عن العولمة

التاريخ، والبنية، والمستقبل

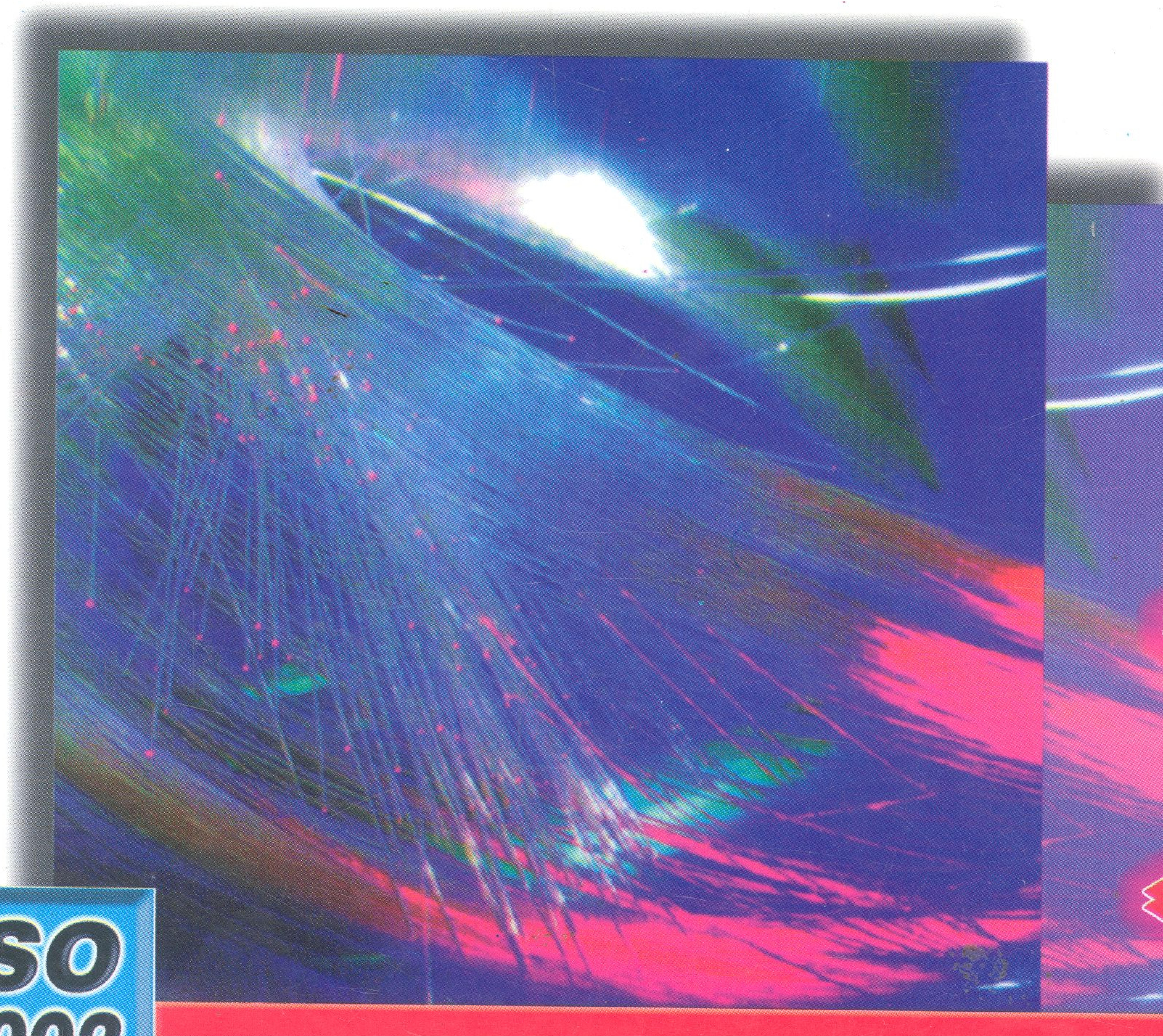
صلاح سالم

رئيس التحرير : د. أحمد شوقى

مدير التحرير : أحمد أمين

كراسات مستقبلية

سلسلة غير دورية تعنى بتقديم الاجتهادات الفكرية والعلمية ذات التوجه المستقبلي









كراسات "مستقبلية"

سلسلة غير دورية تصدرها المكتبة الأكاديمية تعنى بتقديم الاجتهادات الفكرية والعلمية ذات التوجه المستقبلي

رئيس التحرير أ. د. أحمد شوقي   مدير التحرير أ. أحمد أمين

المراسلات: المكتبة الأكاديمية

١٢١ش التحرير - الدقي - القاهرة ت: ٧٤٨٥٢٨٢ - فاكس ٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)

المكتبة الأكاديمية
شركة مساهمة مصرية
رأس المال المصدر والمدفوع ١٨,٢٨٥,٠٠٠ جنيه مصري

١٢١ شارع التحرير - الدقي - الجيزة
القاهرة - جمهورية مصر العربية
تليفون: ٧٤٨٥٢٨٢ - ٣٣٦٨٢٨٨ (٢٠٢)
فاكس: ٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)



المكتبة الأكاديمية
شركة مساهمة مصرية
الحاصلة على شهادة الجودة
ISO 9002
Certificate No.: 82210
03/05/2001

عن العولمة ..
التاريخ، والبنية، والمستقبل

عن العولمة ..
التاريخ، والبنية، والمستقبل

تأليف

صلاح سالم



الناشر
المكتبة الأكاديمية
شركة مساهمة مصرية

٢٠٠٥

حقوق النشر

الطبعة الأولى ٢٠٠٥م - ١٤٢٥هـ

المكتبة الأكاديمية

شركة مساهمة مصرية

رأس المال المصدر والمدفوع ١٨,٢٨٥,٠٠٠ جنيه مصرى

١٢١ شارع التحرير - الدقى - الجيزة

القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون : ٧٤٨٥٢٨٢ - ٣٣٦٨٢٨٨ (٢٠٢)

فاكس : ٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)

إهـــداء

إلى كل أحرار العالم الذين أطلقوا صرخة سلام فى اليوم العالمى
لمناهضة الحرب على العراق فجعلوا الخامس عشر من فبراير
٢٠٠٣م ميلادا لعالمية إنسانية حقيقية ضد العولمة القسرية ،
والغطرسة الأمريكية معا .

هذه السلسلة

تزايدت فى السنوات الأخيرة، عمليات إصدار كراسات تعالج فى مقال تفصيلى طويل (Monograph) موضوعاً فكرياً أو علمياً هاماً. وتتميز هذه الكراسات بالقدرة على متابعة طوفان الاتجاهات والمعارف الجديدة، فى عصر يكاد أن يحظى باتفاق الجميع على تسميته بعصر المعلومات.

تعتمد هذه الميزة على صغر حجم الكراسات نسبياً بالمقارنة بالكتب، وتركيز المعالجة وتماسك المنهج والإطار. ولأهمية الدراسات المستقبلية فى هذه الفترة التى تشهد تشكيلاً متسارعاً لملامح عالم جديد، سعدات بموافقة المكتبة الأكاديمية وحماسة مديرها العزيز الأستاذ، أحمد أمين لإصدار "كراسات مستقبلية" كسلسلة غير دورية مع تشريفى برئاسة تحريرها.

والملامح العامة لهذه السلسلة، التى تفتح أبوابها لكل المفكرين والباحثين العرب، تتلخص فى النقاط التالية:

- انطلاق المعالجة من توجه مستقبلى واضح (Future-oriented) أى أن يكون المستقبل هو الإطار المرجعى للمعالجة، حيث يستحيل استعادة الماضى، ويعانى الحاضر من التقادم المتسارع بمعدل لم تشهده البشرية من قبل.
- الالتزام بمنهج علمى واضح يتجاوز كافة أشكال الجمود الإيديولوجى، مع رجاء ألا تتعارض صرامة المنهج مع تيسير المادة وجاذبية العرض.
- الإبتكارية Creativity المطلوبة فى الفكر والفعل معاً، فى زمان صارت النصيحة الذهبية التى تقدم فيه للأفراد والمؤسسات: تجدد أو تبدد Innovate or evaporate!
- الإلمام العام بمنجزات الثورة العلمية والتكنولوجية، التى تعد قوة الدفع الرئيسية فى تشكيل العالم، مع استيعاب تفاعلها مع الجديد فى العلوم الاجتماعية والإنسانية، من منطلق الإيمان بوحدة المعرفة.
- مقارنة الموضوعات المختلفة سواء أكانت علمية أو فكرية مؤلفة أو مترجمة، من منظور التنمية الشاملة والموصولة أو المستدامة Comprehensive and Sustainable Development، التى تتعامل مع الإنسان كجزء من منظومة الكوكب، بل والكون كله.

كراسات هذه السلسلة تستهدف تقديم رؤيتنا لمستقبل العالم من منطلق الإدراك الواعى لأهمية التنوع الثقافى، التى لاتقل عن أهمية التنوع البيولوجى الذى تحتفى به أدبيات التنمية الموصولة، إننا نقدم رؤيتنا كمصريين وعرب ومسلمين وجنوبيين للبشرية كلها دون ذوبان أو عزلة، فكلاهما مدمر ومستحيل.

هذه الكراسة

تعرض الرؤية الموضوعية للمفكر الشاب صلاح سالم، الكاتب بالأهرام، عن العولمة شارحا **نشأتها** ضمن سياق تاريخى تجاوز نمطى الإنتاج اللذين شكلا عقلانية الماضى البشرى وهما الزراعة فى العصر الكلاسيكى ثم الصناعة فى العصر الحديث. وأيضا **بنيتها** التى تبدو نتاجا مباشرا لنمط انتاج المعرفة، وإستجابة تلقائية أحيانا، وقسرية أحيانا أخرى، لنمو الوعى الإنسانى بعالمية كوكبنا الأرضى الى ذروة غير مسبوقة. وكذلك **مصيرها** أو بالأحرى كيفية استجابتها للأزمات الكبرى "المصيرية" التى تواجه البشر جميعا فى نظام عالمى واسع يؤثر فيه الكل على الكل لأنهم "جيران فى عالم واحد" محكومون فى النهاية ببيئة طبيعية تمنحهم مواردها، ولكنها تحاسبهم جميعا لو أساءوا استغلالها، والى الدرجة التى قد تجعل حياتهم فيها غير ممكنة اذا وصلت اساءتهم لها حد تدميرها، ما يفرض عليهم جميعا تجاوز أنانيتهم، والتخلى عن تحيزاتهم لبناء عالمية انسانية حقيقية. ان هذه الكراسة ليست الأولى بل الثالثة، لهذا الإبن المتميز من أعضاء أسرة الكراسات الممتدة، التى ترحب دائما به وبإسهاماته الجادة.

د. أحمد شوقى

يناير ٢٠٠٥

المحتـــويات

المقدمة -- ١١

الفصل الأول : الطريق الى العولمة -- ٢٣

أولا : النظام التاريخى الصغير "المحلى" --------------------------------------- ٢٦

ثانيا : النظام عبر الإقليمى "الإمبراطورى" --------------------------------------- ٢٧

ثالثا : النظام العالمى الحديث --- ٣٧

الفصل الثانى : ماهية العولمة --- ٥٣

أولا : ركائز العولمة : الثورة العلمية والتكنولوجية ------------------------- ٥٣

ثانيا : بنية العولمة : النزعة الإستقطابية واللاتكافؤ الإقتصادى----- ٥٨

ثالثا : نتائج العولمة : المركزية الأمريكية فى النظام العالمى------- ٦٥

الفصل الثالث : ما بعد العولمة ؟ --- ٧٧

أولا : المنهج النفعى وتفجير الإستقطاب العالمى : صدام الحضارات --- ٧٨

ثانيا :المنهج الأخلاقى وترشيد الإستقطاب : العالمية الإنسانية ------ ٩١

خاتمة : السجال حول المصير الإنساني --------------------------------- ١١١

هوامش -- ١١٧

المقدمة

عن الشرعية الثقافية للهيمنة التاريخية !

تحتل عملية صياغة الشرعية الثقافية للهيمنة مكانة أساسية في بنية الأنظمة التاريخية المتعاقبة إذ تتعلق بدرجة الرضي التي تحوزها تكريسا لإستقرار النظام القائم، وهي تعبر عن نفسها أو يقوم مركز الهيمنة بالتعبير عنها عبر منظومة متكاملة من القيم والأفكار والرموز الكبرى الملهمة لحركته يقوم بتضمينها مايسمي بخطاب الشرعية الذى يؤدى وظيفة الإلهام أو التبرير الإيديولوجي للنظام القائم والذى يجب أن يسود علي كل وأى خطاب آخر فيحيله - إن وجد - إلي موقع المعارضة ليتمكن وحده من تحديد سقوف القبول الأخلاقي والسياسي لكل التفاعلات المحتملة والتناقضات التي قد تثيرها أحيانا. ذلك أن مركز الهيمنة : الدولة القطبية أو حتى الإمبراطورية لايمكنه العيش في خضم صراعات مستمرة وإلا عجز عن الاستمرار في التفوق ومن ثم فهو بحاجة دائما إلي تحلية تفوقه العسكرى أو الاقتصادى وجعله سلمياً ومقبولا من الآخرين وذلك عن طريق خطاب الشرعية الفلسفى أوالإيديولوجى تحديدا.

غير أن مركز الهيمنة وهو يقوم بهذا العمل المهم والجوهري لابد وأن يوفق إلي أقصي حد ممكن بين خطابه الفكري للهيمنة، وبين المشترك الإنساني حتي يسهل لقيمه هو أن تتجلى فى قيم إنسانية عالمية جذابة إذ أن إبتعاد قيم الهيمنة لديه عن القيم الإنسانية العامة والراسخة سوف يحول بينها وبين النهوض بمهمتها التبشيرية والتبريرية في آن واحد، ويلاحظ هنا أنه كلما زاد المقوم التبشيرى كان الخطاب الفكري أكثر جاذبية ورواجاً لدى الآخرين المعنيين به.

وتكريساً لقيم الهيمنة وتفعيلاً لحضورها قد يضطر مركز الهيمنة أحيانا للخضوع هو نفسه لها حتي تستمر كذلك إذ يتبدى للآخرين مرجعيتها دون أن يحرمه ذلك من مزايا هيمنته الفعلية تحت شعارها، ولتحقيق ذلك فانه غالبا ما ينزع إلي آليات سياسية وعملية من قبيل؛

- **المرحلية** حيث يخضع لقيم الهيمنة التي رفعها لفترة زمنية تكفي لترسيخها وهي غالبا الفترة التي يتم فيها نحت قيم الهيمنة نفسها أى في الفترة التالية للحظة الصعود الدولي أو الامبراطوري إذ تبدو عملية نحت وترويج هذه القيم مصاحبة أو متأخرة قليلاً عن بداية هذا الصعود نحو الهيمنة لتبدأ مع محاولة ترويجه وتذويقه وتأمينه سياسياً ثم يكون توظيفها عندما يبدأ مركز الهيمنة في التملص منها تدريجيا بعد أن تكون قد تحولت إلي مرجعية إنسانية يحاكم بها الآخرون ويطالبهم بالخضوع لمقتضياتها.
- وكذلك **المرواغة** إذ يتم إعلاء قيم الهيمنة والتمسك بها نظريا والتصرف ضدها عملياً وغالباً ما يكون ذلك في مرحلة رسوخ الهيمنة وتأكدها ومراكمة خبرة تاريخية طويلة من ممارستها إلي الحد الذي يردع الآخرين عن مواجهة مركز الهيمنة وإن كانت هذه الآلية تؤدي بالتدريج إلي تعرية قيم الهيمنة وتثير الكثير من التناقضات لمركزها تؤدي إلي تآكل شرعيته وقد تقود إلي أفول في هيمنته.
- وأيضا **الإنتقائية**، حيث يلجأ مركز الهيمنة إلي إطلاق أكثر من مبدأ يقوم بينها بعض التعارض أحيانا، وأحيانا أخري يصل التعارض إلي حد التناقض ثم يشرع في ممارسة كل مبدأ في الوقت الذي يتناسب مع مصالحه وحسب تأويله هو بل وأحيانا يتم تطبيق مبدأين علي الصراع نفسه ولكن في أوقات مختلفة فيتم إعمال أحدهما في بداية الصراع مثلا، واعمال المبدأ النقيض في فترة تالية لتغير بعض مفردات الصراع عن لحظة البداية في اتجاة يفرض التكيف مع هذا التغير تحقيقاً للمصلحة نفسها والتي قد تكون في استمرار الصراع قائما وليست فى حله.

هذا الفهم لأهمية الشرعية يرتبط ولا شك بكل النظم التاريخية المتعاقبة وان بدرجات مختلفة من العمق ونطاقات متباينة فى الإمتداد، فالنظام التاريخي السابق "الإمبراطوري أو عبر الإقليمي" الذى شغل أغلب فترات التاريخ المكتوب "الكلاسيكى" والذى اتسم بحركية أقطابه من الإمبراطورية الفرعونية مرورا بالفارسية واليونانية قبل الميلاد، والرومانية ثم العربية الإسلامية بعده وذلك في العالم المتوسطي، وفي موازاة الامبراطوريتين الصينية والهندية المستمرتين في العالم الأسيوى، مع مايتطلبه ذلك من تعددية وإقليمية خطابات الشرعية، يسعفنا بنماذج شتى وان ظلت أولية لخطابات الشرعية لعل أهمها لدى الإمبراطورية الرومانية مثلا والتى سعت إلي تسويد نموذجها السياسي وجعله مقبولا أو علي الأقل ممكنا لنحو أربعة قرون علي الأقل , وهو الخطاب الذي راوح بين مقولتي: القانون الروماني ذات الطابع التبشيري الذي جسد رغم جوهره الذي يعود إلي قانون حمورابي أنضج صور العدالة السياسية آنذاك وحينما كانت روما آخذة في الامتداد والتوسع، والسلام الروماني الذي جسد، وبعد أن صارت روما إمبراطورية كبري، إيديولوجيا تبريريه واضحة للهيمنة علي العالم القديم المتوسطي بدعوي فرض السلام علي ربوعة.

وعلي العكس، فإن النظام العالمي الواسع للحداثة والقائم في طبعات مختلفة منذ خمسة قرون قام علي ظاهرة المركزية الجغرافية الأوروبية علي النحو الذي أسهم في نزوع الفكر الغربي الحديث إلي التمركز حول الذات والقول عبر توليفات نظرية وتحيزات علمية تبلغ حد التزييف بسمو الغرب عرقيا ودينيا وفكريا بل بوحدته واستمراريته منذ بداية تاريخه بالمعجزة الفلسفية اليونانية وحتي الآن متمتعا بالطهر المعرفي والنقاء العرقي، وهي النزعة التي اختزنها العقل الغربي ليستعملها بعد ذلك كثيرا في فرض حضوره وتبرير هيمنته علي أنحاء شتي في العالم ملتبسا بروح استعمارية تجسدت فى نسق الفكر الكولونيالي.

وعبر بناء نرجسية الذات، وتشويه كل ذات أخرى فى نزعة هجومية واضحة، تمكنت نزعة التمركز الأوربى من التحكم فى ايقاع حركة الفكر

الإنسانى كله قبولا أو رفضا، فحتى عندما يجادل مفكرون من خارج الغرب معارضون للمركزية الغربية، فإنهم عادة لا يستطيعون نفي تفوق أو هيمنة أوربا كحقيقة تاريخية في هيكلة النظام العالمي للحداثة، وإن حاولوا تفسيرها بدوافع مختلفة عن تلك التي ترتكز إليها بحيث لا تبدو هذه الدوافع عنصرية مرتبطة بفضائل خاصة أو رقي ذاتي في العقلية الأوربية وحدها أو بتراكم ثقافي حضاري تم داخل تاريخها وحده وعلي نحو مستقل عن الآخرين.

وبرغم وجود تيار نقدى في الفكر الغربي نفسه يحرص علي تفكيك نزعة التمركز هذه يعد أبرز رموزه من المعاصرين يورجين هابرماس، وجاك دريدا حيث الأول منطلقا من تراث المدرسة النقدية الألمانية يقوم بنقد العقل الأداتي الذي جعل من العقل أداة لإخضاع الإنسان لمفاهيم اتخذت شكل علاقات وقوانين وأنساق ثقافية قد تكون متحيزة ولاتهدف إلا لطمس حرية الإنسان، وحيث الثاني هو أبرز رواد المدرسة التفكيكية الفرنسية يدعو مباشرة إلي تفكيك نظم العقل الميتا فيزيقي الغربي المتمركز حول ذاته لإرساء عقلانية جديدة لاتحيز فيها، يبقى هذا التيار النقدى محدودا قياسا الى التيار الرئيسى فى الفكر الغربى والقائم علي نزعة التمركز.

ولاشك في نهوض الفكر الأوروبي بمهمة إنتاج مثل الحداثة السياسية التى غيرت علاقة الإنسان بالأرض، والأرض بالسلطة والسلطة بالدولة والدولة بالكنيسة من علاقة خضوع واذعان إقطاعى / أبوى الى علاقة مواطنة تقوم على أساس قانوني. تلك العلاقة التى قادت فى موازاة وبالهام حركة الاصلاح الدينى فى القرنين السادس والسابع عشر الى تكريس نظام الدولة القومية أو "النظام الوستفالى" الذى نهض بدورة على مجموعة من المعاهدات أنهت الحرب الثلاثينية التى اشعلتها هذه الحركة وخاصة بين المانيا وفرنسا فى الفترة من ١٦١٨ ــ ١٦٤٨م، وقلصت كثيراً سلطة البابا الدينية على العالم السياسى فى اطار الفصل بين السلطتين الروحية والزمنية، ومن ثم تقلص دور الإختلافات الدينية والمذهبية فى اشعال الحروب بل وفى ترسيم خطوط الإنقسام الإستيراتيجى والسياسى أمام دور التباينات "الحديثة" السياسية والاقتصادية والايديولوجية، كما تأكد مبدأ الاستقلال وما يتضمنه من احترام

لحدود الدولة التى عليها تمارس السيادة الوطنية أو القومية فكان ذلك ايذانـــا بالقضاء التام على بقايا النظام الاقطاعى واماراته المحدودة وصعود الدولـــة القومية الحديثة التى أسهمت فى ظهور واستقرار المركنتيليـــة لـــدى الدولـــة الهولندية التى عززت بدورها فكرة النظام العالمى علـــى أســـاس اقتصـــادى وصاغت حداثته السياسية كمبدأ السيادة وأولوية القانون الدولي وأفكار الحكـم الديمقراطي بالهام المذهب الفردي، وحتـــي الافكـــار الإشـــتراكية، وكذلـــك المؤسسات التي جسدت هذه القيم مثل عصبة الأمم، وغيرها من الإتحـــادات والهيئات السابقة عليها والمعاصرة لها.

غير أنه في وجهه السلبي ومن خلال نزعة التمركز عمل علي تبرير الكثـــير من أخطاء أوروبا في حق إفريقيا التي تحولت إلي منجم للعبيـــد المطلوبيـــن لإعمار أمريكا منذ الصراع الأسباني – البرتغالي ثم السيطرة الهولندية فـــي القرن السابع عشر، أو ضـــد الجنـــوب والشـــرق عمومـــا إبـــان الســـيطرة الاستعمارية من قبل بريطانيا بعد الثورة الصناعية والتى نـــال بعضـــا مـــن نيرانها وتناقضاتها عالمنا العربي في القرنين التاسع عشر والعشرين، وفرنسا بعد ثورتها الديمقراطية والمانيا بعد الوحدة، والتمدد الروسي في آسيا الوسطي والقوقاز وهي الظاهرة التي انفجرت في وجه أوروبا خلال الحربين العالميتين الأولي والثانية.

وهنا وفي العقد الثالث من القرن العشرين يبدأ الدور الأمريكـــي فـــي قيـــادة الطبعة الأخيرة للنظام العالمي، ويكتسب جاذبيته الأولي من طبيعته الليبراليـــة التي جسدت الوجه الإيجابي للحداثة الأوروبية إذ لاينسي أحد تلك الثورة التي أحدثتها مبادئ الرئيس ودرو ويلسون عن حق تقرير المصير لـــدي شـــعوب المستعمرات والمحميات الأوروبية بعد الحرب العالمية الأولـــي إذ يمكـــن أن ننسب إلي هذه المبادئ التبشيرية آنذاك دورها في إلهام الكثير من حركـــات التحرر الوطني ضد الاستعمار الأوروبي في العقود الثلاثة التاليـــة، وأيضـــا دورها في تسهيل الصعود الأمريكي إلي قيادة النظام العالمي ثنائي القطبيـــة بعد الحرب العالمية الثانية تدشينا للنظام العالمى فى بنيته المعـــاصرة "الأمـــم المتحدة" وفى القيم التى حازها "السيادة، والاستقلال، وحق تقريـــر المصـــير"

والصراعات التى عاشها كالحرب الباردة وتجلياتها "الردع النووى، وتوازن القوى، ثم الوفاق الدولى " حيث لعبت دور القطب الليبرالى لخمسة عقود جعلت الكثير من الشعوب ترحب بالدور السياسي والعسكري والاقتصادي الأمريكي المتزايد في العالم علي حساب القوى الإستعمارية التقليدية الذابلة آنذاك إذا أعتبر النموذج الأمريكي هو الأعظم في التاريخ الإنساني ليس فقط للتطور الكيفي الجذري لمركب القوة العسكرية تكنولوجيا وتسليحيا وتنظيميا لديه علي نحو لايمكن مقارنته بإمبراطوريات العصور السابقة وإنما لسبب آخر هو الأعمق يتعلق بطبيعة هذا النموذج نفسه ونمط بنائه الحداثي من حيث شموله لمركب عريض من المقومات: السياسية/ الديمقراطية، والقانونية/ الدستورية، والثقافية/ التحررية، والاقتصادية/ الانفتاحية، وغيرها من مقومات الجاذبية الملهمة التي تؤسس لنموذج شامل مقبول من الآخر مهما كان مختلفا أو حتي معاديا إيمانا بصدق دعوته إلي الحرية والوفرة والمساواة علي النحو الذي رمز إليه تمثال الحرية علي الساحل الشرقي الأمريكي في اتجاه العالم القديم وصاغته مقولات ودعاوي الحلم الأمريكي التي جعلت من الولايات المتحدة وطنا للفكرة بأكثر مما هي بالجغرافيا، حيث الأمريكيين ليسوا فقط القاطنين مابين الساحل الشرقي والغربي، ومابين الحدود الكندية والمكسيكية، ولكنهم أيضا بل وبالأساس الحالمون بالعدل والهاربون من ظلم وعنصرية الحياة الأوروبية المندفعون إلي اقتحام التاريخ لصوغ الحرية الكاملة والوفرة الكاملة علي الأرض البكر التي لم تشهد – علي الأقل في اعتقاد الأمريكيين الأوائل– تلك المظالم والحروب الدينية والقومية التي شهدتها أوروبا قبل ذلك.

ولقد ارتبط الحلم الأمريكي أو تم تجسيده في نمط الحياة الأمريكي الذي جذب أفئدة الكثيرين في العالم، فهو يكاد يشكل بنية كاملة رمزية وعملية تلهم بقدر ماتستوعب السلوك الحياتي اليومي للإنسان العادي خاصة من الاجيال الشابة ذات المزاج العصري عبر تقديم الأدوات والوسائل التي تجعل حياة الإنسان أكثر سهولة وديناميكية سواء داخل بيته أو خارجه لأنها جميعا أدوات ووسائل تأخذ إلهامها من فكرة الحرية وذلك بدءا من النمط الغذائي القائم علي الوجبات السريعة سابقة التجهيز، والمشروب المعبأ الذي يسهل الحصول عليه والانتقال به إلي أي مكان وتناوله في أي طقس بدلا من القهوة الفرنسية بطقسها

المعروف، أو شاي الساعة الخامسة الإنجليزي بطقسة الارستقراطي، مرورا بالزى العصرى القادر علي تلبية حاجات الوظائف الأكثر ديناميكية في الحياة اليومية اللاهثة بكفاءة كبيرة ممثلا في الجينز بشكل أساسي مع موسيقي خاصة صاخبة تمثل خلفية لهذا النمط بقدر ماهي جزء طبيعي من طقسه كالروك أندرول الذي يبقي، علي كل تنويعاته، نتاجا خاصا بالقريحة الفنية الأمريكية ليكمل مع سينما هوليوود المعبأة بأفكار الاكتشاف للعالم والداعية إلي مواجهة أخطار الكون الخارجية ضد كوكبنا بشجاعة الكاوبوي، مع التحرر الجنسي الواضح أبرز ملامح الدور الليبرالي العالمي لأمريكا.

وقد ظل الحلم الأمريكى حتى نهاية الحرب الباردة أفضل أشكال القيادة العالمية لقدرته على الالهام والتبشير دون الوقوع فى فخ العنصرية الذى طالما وقعت فى أسره القوى الكبرى عندما تغرق فى المثالية التبشيرية فتقع فى النرجسية على نحو ما حدث لقوى كثيرة لم تطاولها على صعيد القدرة الشاملة أخرها النازية والفاشية. وربما يرجع الفضل فىذلك للفلسفة البراجماتية التى شكلت العقل السياسى الأمريكى عند النخاع وخاصة فلسفة جون ديوى الذرائعية التى تبعد عن المثالية النظرية بقدر ما تستلهم مثالية التجربة الواقعية باعتبارها خبرة "ايجابية" فى التاريخ، فتمكنت من وضع قيود عملية، وتاريخية على منظومتها المثالية، وان كان ذلك فى المقابل قد صبغ رؤيتها التاريخية بآفة "التجزيئية" وربما "الإختزالية" التى ورطتها أحيانا فى سياسات خاطئة على منوال فيتنام مثلا وذلك لعدم تقديرها بشكل كاف أهمية الثقافات الإنسانية والقوى المعنوية لدى الشعوب وتصورها المبالغ فيه لدور القوة الاستيراتيجية وقدرتها على إنتاج تواريخ جديدة، ونظم مغايرة، بنفس قدرتها على تحقيق الانتصارات العسكرية، وهى رؤية تنبع من قصر تجربتها التاريخية وصعودها الساحق السريع على الأغلب.

غير أنه بنهاية الحرب الباردة وسقوط الإتحاد السوفيتى أواخر الثمانينات وانفراد أمريكا بالقيادة العالمية علي أرضية اقتصاد المعرفة بدأ الحديث عن "النظام العالمى الجديد"، ومع منتصف التسعينيات بدأ الحديث عن حركة العولمة بحسبانها بنية تاريخية شاملة ومركبة لها جوانبها المتعددة تنهض على

نمط إنتاج المعرفة الذي يتسم بطبيعة استقطابية تكرس بل وتوسع الفجوة القائمة بين الأكثر تقدما والأكثر تخلفا. وفى سياق النتائج غير المتوازنة للعولمة طفرت القوة الشاملة لمركزها الأساسي، أى الولايات المتحدة، طفرة هائلة ليس فقط على مستوى الجغرافيا الإقتصادية، بل وبالأساس على صعيد الجغرافيا السياسية حيث التفوق العسكري والإستيراتيجي الحاسم بانهيار القطب الثاني في النظام العالمي وفي ظل تدني تحدى القوى التالية له في هذا النظام يسندها في ذلك إنفاق عسكري جاوز حد الـ ٤٠٠ مليار دولار بما يتجاوز مجموع الإنفاق العسكري للدول الخمس عشرة التالية لها وعلي رأسهم روسيا والصين وفرنسا والمانيا وهو ما يجعلها تعيش منذ التسعينات وبالأحرى الفترة الممتدة بين نهاية الحرب الباردة ١٩٨٩م، وبين أحداث سبتمبر ٢٠٠١م إشكالية التناقض بين موقعها في هيكل القوة الشاملة الفعلي حيث التفوق الساحق على الجميع، وبين موقعها في البناء القانوني /السياسي للنظام الدولى القائم والذى صاغته نتائج الحرب العالمية الثانية ويضعها في مرتبة واحدة مع خمس دول تنعقد لها قيادة النظام العالمى من داخل الشرعية الدولية وعبر حق الفيتو. وإذا كان هذا التناقض قائما منذ بداية التسعينات فإن التعامل الأمريكي معه قد اختلف:

- بين الإدارة الديمقراطية التي شغلت هذا العقد وسعت الي ادارته عبر التبشير بعالم جديد أكثر تكاملا ولو ظاهرا تمثل في بنية العولمة وخطابها الفكرى الكونى حيث استطاعت التحكم فى النظام الدولى علي مستوياته المتعددة بموارد قوتها الشاملة دونما حاجة إلي إعمال آلتها العسكرية إلا في أحيان نادرة وكاشفة استوجبتها الظروف، ومن داخل مبدأ حق التدخل الإنساني استنادا الي قيم سياسية مقبولة عالميا كما حدث في البوسنة وكوسوفا على نحو حفظ للقوى الكبرى ماء وجهها ولم يجرح هيبتها، ما يعنى أنها لم ترد حسم التناقض القائم بين الشكل القانونى / السياسى القائم للنظام العالمى، وبين حامله التاريخى أى نمط الانتاج الذى تحول الى اقتصاد المعرفة، بحيث تظل النزعة الاستقطابية في العمل علي مستوي نمط الانتاج ولكن من داخل البنية التنظيمية "القانونية والسياسية" القائمة.

ـ وبين الإدارة الجمهورية الراهنة التى سعت منذ البداية الى حسم هذا التناقض بالخروج تدريجيا من نظام التفاعلات الدولى الذى تفرضه الأبنية القانونية / السياسية للأمم المتحدة وتكريس ممارسات انفرادية لا تحكمها سوى موارد القوة الشاملة الأمريكية وهو النهج الذى يحدث إختلالات حادة فى ادارة النظام الدولى تفرض البحث عن صيغ لتجاوزها عبر تعديلات جذرية فى الصيغ القانونية والسياسية القائمة والتى تمنح فرنسا مثلا حقا مكافئا للولايات المتحدة فى ادارة النظام العالمى وهو الحق الذى لم تستسغه الولايات المتحدة منذ البداية. وهكذا ينفتح الطريق اما الى تعديلات هيكلية فى مجلس الأمن ونظام اتخاذ القرارت الدولية تعكس الهيمنة الأمريكية الواقعية ، واما الى سقوط نظام الامم المتحدة الراهن والبحث عن نظام بديل.

فبإلهام هذا النهج بدأت الادارة الجمهورية حكمها قبل ١١ سبتمبر بالاندماج ـ عبر مشروع الدرع الصاروخية ـ في سباق تسلح جديد علي الطريقة الريجانية، ومع ١١ سبتمبر هيمنت عليها نزعة "تدخلية شديدة" فى مناطق كثيرة من العالم كما هو فى باكستان وجورجيا وقيرغستان والفلبين واليمن وكذلك الإنتشار البحرى الأمريكى الجديد فى مناطق عديدة من العالم تحت غطاء مواجهة الإرهاب، وصولا لحربها على أفغانستان، ثم عدوانها على العراق واعلان نفسها دولة احتلال لبلد ذات سيادة فى القرن الحادى والعشرين.

وفى موازاة تلك النزعة التدخلية ثمة نزوع الى خطاب تبريرى للشرعية يمكن ملاحظته من خلال رصد القدره الأمريكية النسبية علي الاستقلال عن الخطاب الفكرى الكوني باتجاه خطاب جديد نسميه هنا "نزعة التمركز الأمريكي". فبدلا من الخطاب الكوني الذى مثل أساس الشرعية وقدم مبدأ حق التدخل الإنساني كأساس للهيمنة الأمريكية من داخل بنية العولمة، نجد الأن نزوعا الى بناء "مركزية أمريكية" مستقلة عن نزعة التمركز الغربي وليس ضدها أى إستلهام أمريكا لأسوأ ما في العقل الأوربي حيث الحديث المشبع بالإجلال عن الأباء المؤسسين مشيدى الدولة الأمريكية علي أسس الحرية والعدل والمساواة كمبادئ سرمدية لا تحيد عنها المواقف العملية إلا علي سبيل الاستثناء في إطار عام ينزع إلي التوافق معها، يحل محل الفلسفة

اليونانية التي أعتبرت نقطة تكون وانطلاق العقلانية الغربيـــة فـــي التـــاريخ الأوربي الموحد والمتجانس. كما تحل الولايات المتحدة كدولة قوميـــة محـــل أوربا كتجربة تاريخية ويتم التعمية بعلة الاستثناء علي كل تناقضاتها مع هـذه المبادئ السرمدية طيلة القرنين الماضيين مثلما تم الإدعـــاء بنقـــاء الغـــرب وطهارة روحه في الخمس وعشرين قرنا الماضية، ومثلما صـــار النمـــوذج الأوربي هو المثال المحتذي وإلا فالإتهام بالنقص والدونية، فـــإن الخطـــاب الأمريكي بعد ١١ سبتمبر يقيم تمركزه علي قاعدة: من معنـــا ومـــن ضدنـــا كأساس للخيرية العالمية الجديدة والتي تقوم بدورها علي نوع مــــن الرؤيـــة المثالية التبسيطية التي تصل في ذروتها إلي خليط مــــن الميتافيزيقيـــة فـــي مصطلحات "العدالة المطلقة، والحرية اللانهائية، والحـــرب العادلـــة"، ومـــن المانوية إذ تقسم العالم علي أساس من ثنائية الخير والشر باعتبارها زعيمـــة معسكر الخير ضد "محور الشر" ما يدخل علوم السياســـة ومنـــاهج التحليـــل الاستيراتيجي في غياهب النزعة الإطلاقية الغيبية التي يرتكز عليـــها عـــادة الأصوليون في كل الأديان والعنصريون في كل الأمم مما يجعل من ترويجها بابا شيطانيا تدخل منه قوي التطرف والعنصرية بكل أشكالها وألوانها وهـــي القوي التي حاولت أو ادعت أنها تسعي لمواجهتـــها بـــإطلاق هـــذه النزعـــة التبسيطية. ومن ثم يثير لديها، والعالم من حولها تناقضات شتي تنـــال مـــن استقرار النظام العالمي القائم وانكسار حاد في هيبة الأمم المتحـــدة والـــدول الكبرى معا علي النحو الذى قد يؤدى الي تحلل المنظمة الدولية تدريجيا اثـــر أزمات عدة متوالية ومشابهة للأزمة العراقية.

ولهذا يمكن الإدعاء بأن بنية العولمة والتى شغلت الفترة بين نهايـــة الحـــرب الباردة ١٩٨٩م، وأحداث سبتمبر ٢٠٠١م، تظل موضع جدل حـــول مـــا إذا كانت تمثل مرحلة / بنية جديدة أخيرة في النظام العـــالمي الحداثـــي بحكـــم إستنادها إلي نمط الانتاج الرأسمالي والذي صاغ هذا النظام العالمي، أم أنـــها ستكون مرحلة جديدة ولكنها أولي في نظام عالمي جديد مختلف قد يكون مـــا بعد حداثي بحكم ارتكازها علي اقتصاد جديد مختلف نوعيا هو الاقتصاد مـــا بعد الصناعي أو اقتصاد المعرفة ومن ثم تتطلـــب وتفـــرز خطابـــا جديـــدا للشرعية تبريريا وتبشيريا فى آن؟

ولا شك فى أن أى محاولة للفهم لابد وان تأتى فى سياق تاريخى أوسع حتى تكتسب الفاعلية المرجوة لحركة الفكر الإنسانى فى الكشف عن جوهر الماضى وكيف تشكل؟ وكذلك فى استقراء المستقبل وكيف يمكن ان يكون؟ مرورا بإلقاء الضوء الكاشف على الحاضر المعيش نفسه لإدراك ماهيته؟

وحسب هذا المنهج نجد أنفسنا أمام ثلاثة أسئلة كبرى أولها: عن الماضى وبالأحرى عن السياق التاريخى السابق على العولمة والذى قاد اليها عبر تحولات لم تتوقف منذ فجر التاريخ وبداية الحضارة الإنسانية أى منذ الثورة الزراعية على الأقل وحتى الثورة الصناعية الثالثة أو ما يسمى بالثورة العلمية والتكنولوجية أو بـ "عصر المعلومات" حيث تمثل العولمة الراهنة ذروة الوعى الإنسانى بعالمية كوكبنا الأرضى، وبالمصير المشترك للحضارة البشرية.

وثانيهما : عن الحاضر وبالأحرى عن ماهية العولمة نفسها والتى تعدو نتاجا مباشرا لمنطق عمل الثورة العلمية والتكنولوجية واستجابة تلقائية أحيانا، وقسرية أحيانا أخرى لطبيعة عمل نمط انتاج المعرفة الذى اعقب النمطان التاريخيان اللذان شكلا عقلانية الماضى البشرى وهما نمطا انتاج الزراعة ثم الصناعة.

أما الثالث فهو عن المستقبل وبالأحرى عن السياق التاريخى اللاحق عليها فى محاولة لإستقصاء كيفية تأثير العولمة على المصير الإنسانى وكيف تستجيب للأزمات الكبرى التى تواجة البشر جميعا كأفراد فى طبقات اجتماعية، وكطبقات اجتماعية فى دول قومية، وكدول قومية فى نظام عالمى واسع يؤثر فيه الكل على الكل باعتبارهم جميعا "جيران فى عالم واحد" محكومون فى النهاية ببيئة طبيعية تضمهم جميعا تمنحهم موار دها الطبيعية ليستغلوها، ولكنها تحاسبهم جميعا اذا ما أساءوا استغلالها الى الدرجة التى قد تجعل حياتهم فيها صعبة وربما غير ممكنة اذا وصلت اساءتهم لها حد تدميرها.

وفى اطار هذا المنهج تستغرق وقفتنا المتأملة ثلاثة فصول موجزة يجيب كل منها على أحد الأسئلة الأساسية المطروحة.

والله والموفق

الفصل الأول
الطريق إلى العولمة ...

نتصور أن ثمة شرطين أساسيين- علي الأقل - للقول بتغيير العالم يتعلقـــان بعمق التحول في أركان بنيته القائمة:

أولهما : ركن المعرفة / أنماط الانتاج أى الخبرة البشرية في التعـــامل مـــع الطبيعة علي مستويي الإدراك والتوظيف حسب منهج ينظم هذه الخبرة ويرسخها وينشرها علي نطاق واسع في المكان، وأجيال متتاليـــة فـــي الزمان علي النحو الذي يحقق الاستفادة الكاملة والمثلي من ممكنـــــات هذه الطبيعة وثرواتها .

وبالطبع فإن هذا المنهج لم يولد مع الإنسان الأول وإنما تطـــور فـــي مراحل تالية سبقتها ولاشك درجات أدني من الوعـــي والإدراك بظواهـــر علمية متناثرة ومتنافرة ربما بدرجات مختلفة من العمق أحدثت تراكمـــا أدي لنمو المنهج العلمي بعد ذلك عبر مراحل شتي وبأقدار مختلفـــة مـــن النضوج أفرز كل منها نوعا من التكنولوجيا أي من الأدوات والوسائل والعمليات المصاحبة للتعامل مع الطبيعة واستثمار ثرواتها بحسبانها - أي التكنولوجيا - في شتي مستوياتها هي العملية الحيوية الكبري لـــهذا المنهج العلمي المنظم في التعامل مع الطبيعة، وأيضا العملية التطبيقية لمجموعة القواعد المعرفية المقننة والتي أمكن استكشافها وحيازتـــــها، ومراكمتها تجسيدا للخبرة البشرية في إدراك الطبيعة وتوظيفها.

وهنا يمكن ترتيب أنماط للإنتاج تتـــوازى وتتوافـــق وتتأســـس علـــي التطورات المعرفية الجارية في التاريخ من المعرفة البدائية الســـحرية التى ساد فى ظلها نمطا انتاج الصيد والرعي واللذان ظلا عاجزين عن

إفراز نظام اجتماعى / اقتصادى مستقر، ومن ثم عن تكوين الدولة نظرا لما تتطلبه ممارساتهما من ديناميكية للكر والفر والترحال والهجرة، وما ترسخه طبيعتهما من حركة إنسانية سيالة تناقض الاستقرار، وروح فردية ترفض التعاضد والتلاصق، وتنفي الحاجة الي التنظيم، وخشونة في الطبع وحدة في المزاج، لا يتوافقان مع قيم التمدين، إلي نموذج المعرفة التقليدية / الصورية الذى ساد فى ظله نمط انتاج الزراعة الذى قام علي حامل المجتمع النهري، الذي يخضع كل فاعلياته لتنظيم الانتاج الزراعي وما يخلقه من أنشطة، ويستلزمه من متطلبات التجانس والتكتل والاستقرار، والتي سمحت برسوخ علاقات وتكوينات اجتماعية أدت لقيام نظام اقتصادى اجتماعي، مهد بدوره لنشوء الدولة بعد مرحلة طويلة في التاريخ البشري، وكلاهما يقع في منطقة أو إطار الرؤية الكلاسيكية للوجود حيث ساد نشاط فكري تقليدي يقوم علي الدين/الوجدان غالبا كمتصل، وإن طفت عليه بعض بؤر نشاط عقلي من حكمة الشرق القديم أو إشراقات الفلسفة اليونانية، وذلك نظرا لما توحي به طبيعة أبنيته الإجتماعية وعلاقاته الإنسانية ومؤسساته السياسية من رؤية وجودية استاتيكية، وإن كانت شفافة تري الذات الفردية وتشعر بها كنقطة في سياق الوجود الأشمل، وكجزء من أجزائه تتماهي فيه ومعه ولا تنفصل عنه، بل تنعكس عليه في ظواهره وإيقاعاته وحركات كواكبه ونجومه حسبما تتبلور الروح التقليدية غير الدينية، أو تشعر بالتمايز عنه دونما تعال عليه، أو قدرة علي إعادة صياغته بل فقط حسن ادارته في إطار نموذج الإستخلاف الذى تبلوره الرؤية الدينية للعالم.

وعلى العكس، فإن العلم الحديث قد صاحبه، أي مهد له وعايشه وألهمه، نشاط فكري يقوم في جوهره علي العلم / العقل غالبا كمتصل، ويؤسس لرؤية حديثة تري الذات الفردية في مركز الوجود وتشعر بها مهيمنة علي أشكاله من حولها وتحس فيها القدرة علي إعادة صياغته اجتماعيا وسياسيا، بعد أن زادت معارفها وقدراتها علي التحكم النسبي فى مادته الطبيعية عبر اكتشاف متزايد لقوانينها، وحركة حثيثة وناجحة

نحو فهم منطقها. وبإلهام هذه الرؤية الحديثة للوجود نـــهض اقتصـــاد الصناعة علي حامل الطبقة الاجتماعية التي صـــارت هـــي راعيتـــه والملهمة لتجلياته، حيث أفرزتها تطوراته التي صعدت بالبرجوازيـــة الي موضع الطبقة المتحكمة في نمط الانتـــاج الرأســـمالي، ودعمتـــها تناقضاته التي جاءت بالبروليتاريا كطبقة معارضـــة، بعـــد أن كـــانت الطبقة الأرستقراطية قد انحسرت بتضاؤل دورها الذي مارسته بإلـــهام الاقطاع وكتلته التاريخية، التي قامت علـــي جمـــاع أفكـــار عرقيـــة ومعتقدات دينية بأكثر مما نهضت علي فن انتاجي مميز لها. وبغـــض النظر عن طبيعة العلاقة بيـــن الطبقتيـــن الحداثيتيـــن: البرجوازيـــة والبروليتارية، وما تحقق لها من توازن أو هيمنة في هـــذا الســـياق أو ذاك، فإن الطبقة كمفهوم ونسق اجتماعي ووحدة تحليل معرفي، ظلـــت هي الحامل التاريخي لاقتصاد الصناعة ونمط الانتاج الرأسمالي، الـــذي أفرز دولته القومية الحديثة في مرحلة صعوده، ثم أفرز بعد ذلك أهـــم الظواهر المصاحبة لهذه الدولة في مرحلة نضوجـــه وهيمنتـــه وهـــي ظاهرة الاستعمار.

وثانيها : هو ركن التنظيم / المؤسسات التي تحتوى وتتمثل هذه المســـتويات المتدرجة من المعارف وأنماط الانتاج التي تقوم عليها في أبنية قانونية وسياسية تصنع منها نظما تاريخية متعاقبة يبدو كل منـــها كصياغـــة استراتيجية كلية لمنظومة شاملة من العناصر الاقتصاديـــة والسياســـية والعسكرية تتفاعل معا وتتغذي استرجاعيا علـــي مخرجـــات / نتـــائج تفاعلاتها لتحدد في النظام "التاريخي" مركزا للقيادة التى قد تأخذ شـــكل الهيمنة الإمبراطورية التقليدية، أو القطبية الحديثة.

وهنا يصوغ الباحث الأمريكـــى الشـــهير فـــى الجغرافيـــا السياســـية إدوارد ولارشتاين[1] مفهومه عن "النظم التاريخية" كآلية لفهم وتأمل الخبرات الســـابقة للنظم التاريخية. وعلي الرغم من أن لكل نظام تاريخي سماته التي ينفرد بـــها فإنه يصنف هذه النظم التاريخية في ثلاثة أنماط تاريخية علي أساس أســـلوب الانتاج والذي يفهمه ولا رشتاين بشكل عام علي أنه "تنظيم الموارد الماديـــة للمجتمع المعني بحيث لا يتوقف هذا التنظيم عند وسائل الانتاج وتقسيم العمـــل

حسب المفهوم الماركسي، وإنما يتضمن أيضا إتخاذ القرار بشأن حجم الانتاج والاستهلاك والتراكم والاستثمار والتوزيع "أي في الحقيقة "نمط الانتاج" الذي يؤسس للنظم التاريخية الثلاث:

أولا: "النظام الصغير": وهو نظام بدائى يقوم علي نمط تبادل الإنتاج وهو الأصل تاريخيا وهذا النمط يتسم بالتخصص المباشر فالبعض يشتغل بالصيد والبعض يقوم بإلتقاط الثمار وتتم بين الجماعتين مقايضة الإنتاج. والعوامل التي تتحكم في هذا النمط هي أعمار المنتجين وجنسهم من حيث الذكورة والأنوثة. ويلاحظ أن هذه النظم الصغيرة كانت تتألف بالضرورة من العائلات الكبيرة الحجم أو جماعات مؤلفة من الأقارب وهي بطبيعتها جماعات محلية جغرافيا وتعيش لبضعه أجيال معدودة ثم تندثر ولقد كان هناك عدد لا محدود منها ولم يبق أى منها للآن لأن جميعها تم احتواؤها من قبل أنظمة عالمية أكبر .

ومن منظور تاريخي يتضح أن الكيانات الإنتاجية الصغيرة والهشة ابتلعت في عباءة الإمبراطوريات الاقتصادية الكبري عبر ثلاثة أنماط أساسية من التحول يذكرها الباحثان بيتر تيلور، وكولن فلنت علي النحو التالي[٢].

النمط الأول: هو الذى يقع نتيجة لعوامل خارجية عن طريق "الدمج" فمع إتساع نفوذ الإمبراطوريات الكبري وإزدياده فإنها تبتلع في الطريق النظم الأصغر حجما وهذا هو ما وقع للشعوب المغلوبه علي أمرها إذ عمل الغزاة أو المستعمرون علي إعادة تنظيم انتاجية هذه الشعوب المقهورة بحيث يصبح هذا الإنتاج ترسا في العجلة الكبرى لإنتاج القوي الغازية.

أما نمط التحول الثانى: فيطلق عليه "النمط المتوقف" الذي يتأتي نتيجة لوجود مركزين للإنتاج في رقعه جغرافية واحدة ويسيران في انتاجهما علي الوتيرة نفسها وينهار النظام فيولد نظام جديد لهما. والمثل التقليدي لهذا النمط من التحول ما شهدته الصين بمراكزها التي إندمجت في وحدات إنتاجية أكبر ثم انتكست في أوقات الفوضي والاضطراب السياسي التي يشار إليها باسم عصور الظلام التي كانت أوربا مثالا نموذجيا لها فيما بين إنهيار الإمبراطورية الرومانية وقيام نظام الإقطاع.

وأما النمط الثالث فهو "الاستمرارية" أو نمط التحول الداخلي حيث يتحول نمط انتاج إلي نمط انتاج مغاير كعملية داخلية دون مؤثرات خارجية ومن خلال تطورات تسمح له بالاستمرارية والنماء. وعلي رغم ما يلتصق بذهن الناس عن وجود ثقافات أو حضارات تتجاوز عامل الزمان فإن الأنماط الانتاجية تتصف بالديناميكية والتحول الدائب . وهذه التحولات تأخذ نوعين أساسيين هما المسار الخطي، والمسار الدائري، حيث موت إمبراطوريات العالم الكبري عبر التاريخ بالمسار الدائرى من مولد ونمو ثم سقوط أي: من نظم صغيرة إلي بيروقراطيات عسكرية إنتهي بها المطاف إلي الإنحلال والسقوط . وهكذا سارت النظم التاريخية من النظام الصغير القائم علي نمطي إنتاج الصيد والرعي، إلي النظام عبر الإقليمي "الإمبراطورى" القائم علي نمط إنتاج الزراعة.

ثانيا: النظام عبر الإقليمى: وهو نظام العصر القديم / الوسيط بمعيار الزمن، أو النظام الإمبراطوري بمعيار التكوين السياسي / الاجتماعي، ولكننا نفضل تسمية "النظام عبر الإقليمي" للمفكر الأرجنتيني "إنريك داسل[٣] لأنها تنطلق من معيار جغرافي / إستراتيجي يرتبط بدرجة نضوج الوعي بعالمية كوكبنا الأرضي.

ولقد قام هذا النظام "عبر الإقليمي" علي أرضية نمط إنتاج الزراعة والذي قام بدوره علي حامل المجتمع النهري المنظم والذي يخضع كل فاعلياته ويقيم العلاقات بين أجزائه حسب مقومات نمو الإنتاج الزراعي وما يستلزمه من متطلبات الإستقرار والتكتل والتجانس النسبي التي مكنت من قيام ورسوخ علاقات وتكوينات إجتماعية سمحت بقيام نظام إقتصادي / إجتماعي ومن السيطرة المتزايدة علي حركة المجتمع الأمر الذي مكن بعد ذلك لقيام الدولة – الإمبراطورية أحيانا – ولتسهيل قيام النظام عبر الإقليمي المستقر نوعا ما بين الإمبراطوريات العالمية التي نمت واستفحل أمرها نتيجة لوجود وتوزيع فائض الانتاج. "ولقد ظهرت هذه الإمبراطوريات في أشكال مختلفة عبر التاريخ وهي جميعا تشترك في النمط نفسه من الانتاج المؤلف من المنتجين الزراعيين الذين يملكون تكنولوجيا متقدمة بما يكفي لتضمن انتاجا فائضا

يفوق الاستهلاك المحلي. وهذا الفائض يسمح بإقامة صناعات متخصصة لا زراعية يضطلع بها الحرفيون ويشرف عليها رجال الإدارة والحكم، وهؤلاء الأخيرون هم الذين يكونون طبقة الحكام من بيروقراطيين وجند وما من شك في أن فائض الإنتاج هو الذي يخلق الفروق المادية وعدم المساواة بين أفراد المجتمع وهو أمر لا نجده في النظم الصغيرة حيث كانت عملية إعادة توزيع فائض الانتاج سمة أساسية للكيانات السياسية المركزية الكبري عبر التاريخ كما كانت الحال في الإمبراطورية الرومانية أو للبني المجزأة مثل أوربا الإقطاعية. وعلي الرغم من الفروق السياسية بين النظامين الروماني والإقطاعي فإن ولارشتاين يري أن مختلف الحضارات منذ العصر البرونزي حتي الماضي القريب تقوم علي أساس مادى(٤).

ويمثل النظام "عبر الإقليمى" درجة من الوعى العالمى تقع فى المرتبة الوسطي **بين** مرتبة المحلية الشديدة التي كان قد صنعها النظام الصغير بتعبير ولارشتاين والذى قام في الجوهر علي إقتصادى الصيد والرعي المحدودين والمتقادمين في الزمن واللذين عجزا عن توفير البنية الاجتماعية الاقتصادية المستقرة لا لنظام عالمي واسع، ولا حتي لنظام إقليمي كبير، **وبين** مرتبة العالمية التي نضجت في التاريخ الحديث بعد ذلك علي أساس من العلم الحديث والاقتصاد العالمي الواسع علي النحو الذي صار يمثله ذلك المصطلح / المفهوم من دلالة ويجسده من أبنية وتفاعلات ويطرحه من رموز وخطابات فكرية، وهو النظام الذي كان بحاجة إلي ثورة معرفية جديدة ظل في انتظارها حتي القرن السادس عشر علي الأقل.

وهنا يمكن الإدعاء بأن ما شهده التاريخ الإنساني قبل هذا القرن رغم تعددية الحضارات وصراع الإمبراطوريات الكبرى وهيمناتها لم يتجاوز أبنية وآليات عمل النظام عبر الإقليمي والذي يستقر علي نوع من التوازن بين الفاعلين الكبار المترامين في أركان العالم والمنعزلين في أقاليمه المختلفة بحيث تدور أهم التفاعلات وأكثرها كثافة داخل كل إقليم بمفرده حيث يبدو الإقليم الواسع هنا وكأنه الفضاء العام للنظام كله، بينما تبقي التفاعلات فيما بين هذه الأقاليم أقل أهمية علي المدى الطويل وفي الحالة الطبيعية ولا يحدث لها أن تتكثف

وتزداد أهمية اللهم سوى في تلك اللحظات الدرامية والإستثنائية في تاريخ العالم عندما يكون بصدد عملية تحولية كبري بإلهام عقيدة دينية أو صعود إمبراطوري غير مسبوق يتم خلالها كسر وجود النظام الإقليمي وإخضاع مركزه وأطرافه معا لسيطرة الإقليم الصاعد أو الإمبراطورية النازعة إلي الهيمنة، وهي لحظات تبقي نادرة في التاريخ سواء قبل الميلادي أو ما بعده حتي بداية العصر الحديث إذ ربما لم تتكرر سوي مرات قليلة: مثلا عند الإكتساح الفارسي لمصر أو لليونان، ثم إكتساح الإمبراطورية المقدونية علي يد الإسكندر الأكبر للشمال الإفريقي ومصر وفارس ثم إكتساح روما لهذا الفضاء المنتمي للعالم المتوسطي القديم كله. وبعد ذلك صعود الخلافة العربية الإسلامية بإلهام العقيدة الإسلامية التوحيدية وهيمنتها علي أغلب الإمتداد الإمبراطوري الروماني في العالم القديم بعد إندحار روما الغربية وإسلام فارس وفي سياق الصراع مع الإمبراطورية الرومانية الشرقية وبيزنطه في قلبها حول المسيحية حتي كان سقوط بيزنطه أمام السلطنة العثمانية في بداية موجة الهيمنة الثانية للإسلام والتي استمرت حتى نهاية القرن السابع عشر وإن ظلت تتعرض للتآكل علي نحو تدريجي أدي بها إلي السقوط مع رسوخ أبنية العصر الحديث لأنها الأمبراطورية الإشكالية في الحقيقة إذ إستمرت هيمنتها السياسية والعسكرية في القرنين السادس والسابع عشر من رغم البنية التقليدية التي كانت تقوم عليها في العلم والتنظيم ولذا فقد كان محتما سقوطها في النهاية سقوطا دراميا مع الحرب العالمية الأولي بعد رحلة طويلة من الركود والتراجع حملت فيها لقب "رجل أوربا المريض" وأغلب الظن أن المرض كان في القلب، أي في النموذج المعرفي الذي قامت عليه.

بل وحتي في كل هذه اللحظات التحولية الدرامية ظلت الصين بحضارتها العريقة، والهند في إمتدادها الشاسع في شبه استقلال لم تنل منه إلا إحتلالات محدودة لبعض مناطقهما القريبة من العالم القديم من قبل القوة المغولية في هجومها الكاسح السريع والمؤقت، وإسلام بعض رعاياهما في هذه المناطق القريبة بعد حملات إسلامية قليلة علي تخومهما وبعض التبادلات التجارية العربية الإسلامية معهما والتي كانت تمثل محورا مهما من محاور عملية

التثاقف بين الحضارات في العالمين القديم والوسيط الأمر الذي أوجد حضورا إسلاميا بهما، وخاصة بالهند، ولكن دون الإدعاء بهيمنة المسلمين عليهما.

ويبقي السؤال المهم حول أوربا إجمالا وكيف كانت في هذه الفترة التي يطلق عليها في سياق التاريخ الأوربي - أو ثلاثة أرباعها علي الأقل - العصور الوسطي المظلمة؟

ويجيبنا بيتر تيلور، وكولن فلنت علي نحو مستفيض(٥): لقد كانت أوربا حتي سنة ١٥٠٠م تعيش في حالة من التجانس الثقافي ولكنها منقسمة سياسيا، فهي تحت إمرة البابوية الرومانية كانت تؤلف حضارة أوربية مسيحية إلا أن سلطة الكنيسة الدنيوية كانت محدودة ولذا فأوربا آنذاك كانت تشكل إمبراطورية إسمية تطالب بميراث الإمبراطورية الرومانية المقدسة بزعامة المانيا، ولكن نفوذ هذه الإمبراطورية لم يشمل سوي جزء بسيط من القارة الأوربية، وحتي في هذا الجزء البسيط كانت سلطتها مطوقة ومحدودة فلقد كانت أوربا خليطا معقدا من الكيانات التراكبية والأقاليم الواقعة تنتظم عبرها السلطة الحكومية.

ومن الوجهة الجغرافية شهدت هذه التركيبة المعقدة مجموعة منوعة من النظم والمقاييس فهناك أولا: التطلعات العالمية البابوية والإمبراطورية الرومانية المقدسة التي وإن كانت قد فشلت في إقامة إمبراطورية مركزية الحكم إلا أنها ساعدت علي الحفاظ علي وجود عالم سياسي أوربي مميز. وهناك ثانيا وفي الاتجاه النقيض ذلك النزوع المفرط في المحلية والمتمثل في وجود العشرات من السلطات السياسية الصغيرة المتناثرة في أرجاء أوربا من طبقات للفرسان ومن مدن مستقلة ناشئة، ومن أسقفيات ودوقيات وهي جميعا كانت تتمتع بدرجة من الاستقلالية في تصريف أمورها. وهناك ثالثا روابط وإن كانت مخلخلة تصل النظم المحلية بالمؤسستين العالميتين: الإمبراطورية والبابوية وذلك من خلال التراث والتقاليد الإقطاعية السائدة في العصور الوسطي. وعلي هذا فإن وصف أوضاع أوربا في تلك الأوقات بالأوضاع المركبة لا يؤدي المعني كاملا فالمسألة كانت أكثر تعقيدا من ذلك إذ قدر عدد الوحدات السياسية المستقلة في أوربا في تلك الفترة بما يزيد علي ١٥٠٠ وحدة. إذن كيف خرج من هذا الوضع المعقد عالم الدول الإقليمية؟

بالتأكيد ليس علينا أن نفترض أنه كان من المحتم أن تتركز السلطة في النهاية في نطاق جغرافي مفرد ما بين المحلية والعالمية. فلقد افترض "تيلي" وجود خمسة بدائل أمام أوربا سنة ١٥٠٠م : إحتمالان في مصلحة المحلية إما في شكل نظم إقطاعية مفككة أو شبكة من المدن التجارية الجديدة المفككة أيضا. ثم إحتمالان لمصلحة العالمية إما في شكل إتحاد كهنوتي "ثيوقراطي" أو إمبراطورية سياسية مركزية الحكم. وأخيرا احتمال قيام نمط من الدول "متوسطة الحجم". وإذا نظرنا إلي الوضع الأوربي نظرة مدققة سنة ١٥٠٠م فسوف نري أن الإحتمال الأخير كان أكثر البدائل توافقا مع التحولات الاقتصادية الحادثة عند ظهور النظام الرأسمالي ومع الثورة العسكرية التي غيرت طبيعة الحروب في تلك الفترة.

وفي هذا السياق التاريخي الطويل كانت هناك هيمنات متتابعة أحادية أو ثنائية أو ثلاثية أو ربما أكثر:

- فحضارات شرقية إمبراطورية ثلاث أساسية مثلت مراكز أو أقطاب هذا النظام عبر الإقليمي في التاريخ قبل الميلادى وهي مصر الفرعونية وفارس والصين في الشرق الأقصي.
- وفي القرون السبع الميلادية الأولي تشكلت ثنائية إمبراطورية بين الصين المستمرة في الهيمنة علي الشرق الأقصي، والإمبراطورية الرومانية الصاعدة في الغرب حول المسيحية ثم المسيحية الشرقية في القسطنطينية، مع وجود أقل لفارس التي أسلمت بنهاية هذه الفترة.
- وفي القرون الثماني التالية وحتي نهاية القرن الخامس عشر كان هناك ما يشبه مثلث حضاري إكتملت أضلاعه عبر هذه الفترة نفسها وفي أوقات متتالية وليست متزامنة. فالصين كانت لا تزال مستمرة في الشرق الأقصي تكمل مسيرتها الطويلة شبه المستقلة، أما الخلافة العربية الإسلامية فقد كانت الفارس الأساسي واللاعب الأكبر في هذه المرحلة عبر عدة مراكز متتالية بدأت في الحجاز لفترة قصيرة جدا، وانتقلت سريعا إلي دمشق لنحو المائة عام، ثم إلي بغداد في أقصي إمتداد لها وأعلي مراحل هيمنتها لنحو خمسة قرون، ثم إلي القاهرة بعد سقوط بغداد ولنحو ثلاثة قرون

أخري اضطلعت فيها مصر بدور الركن في الحضارة العربية ضد الحملات الصليبية المتتالية، ثم الهجمات التترية المتوحشة والعاصفة وذلك في عهدين متتاليين هما الأيوبي ثم المملوكي قبل أن تسلم الراية إلي القوة التركية الصاعدة في العالم الإسلامي. وكان الفاعل الثالث هو القوة – يصعب وصفه بالحضارة – المغولية في آسيا الوسطي فهي قوة رعوية في الأساس تقوم في بنائها علي نوع من الاقطاع العسكري حيث المهارة القتالية الفائقة والقدرة علي تنظيم المقاتلين وقيادتهم هي مرتكزات الترقي وأسس حيازة المكانة وحيث المجتمع المغولي نفسه مجتمع عسكري يعيش علي اقتصاد الغزو وممارسة القتال كرا وفرا هو الوسيلة الأهم – إن لم تكن الوحيدة – لإكتساب العيش. ولقد شهدت القوة المغولية نموا سريعا في القرن الثاني عشر الميلادي مكنتها في القرن التالي من إجتياح أجزاء عديدة في العالم العربي الإسلامي بعدِ أن كانت قد سيطرت علي آسيا الوسطي، وكانت نقطة الذروة في صعود هذه القوة الرعوية هي منتصف القرن الثالث عشر حينما أسقطت الخلافة في بغداد قبل أن تتحطم موجتها العاتية علي صخرة مصر المملوكية. وإذا كان لهذه القوة المغولية من أثر مستمر فهو نقلها للإسلام إلي تخوم الصين، وإلي شبه القارة الهندية وحواف روسيا بعد أن كان المغول أنفسهم قد إعتنقوا الإسلام بعد هزيمتهم في مصر فأخذوه معهم بعد ذلك إلي كل مكان ذهبوا إليه وخاصة الهند.

واذا كانت السمة الأولي الواضحة لهذا النظام التاريخى عبر الإقليمى هي اللاتمركز علي صعيد نقطة الإنطلاق الجغرافي إذ اتسم بحركية أقطابه ولم يعرف ظاهرة المركز الواحد المستقر أو التمركز الشديد، فان السمة الأخرى المهمة والتى ترتبت عليها فهى اللامركزية الفكرية التى ميزت طريقته في التعبير عن حضوره، ونزوعه إلي تأكيد شرعياته، ولذا فقد تعددت مراكزه الفكرية وشهدت حركية ملموسة في جغرافية العالم القديم حيث تقاسم النفوذ جميع هذه المراكز الفكرية / الفلسفية / الدينية فتوازت أحيانا وتعاقبت كثيرا، أثرت وتأثرت بحركية الجغرافيا السياسية، وصعدت وتدهورت مع حركة أقطابها الإستيراتيجيين، ولكن دونما "تمركز" أو إدعاء بالمركزية الشديدة اللهم سوى الإمبراطورية الرومانية ــ كمثال ــ التى تسعفنا بنموذج أولى لخطاب

شرعية ينزع إلي تسويد نموذجها السياسي وجعله مقبولا أو علي الأقل ممكنـا لنحو أربعة قرون تقريبا، وهو الخطاب الذي راوح بيـن مقولتـي: القـانون الروماني ذات الطابع التبشيري الذي جسد رغم جوهره الذي يعود إلي قـانون حمورابي أنضج صور العدالة السياسية آنذاك وحينما كانت روما آخذة فـي الامتداد والتوسع، والسلام الروماني الذي جسد، وبعـد أن صـارت رومـا إمبراطورية كبري، إيديولوجيا تبريريه واضحة للهيمنة علي العـالم القديـم المتوسطي بدعوي فرض السلام على ربوعة.

فقد كانت هناك مثلا حكمة الشرق القديم في مصر وبابل ملهمة لتكويناتـهما السياسية ومبررة لهما علي نحو بعيد فقد كان هناك إله معبود لصعيد مصـر، وكذا لدلتاها وقد إستلزم التوحيد السياسي التوحيد الديني ومن هنا كانت السيادة الدينية لعبادة آمون رع، ثم لتوحيدية إخناتون التي لم تلبث إلا قليـلا، ومـع إنهيارها كان التدهور السياسي. والمهم هنا أن تكوين مصر السياسي قد نهض في أحد أبعاده وتأثر بالبعد الديني الذي أنبني علي أساس مكونـات دينيـة أو أسطورية بالأساس، وأحكام أخلاقية وسلوكيات دنيويـة ومعرفـة محـدودة سحرية أو بالأكثر تقليدية. ولقد كانت هذه المكونات جميعها مبررة للوجـود السياسي لمصر، وكذلك لدورها في النظام عبر الإقليمي.

وكانت هناك المدرسة الفلسفية اليونانية في أثينا حول الفلاسفة الكبـار مـن طاليس حتي أرسطو حيث امتدت إنشغالاتهم من الوجود إلي الطبيعـة إلـي المعرفة في مرحلة من أخصب مراحل الإبداع الفلسفي في التاريخ الإنسـاني إستلهمت بعض مقومات حكمه الشرق القديم، وألهمت هذا الشرق نفسه عندما صار عربيا إسلاميا. وكان في موازاة ذلك حكمة الصين حول كونفوشيوس، وفارس حول مازدا وزرادشت، وبعدهما بقليل كانت هناك المدرسة السكندرية حول أفلوطين الذي قام بعملية توفيق تاريخية وفكرية مهمـة بيـن الفلسـفة اليونانية والإيمان المسيحي تشبه كثيرا ما قام به بعد ذلك الفيلسوف العربـي ابن رشد من توفيق بين الفلسفة اليونانية نفسها وبين العقيدة الإسـلامية فـى مرحلة الانفتاح الثقافى العربى بعد إنشاء دار الحكمة فى عهد الخليفة المأمون العباسى ونمو حركة الترجمة التى أطلقتها وكان للنصارى الدور الكبير فيـها

لاجادتهم اللغات السريانية واليونانية بجانب العربية التى قاموا بترجمة الكثير من عيون التراث اليونانى اليها. وكذلك فى ظل انتعاش حركة الفتوح العسكرية إبان الصعود الحضارى العربى الكبير حيث كانوا يتولون العديد من المناصب السياسية والعسكرية، وطالما أبلوا فيها بلاءا حسنا.

وبرغم اشتعالا الحروب الصليبية بين العرب المسلمين من ناحية وأوربا المسيحية من ناحية أخرى فيما بين القرنين الحادى والثالث عشر، فان القطيعة أو العداء لم يسودا الموقف تماما على النحو الرائج حيث كانت هناك تأثيرات حضارية تلقائية بينهما سواء قبل هذه الحروب وعندما كان المسلمون فى موقف السيطرة، أو حتى بعدها، من ذلك مثلا ان الفنانين والصناع المسيحيين ساهموا في تشييد المباني الدينية في المراحل الأولى من حضارة الاسلام. ومنها أيضا إنتشار الأحذية ذات النعل الفليني كما كانت معروفة في الحضارة الرومانية في اسبانيا، الى العالم الاسلامي. وكان هناك في الاتجاه المعاكس، أيضا من خلال اسبانيا، إنتشار تقنيات للري مثل الناعور في الغرب المسيحي، وآلات الحسبة المأخوذة عن الصينيين. كما كان من بين أهم ما أخذه الغرب عن الحضارة الاسلامية استعمال الورق، الذي بدأت صناعته في بغداد قبل نهاية القرن الثامن وكان يصدر منه الى أنحاء أوروبا، اضافة الى تطوير علوم الحضارات القديمة على يد مفكرين وباحثين مثل الكندي وابن سينا والبيروني وانتشارها الى انحاء الحضارة الاسلامية، ثم لاحقا الى الغرب المسيحي. وتماشت مع كل هذا العلاقات التجارية التي شهدت نموا متزايدا بمرور الزمن، خصوصا مع بعض "المدن الدول" الايطالية مثل أمالفي والبندقية في القرنين العاشر والحادي عشر(٦).

ومع القرن الحادي عشر، وانقسام الإسلام الى سلالات حاكمة سنية وشيعية ووفود السلجوقيين الأتراك على المنطقة، اضافة الى بداية الحملات الصليبية دخلت عناصر جديدة على الصورة، وبعد أن كان العرب المسلمون هم سادة الموقف الذين يحددون وتيرة التفاعل بين الطرفين، واتجاهاتها بدأ الميزان فى الإعتدال وأخذ يتجه الى التكافؤ فى الفترة الممتدة بين القرنين الحادى والخامس عشر وان مال أحيانا وبشكل نسبى الى طرف منهما، وأحيانا أخرى

الى الطرف الآخر. فبين عامى ١٠٥٠ و١٣٠٠ نجد مجيء وذهاب السيطرة المسيحية على سورية وفلسطين، واستعادة صقلية وغالبية اسبانيا والبرتغال. وكان التطور الأهم هو الحلول التدريجي للسيطرة التجارية المسيحية في حوض المتوسط محل السيطرة الاسلامية-اليهودية-الاغريقية. وجاء الارتباط بين تجارة المتوسط والتجارة البحرية لشمال أوروبا، وما كان للأخيرة من تقدم مالي وعلى صعيد البنية التحتية، ليؤدي الى الرأسمالية التجارية الأوروبية التي توصلت لاحقا الى السيطرة على العالم(٧).

هذا النظام عبر الإقليمى يمكن نسبته الى مفهوم الذكاء التاريخى "الدائرى" الذى ساد المرحلة السابقة على لحظة انبثاق الحداثة كمشروع تاريخي مركب وشامل أحدث تغيرا حاسما فيما يتعلق بمفردات البيئة التاريخية، وفي طبيعة الإرادات الفاعلة فيها حيث تمحورت مفردات البيئة التاريخية حول الفرد الحاكم، أو الأسرة / البيت الحاكم، أو الفكرة الملهمة الحاشدة وخاصة الدين، فكان لهذا الثلاثي بالأساس القدرة الفائقة على صناعة العالم السياسي. فهذا الحاكم يوحد القطرين فتنشأ وطنية مصر التاريخية، وذاك يبنى الأهرامات فتترسخ على أرضها حضارة شامخة لا تزال تكافح الزمن "التاريخ" ثم يأتي حاكم آخر تعوزه الرؤية، أو تنقصه الإرادة فإذا بمصر تحت أقدام قبائل من الرعاة الشرقيين "الهكسوس" وهكذا.

وعلى صعيد الأسر أو البيوت الحاكمة نجد فارقا هائلا بين الأسرة الفرعونية الثامنة عشرة أسرة أحمس وتحتمس التي حررت مصر من الهكسوس وأعادت صياغة نظريات الأمن والاستراتيجية القديمة في مصر، والتي لا يزال بعضها إلى الآن يتسم بالجده والعمق، وبين الأسر من السادسة والعشرين وحتى الثلاثين حيث حكم النوبيون، والليبيون إن ضمنا، أو صراحة وسمعنا أسماء بعنخى، وششنق ملوكا لمصر بعد تحتمس الثالث ورمسيس الثانى، قبل أن يتكرس احتلالها فارسيا ثم يونانيا مع سقوط الدولة الفرعونية الحديثة / العظيمة. بل نجد هذا التباين داخل الأسرة الواحدة والممتدة فشتان مثلا بين الأسرة الأموية في بدايتها وفي نهايتها، والعصر العباسي الأولى حيث سطوة أبي العباس، وامتداد الرشيد، وانفتاح المأمون، ثم الثاني حيث لا

شئ سوى الضعف والتمزق وسيطرة السلطة الرعوية شبة الاقطاعية على المجتمع العربى.

وعلى صعيد الفكرة كانت هناك فكرة السمو لعرق ما، أو التفوق لجماعة ما ملهمة للاسكندر في تشكيل إمبراطوريته، كما كانت فكرة الدين قادرة على تعبئة أقوام وحشدها معا، وأيضا على تمزيق جماعة واحدة بين فرق وشيع، فقد تعذبت روما بالمسيحية ودخلت في صدام مع كل مستعمراتها المسيحية قبل أن تؤمن بها. بل يذهب الأستاذ "بابية" أستاذ علم الاجتماع فى جامعة السربون الى أن السبب الرئيسى بل السبب الوحيد الذى جعل الامبراطور قسطنطين يتخذ المسيحية دينا رسميا انما هو "ما رآه فيها من التعصب الذى لا يوجد فى غيرها من الأديان التى كانت منتشرة اذ ذاك فى روما، والذى سيربط الامبراطورية برباط من حديد فيكون ذلك مقاوما لعوامل التفكك التى تسرى فى شرايين الامبراطورية مترامية الأطراف"[٨]، بينما اجتمعت قبائل العرب على ما كان بينها من ثارات حول الإسلام، وما هي إلا سنوات قلائل حتى تحول بدو العرب إلى فاتحين متحضرين اصحاب رسالة خرجوا لينشروها في العالمين.

هذا بالنسبة لمفردات البيئة التاريخية، أما طبيعة الإرادات الفاعلة فيها فقد اتسمت بالتغير الشديد على النحو الذي ذكرناه في هذه المرحلة فالفاعلون في حالة تبدل سريع بين قوة وضعف لأنهم يفعلون باعتبارهم أفرادا، أو أسرا، أو حتى أفكارا ولذا فهم ينزلون إرادتهم على التاريخ بشكل مباشر يؤثر سريعا، وينتهي أثره سريعا أيضا دون قدرة على صياغة أبنية تاريخية يمارسون فعلهم من داخلها وتكون قادرة على الاحتفاظ بمقومات هذا الفعل إلى مدى طويل وعلى نحو مؤثر، وبالأخص فعل الهيمنة أوالتقدم إلا بقدر محدود وآجال قصيرة محكومة بالعمر البشرى.

ثالثا: النظام العالم الحديث: علي العكس من النظام التاريخى "عبر الإقليمي" والذى تأسس علـــي الرؤيـــة الكلاسيكية للوجود وفي قلبها النموذج المعرفي التقليدى الصانع لنمط الانتـــاج الزراعي، قام النظام العالمي الواسع للحداثة بإلهام الرؤية الحديثة للوجـــود أو الروح الحديثة والتي ترى الذات الإنسانية في مركز هذا الوجود وتشعر بـــها مهيمنة عليه حيث القدرة علي إعادة صياغة أشكاله الإجتماعية والسياسية بعد أن زادت معارفها ومن ثم قدراتها علي التحكم النسبي في مادته الطبيعية عبر إكتشاف متزايد لقوانينها وحركة حثيثة نحو فهم منطقها وخبرة متراكمة فـــي تقنين هذا المنطق وصياغته ونشره بصورة واسعة في كوكبنا الأرضي، ثـــم بصورة متزايدة في الأجيال المتتابعة وبالذات في تاريخنا البشرى الحديـــث، الذي نال صفته الأخيرة تلك بهذه الرؤية الحديثة للوجود، أو ما يسمي بالروح الحديثة التى ارتبطت بعوامل كثيرة أهمها ثلاث أساسية :

الأول منها هو حركة الكشوف الجغرافية بما مثلته من تكسير حـــاد وعميـــق لصورة الغرب الذهنية التقليدية عن العالم القديم بحدوده المألوفة والتـــي ساهمت بجدية في إنطلاقه نحو العصر الحديث لسبب مباشـــر وهـــو أن هذه العصور الحديثة قد إرتبطت شكلا وظاهرا بالعالم الجديد المكتشـــف بفعل هذه الحركة والذي أفرز ولا يـــزال حيويـــة الغـــرب المعـــاصر "الولايات المتحدة الأمريكية". ولسبب آخر هو الأعمق جوهره أن العقـــل الغربي إذ شهد تحطم الجغرافيا العالمية أمامه وبإيقاع خطواته هو نفسه، قد شعر بقدرته علي تحطيم أو تكسير التاريخ بكل أبنيته وتقاليده ورموزه وإلهاماته، وإعادة بنائه بشكل مغاير. ذلك أن الإندفاع الغربـــي المقتحـــم لهذا العالم الجديد قد ولد في العقل الغربي درجة أعمق من الثقـــة، وروح الإكتشاف والمبادرة لدرجة المغامرة أحيانا: إكتشاف الأفكار، والمعارف، والتجارب المبشرة والنقيضة لكل ماهو منثور من تجارب مجتمعيه فـــي ثنايا التاريخ الذي تم تحطيم صورته الغامضة مع تحطم أستار الجغرافيـــا العالمية التي شهدت قصصه وأساطيره ورواياتـــه وســـردياته الكـــبري والصغري، ومن ثم تنامي قدرته – أى الغرب – علـــي الخـــوض فـــي دوربها بكل الثقة ومنتهي الجرأة، خروجا من تاريخه الوســـيط الـــذي ارتبط بتركيبة إجتماعية وسياسية وإقتصادية تقوم علي نوع من "الإقطاع

المقدس" شاركت فيه السلطة السياسية المستبدة "الإمبراطورية" والكنيسة الكاثوليكية "البابوية" بإدعاء الحق الإلهي المقدس في حكم الشعوب.

وفي هذا السياق الأوربى حدثت النقلة المهمة بعد سنة ١٥٠٠م في علاقة الإنسان بالأرض، والأرض بالسلطة والسلطة بالدولة . لقد كانت العلاقة بين السيد الإقطاعي ورعاياه – حسب جان جوتمان(٩) علاقة شخصية تقوم علي الحماية والخدمة، ولم تكن ترتكز علي الأراضي. علي أنه عندما اقترنت الأراضي بالسيادة أصبح هناك أساس قانوني لنظام الدولة الحديثة وقد حدث هذا خلال القرن التالي "السادس عشر" وتوج هذا التحول بمعاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨م والتي عادة ما تفسر بأنها ميلاد القانون الدولي الحديث والدولة القومية الحديثة. وكانت النتيجة أن برزت إلي الوجود خريطة أوربية مقسمة إلي قرابة الثلاثمائة من الكيانات ذات السيادة علي أراضيها وقد مثل ذلك الأساس الأقليمي الأول لمنظومة العلاقات بين الدول الحديثة أو أول خريطة سياسية للعالم الحديث.

والثاني هو ظاهرة العلم الحديث حيث ساهم أيضا في قدرة الغرب علي نقد تاريخه الوسيط بالذات وتكسير تركيبته الإقطاعية إمتلاكه المتنامي لناصية العلم الطبيعي في منهاجيته التجريبية والذي يصوغ، ربما وحده، أيديولوجيا "عالمة" تجسد نمطا من النشاط الفكري المستقل والمتمايز عن تلك الأنشطة الفكرية التي تلهمها الأديان والفلسفات الكبري المتراكمة في التاريخ والتي تبقي مهما راوحت بين يمين ويسار، ومقدس ودنيوي، نمط من النشاط يركز علي التيار الشعورى الباطني للإنسان يخاطب حياته الروحية، وعلي الأكثر علاقاته بالبشر الآخرين في مجتمعه أو المجتمعات الأخري، وبالأحري، بالفضاء السياسي، وذلك بعكس العلم الطبيعي التجريبي الحديث وخاصة في تطوراته اللاحقة علي شكية ديكارت وتجريبية بيكون والتي قامت بالأساس علي عناق بين الرياضيات والفيزياء وأنتجت في النهاية عبر إشتقاقها لمعادلات منضبطة وقوانين دقيقة نسق معرفي كامل يبحث في الوسائل والأشياء، والمقادير والكميات، والكتل والموازين، ويراكم المناهج والنظريات

المطلوبة لملء الفراغ الممتد بين الإنسان والطبيعة، واللازمة لإقتحام هذه الأخيرة والكشف عن جوهرها فهما ثم توظيفا لها. وهو الأمر الذي نقل وعي الإنسان الغربي إلي فضاء جديد عقلاني وموضوعي ومادي مكنه من طرح أسئلة جديدة تماما علي التاريخ الغربي بشكل أكثر جذرية نالت من جوهر النشاط الفكري القديم وخاصة حول تصور العلاقة بين الإنسان والله أدت في النهاية لقصر الدين علي المجال الروحي للإنسان، وحول أشكال تنظيم المجتمع لتقود في النهاية إلي جدل وحضور الديمقراطية الليبرالية، وهما، أي العلمانية والديمقراطية، المعلمين البارزين والمميزين للوعي الغربي في كتلته التاريخية المعاصرة.

أما *الثالث* فهو حركة الإصلاح الديني والتي أنتجت عبر صراع طويل وحروب دامية في أوربا خاصة في ألمانيا وفرنسا، المذهب البروتستانتي والذي يربط عالم الاجتماع الألماني الكبير ماكس يبر بينه وبين الرأسمالية وذلك في كتابه الشهير "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"[١٠] حيث يربط بين الرأسمالية وبين أمرين يعتبرهما جوهريين فيها هما: وجود المشروع الذي يكون هدفه تحقيق أعلي قدر من الربح، والتنظيم العقلاني الذي يبقي كوسيلة للوصول إلي هذا الربح. فما يحسم الأمر بين الرأسمالي الحقيقي، وأي مرابي أو مغامر هو السعي ليس إلي الربح الأقصي كحالة نهم نفسي، وإنما إلي الربح الدائم الذي يتحقق بفعل الرغبة الدائمة في مراكمة الربح عن طريق الإرادة الدائمة في الانتاج. وأما عن علاقتها بالبروتستانتية فيري يبر أنها – أي الرأسمالية – ليست في الواقع سوي الوريث الشرعي "للكالفينية" كأحد أهم تيارات البروتستانتية ذات الروح التطهرية حيث يوجد ذلك الزاهد الذي يحول العمل إلي نوع من العبادة ومن الصلاة المستمرة حيث الكالفنيون بفضل صرامتهم وتقشفهم يتجهون إلي إعطاء الأمور البشرية دلالة مقدسة، وهكذا يصبح العمل وتنظيمه بالنسبة إليهم نظاما ينبغي إقامته في الواقع تحقيقا للإرادة الإلهية، وحيث العقل الديني الطهراني يفهم الربح ليس كغاية في ذاته ولكن كوسيلة تقود إلي عمل منتج جديد

وتنظيم جديد يقود إلي الربح وهكذا تحقيقا للتراكم الرأسمالي الحقيقي الذي يسعي للتطوير وليس إلي الملذات.

لقد تفاعلت هذه العوامل معا: الكشوف الجغرافية، والثورة العلمية، والإصلاح الديني البروتستانتي لصياغة الروح الحديثة – في السياق الغربي – والتي صاحبها نمط جديد من الوعي بالعالم جوهره الإنشغال الكوني وليس المحلي أو الإقليمي حيث بلغ الوجود الإستيراتيجى للغرب أفق العالمية من منظور الجغرافيا السياسية منذ القرن السادس عشر وظل متناميا بعد ذلك وصانعا للنظام العالمي الواسع للحداثة من منظور المركزية الحضارية منذ القرن الثامن عشر.

ولعل هذا الوعى العالمى هو ما عبر عنه السير "هالفورد ماكيندر" أحد رواد الجغرافيا السياسية فى مطلع القرن العشرين بقوله[١١]: بعد أن ولي عصر كولمبوس، بات علينا أن نتعامل مع نظام سياسي محكم يتسم بنظرة شمولية تغطي الكرة الأرضية كلها، ذلك لأن كل إرهاصة للقوي الاجتماعية في أي ركن من أركان المعمورة لن يقتصر صداها علي مدار محيط نقطة إنفجارها وإنما سوف يتجاوزها إلي أقاصي الأرض. وهذا الإنشغال الكوني بالعالم لدي ماكيندر هو مبرر وأساس منهج النظم العالمية حيث يفترض هذا المنهج وجود نظام عالمي راهن كوني النطاق بحيث تصبح البلدان المختلفة مجرد أجزاء أو عناصر في بنيته الأكبر والأكثر رحابه بحيث يصبح من الصعب علينا أن نتفهم ما يقع من تحولات في مجتمع ما إلا من خلال الإطار الأوسع أي النظام العالمي الحداثي في كليته.

فعلي سبيل المثال لا يمكن فهم إنهيار الإمبراطورية البريطانية كظاهرة مجتمعية بريطانية –حسب ولارشتاين–[١٢] علي أسس محلية وإنما كنتيجة لتغيرات عالمية أوسع قادت إلي ما يمكن تسميته "إنهيار الهيمنة" وإنهيار الهيمنة لا يبدو أمرا استثنائيا حسب منهج النظم العالمية إذ أنه أمر تكرر كثيرا في دورات متعاقبة داخل الحقبة الحديثة الممتدة لخمسة قرون كاملة وهو الأمر الذي أدي إلي التحولات الداخلية في مراكز النظام العالمي الحداثي القائم داخل أوربا / الغرب رغم استمرار الغرب مركزا لهذا النظام. وهي

تحولات تحدث كنتيجة شبه منطقية لتراكم عوامل للقوة / الصعود، ثم إنحدار هذه العوامل سواء لدوافع داخلية تقود إلي الضعف المطلق، أو لدوافع خارجية تقود إلي الضعف النسبي قياسا إلي الصعود الكبير في قوة الآخرين من حول مركز الهيمنة.

وفي هذا السياق يتحدث تيلور وفلنت عن خمس دورات للهيمنة تعاقبت في الحقبة الحديثة وموزعة علي القرون الخمس تقريبا[١٣]:

- ففي القرن السادس عشر راحت كل من البرتغال وأسبانيا تتوسعان في الكرة الأرضية وفق معاهدة "توردیزيلاس" التي كان الباب إسكندر السادس قد توسط لإبرامها سنة ١٤٩٤م بحيث يقتسم الطرفان العالم خارج أوربا بينهما وذلك وفق خط وهمي في المحيط الأطلنطي علي أن تسيطر أسبانيا علي الأراضي الواقعة غربي هذا الخط، وأن تهيمن البرتغال علي الأراضي الواقعة شرقية.
- وفي القرن السابع عشر كانت هولندا تتحدي أسبانيا علي جانبي الكرة الأرضية وفي جزر الهند الشرقية.
- وفي القرن الثامن عشر أشتبكت فرنسا مع بريطانيا في معارك ضارية إمتدت مساحتها من أراضي كندا وصولا إلي الهند.
- وقد شهد القرن التاسع عشر زخما أوربيا عاما في التكالب للسيطرة علي القارة الأفريقية.
- وفي النصف الثاني من القرن العشرين كانت الهيمنة الأمريكية علي النظام العالمي ضمن منظومة الحرب الباردة أو مابعدها وحتي الآن.

ثم كان الدعم الذي تلقاه منهج "النظم العالمية" من المنهج التاريخي غير التقليدي لمدرسة "الحوليات" الفرنسية والتي رأت أن السياسة ليست إلا مجال واحد من مجالات أوسع تضم علي الأقل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تتداوله الكتابة التاريخية ومن ثم فلا داع للتطويل عند الكتابة التاريخية في التفاصيل السياسية والمناورات الدبلوماسية حيث يجب التركيز علي ما يسمي بـ "روح العصر" في هذه الجوانب جميعا وهي الفكرة التي ألهمت الأستاذ "فرناند بروديل" مصطلح "الدوام الطويل" الذي يعني عنده

الإستمرار التاريخي المادي والاجتماعي الذي تتقلب علي سطحه الأحداث السياسية[١٤].

وحسب مفهوم "الدوام الطويل" والذي يمكن اعتباره في إطار منهج النظم العالمية هو "نمط الإنتاج" فإننا لا نميل إلي تقسيم تيلور وفلنت لدورات الهيمنة داخل النظام العالمي الحداثي. وبدلا من ذلك نعتقد في أهمية التقسيم الثلاثي الذي يقدمه المؤرخ الأمريكي "جورج مودلسكي"[١٥] لدورات الهيمنة المنفردة علي منظومة العلاقات الدولية أو بالأحرى "النظام العالمي" والتي حدثت حسب تصوره مرات ثلاث فقط: الهيمنة الهولندية في القرن السابع عشر، والبريطانية في التاسع عشر، ثم الأمريكية في النصف الثاني من القرن العشرين. وتشمل الهيمنة في الحالات الثلاث: السيطرة علي مجالات النشاط الاقتصادي والسياسي والإيديولوجي غير أنها تقوم بالتأكيد علي أساس راسخ من التفوق الاقتصادي عبر مراحل ثلاث: تحقيق الدولة المهيمنة للتفوق في الكفاءة الانتاجية علي منافسيها ثم، تمكن رجال التجارة في هذه الدولة بالتالي من الحصول علي إمتيازات تجارية، وأخيرا تمكن رجال المال في هذه الدولة من تحقيق السيطرة المالية علي الاقتصاد العالمي. وعندما تتحقق هذه الخطوات الثلاث لدولة فإنها تتأهل لإحتلال موقع الهيمنة علي الساحة العالمية، ولقد تمكنت مثل تلك الدول من التحكم في نظام العلاقات الدولية لا عن طريق التهديد والوعيد وإنما من خلال موازنة القوي الأخري بطريقة تحول دون قيام إئتلاف منافس ونموه بما يكفي لتهديد الزعامة السياسية للدولة المهيمنة.

وهنا تربط دورات الهيمنة العالمية بموجات الاقتصاد العالمي اللوجستية الثلاث[١٦]. وتتضمن تلك الدورات السيطرة طويلة الأمد علي السوق العالمي للاستثمار والتي تدعم وجود الدولة المهيمنة. والاستثمار هنا سياسي وإقتصادي معا وهو ينتج بنية تحتية قوية تتمثل في شبكات الاتصال والمواصلات والمعاملات المالية علي اتساع النظام جنبا إلي جنب مع شبكة دبلوماسية قوية أو قواعد عسكرية في نقاط متعددة من العالم. وبهذه الامكانات تتأهل القوة المهيمنة للإمساك بزمام الأمور. وتنتهي دورة الهيمنة

بنشوب حروب عالمية تستمر قرابة الثلاثين عاما وتنتهي ببروز قوة مهيمنة جديدة تعيد هيكلة النظام العالمي.

وبرغم جهود مركز الهيمنة للحفاظ علي هيمنته، فإن التقادم غالبا ما يصيبها مثلما أصاب هيمنة المركز السابق عليه وهي سنه كونية إلهية ووجودية فيما يبدو حسب الأية الكريمة "ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض..." صدق الله العظيم(١٧). غير أن روبرت كوكس يسعي إلي تفسيرها(١٨) بحقيقة أن الانفتاح الواسع في مناخ الليبرالية يمكن القوي المنافسة من إستنساخ منجزات التقدم التقني لنفسها لترقي من كفاءتها الإنتاجية كي تضاهي إنتاجية القوي المهيمنة، وهنا يبدأ الإضمحلال بداية في مجال الانتاج ثم في أحوال التجارة والمال للقوة المهيمنة إذ يلاحظ من الإستقراء التاريخي أن أثنين من القوي العظمي في مرحلة التدهور حاولتا أن تستترا خلف حلف تعقدانه مع القوة التي تتأهب لإحتلال مركز الصدارة، إذ لجأت هولندا وهي في مرحلة الإنهيار إلي التحالف مع بريطانيا التي كان نجمها يعلو صعدا إلي موقع الصدارة، وهو السيناريو نفسه الذي تم بين بريطانيا والولايات المتحدة في أعقاب ١٩٤٥م. وهذه السياسة تجعل إنتقال دفة القيادة أمرا ميسرا من ناحية، كما أنها تضفي مسحة من الشرعية علي الوضع الجديد من ناحية أخري.

في هذا السياق المعتمد "دورة الهيمنة" من ناحية و"الدوام الطويل" من ناحية أخري يمكننا الحديث عن نوعين من الدوام داخل نمط الانتاج الرأسمالي الذي شكل فضاء الإقتصاد العالمي الواسع، وأرضية النظام العالمي للحداثة طيلة القرون الخمس الماضية وهما: "الدوام المركنتيلي" من بداية القرن السادس عشر وحتي منتصف القرن الثامن عشر، و"الدوام الصناعي" من منتصف القرن الثامن عشر وحتي الآن. كما يمكن تحديد ثلاث دورات للهيمنة:

الدوام الأول : وهو الدوام المركنتيلى الذى مثل ركيزة للهيمنة الهولندية، والمركنتيلية ببساطة هي نقل السياسات التجارية للمدن العاملة في التجارة إلي يد الدولة الإقليمية وهو ما عزز نطاق التقييدات الإقليمية علي التجارة ليصبح إحدي الأدوات الرئيسية في صنع الدولة. ويرتبط صعود العالم المركنتيلي في

القرن السابع عشر ارتباطا مباشرا بالهيمنة الهولندية، فالدولة الهولندية التي كانت قد إنسلخت من سيطرة آل هابسبورج النمساوية بالثورة أواخر القرن السادس عشر كانت تتألف من مجموعة من المدن التجارية التي تملك حواجز دفاعية إقليمية تحميها من الغزو الخارجي، وكان وضع هذه الدولة ظاهرة غير طبيعية لأنها كانت تدار من قبل التجار لمصلحة التجار، وباختصار لقد نفذت إجراءات اقتصادية صارمة من أجل تعزيز تراكم الثروة داخل أراضيها، وكانت أول دولة إقليمية تفعل ذلك وبالتالي قدمت بديلا جديدا لمبرر وجود الدولة يركز علي الاقتصاد وليس علي السياسة والحرب ومجد الحاكم.

والحق أن النجاح الذي أحرزته الدولة الهولندية إنما كان يعني أن النظام العالمي قد تعزز كإقتصاد عالمي عندما رأت الدول الأخري ضرورة وجود سياسة تتجاوز مجرد الإدارة واسعة النطاق من خلال جهاز دولة وقد تمثلت نتيجة هذا الهجوم المضاد في ظهور واستقرار المركنتيلية، والتى قادت فى موازاة وبالهام حركة الاصلاح الدينى فى القرنين السادس والسابع عشر الى تكريس نظام الدولة القومية أو "النظام الوستفالى" الذى نهض بدورة على مجموعة من المعاهدات أنهت الحرب الثلاثينية التى اشعلتها هذه الحركة وخاصة بين المانيا وفرنسا فى الفترة من ١٦١٨ ــ ١٦٤٨م، وقلصت كثيرا سلطة البابا الدينية على العالم السياسى فى اطار الفصل بين السلطتين الروحية والزمنية، ومن ثم تقلص دور الإختلافات الدينية والمذهبية فى اشعال الحروب بل وفى ترسيم خطوط الإنقسام الإستيراتيجى والسياسى أمام دور التباينات "الحديثة" السياسية والاقتصادية والايديولوجية، كما تأكد مبدأ الاستقلال ومايتضمنه من احترام لحدود الدولة التى عليها تمارس السيادة الوطنية أو القومية فكان ذلك ايذانا بالقضاء التام على بقايا النظام الاقطاعى واماراته المحدودة وصعود الدولة القومية الحديثة.

أما الدوام الثانى: فهو الدوام الصناعى وهو دوام طويل شهد تحولات داخلية عدة مثلت الأساس للهيمنة البريطانية ثم الأمريكية . وهو نوع من الاقتصاد يقوم – حسب إدوارد ولا رشتاين[١٩] علي عناصر ثلاث أساسية :

أولها: السوق العالمية الواحدة التي يقوم عليها الاقتصاد وهي السوق الرأسمالية التي يتوجه الانتاج فيها إلي التصدير بالأساس وليس للإستهلاك المحلي وتتحدد أسعار المنتجات وفق متطلبات السوق العالمية حسب مبدأ المنافسة بين المنتجين حيث تقود عناصر الكفاءة التكنولوجية إلي حسم هذه المنافسة بدعم الأكثر تطورا بزيادة أسعار منتجاته والعكس للأقل كفاءة حتي يتم إخراجهم من السوق نفسها في النهاية وهو ما يقود إلي النمو الاقتصادي المتفاوت عبر العالم، وتعد العولمة المعاصرة التعبير الأحدث والأكثر تطورا للسوق العالمية.

وثانيها: النظام متعدد الأطراف إذ برغم وجود سوق واحدة عالمية فإن هنالك نظما سياسية متعددة علي خريطة العالم وهو تعدد مهم للمنظومة الإقتصادية الكبري لأنه لو قدر لأي نظام سياسي بعينه أن ينفرد بالسيطرة علي العالم فإن هذا سوف يؤدي بالضرورة إلي إخضاع السوق العالمية لهذا النظام السياسي ذاته، وهنا تنتفي المنافسة ويصبح الاقتصاد العالمي في عباءة هيمنة إمبراطورية. وهذه المعضلة تمثل لب السياسات الدولية أو الاقتصاد السياسي العالمي الذي يتطلب حالة من توازن القوي لضمان استمرارية مبدأ المنافسة الحرة كما كان الحال في مرحلة الحرب الباردة وقبل الإنهيار السوفيتي الذي أدي إنهياره إلي بدء مسار العولمة.

وثالثها: هو المنظومة الثلاثية حيث يري ولارشتاين أن عمليات الإستغلال الجارية عبر الاقتصاد العالمي تعمل دائما في صيغة ثلاثية. وواقع الأمر أنه في حالة عدم الندية أو التكافؤ يصبح المسرح العالمي ساحة مواجهة وصراع بين طرفين إثنين، إما إن دخل طرف ثالث في الحلبة فإن هذا يكون مدعاه لشئ من الاستقرار النسبي. ولذا تسعي البلدان القوية إلي خلق هذا الطرف الثالث ولذا فإن الوجود المتواصل للإقتصاد العالمي إنما يرجع جزئيا إلي نجاح الجماعات الحاكمة في الحفاظ علي وجود الطرف الثالث لتخفيف حدة الصراعات وذلك علي منوال الدور الذي تلعبه أحزاب الوسط بين اليمين واليسار في العديد

من النظم السياسية في العالم. ويشبه هذا إلي حد كبير الدور الذي تلعبه الطبقة الوسطي في المجتمعات في خلق التوازن بين الطبقة الرأسمالية، والطبقة العاملة منذ منتصف القرن الثامن عشر. وفي سياقات أخـري يعد قبول جماعات إثنيه "وسطية" من قبيل ما يسمي "الفقراء البيـض" عامل توازن تحرص عليه الطبقات الحاكمة في بعـض المجتمعـات لضمان الاستقرار والتوازن فـي المجتمعـات التعدديـة، ولـم يكـن الإعتراف الرسمي بالهنود والملونين في صفوف السود والبيض فـي جنوب إفريقيا العنصرية سوي محاولة من هذا النوع لحمايـة طبقـة مسيطرة من خلال دعم "حاجز إثني وسطي" ومن الناحية الجغرافيـة يقوم بهذا الدور ما يسميه ولا رشتاين دول شبه الأطراف التي تفصـل بين قطبي الثراء الفاحش، والفقر الفاحش في عالمنا المعاصر.

ومن خلال هذه العناصر الثلاث أثبتت الرأسمالية بالفعل – وهي ميزة كبـيرة لها – قدرة عالية علي النمو والتطور من داخلها قياسـا إلـي التشـكيلات الإقتصادية الإجتماعية الأخري السابقة عليها. فهي كما يقول "دومينيك بلـون" الباحث الفرنسي في كتابه "الرأسمالية الجديدة"[٢٠] لم تسجل علي الإقطاعيـة تقدما تاريخيا أعظم شأنا بما لا يقاس من التقدم الذي سجلته الاقطاعية علي العبودية فحسب. بل أنها – أي الرأسمالية – سجلت علي نفسها بالذات تقدمـا متزايدا باضطراد. وقد تقدمت الرأسمالية منذ بدايتها عن طريق المراحـل، وقد كان أحد المحركات الرئيسية لهذا التطور الابتكار التقني الـذي إسـتتبع باستمرار أيضا تجدد أنظمة الإنتاج حيث مرت بثلاث مراحل رئيسية نتوقف عن المرحلتين الأولتين منها لأن الثالثة ربما تمثل تحولا نوعيا باعتبارها ليس فقط ثورة صناعية ثالثة وانما باعتبارها ثورة علميـة وتكنولوجيـة تؤسـس لمرحلة الذروة فى الوعى بالعالم والتى يطلق عليها مصطلح "العولمة":

المرحلة الأولى: تمثلها الرأسمالية الكلاسيكية التي نسب إليها كارل مـاركس ملامح الرأسمالية المتوحشة مصاصه دماء البروليتاريا علي مسـتوي التنظيم الاجتماعي والتي تولدت من الثورة الصناعية الأولي التي كانت إنجلترا مسرحها في الحقبة الممتـدة بيـن ١٧٦٠ – ١٨٧٥م والتـي

شهدت مولد النول الميكانيكي والألة التجارية وتطور صناعة الحديد والصلب والفولاذ. ولقد شهدت هذه المرحلة أولا حروب فرنسا النابليونية مع أغلب الملكيات الأوربية المحافظة وهى الحروب التى استمرت لثلث القرن وانتهت بمعاهدة واترلو ١٨١٥ التى كسرت أنياب نابليون وأجهضت المحاولة الفرنسية لتحدى الهيمنة البريطانية ولكنها لم تؤسس نظاما قانونيا جديدا بقدر ما كرست لنظام تفاعل دولى / أوربى نهض على قاعدة توازن القوى التى فتحت الباب لقرن كامل من الصراعات الأوربية التى أحسنت بريطانيا العظمى توظيفها من خلال استيراتيجيتى: التحالفات المرنة، والعزلة العظيمة فى تحقيق الهيمنة داخل أوربا وعلى العالم طيلة القرن التاسع عشر حيث دار الصراع الدامى على المستعمرات فى دول الشرق ، والجنوب وهو الصراع الذى دخلته المانيا بعد الوحدة والذى قاد الى الحربين العالميتين الأولي والثانية والتى يمكن اعتبارهما حربين المانيتين على المستعمرات مع الامبراطوريات الكلاسيكية البريطانية والفرنسية بعد توقيعهما لاتفاقية سايكس بيكو لاقتسام المشرق العربى. فضد النهج البسماركى العقلانى الذى اعتمد على القوة فى توحيد الداخل، والدبلوماسية فى التفاعل مع الخارج، قادت الروح الاستعمارية الجديدة المانيا الى سياسات عنيفة ورطتها فى الحرب الأولى، بينما كانت الثانية نتيجة شبه منطقية لهزيمة المانيا ولمعاهدة فرساى التى أذلتها ودفعت بالنازي الى تصدر المشهد الألمانى حيث استطاع توظيف تراث المثالية الألمانية وخاصة الهيجيلية لتغذية بوق العنصرية ممتطيا الديمقراطية الوليدة فى طريقه الى الحرب الثانية.

أما المرحلة الثانية: فتأسست على الثورة الصناعية الثانية والتي إقترنت بالاستخدام الواسع النطاق للطاقة الكهربائية وبإكتشاف المحرك الإنفجاري وبتطور الصناعات الكيماوية منذ العام ١٨٩٠، ولكنها نضجت فى مرحلة ما بين الحربين كركيزة لتجاوز صورة الرأسمالية المتوحشة وذلك عن طريق تعميم "النموذج الفوردي"[٢١] – نسبة إلى فورد صانع السيارات الأمريكي الكبير في القرن العشرين – والذي

تجاوز فكرة سياسة الحد الأقصي في التشغيل والاستغلال لليد العاملة منذ عام ١٩١٤م إلي فكرة جديدة جوهرها المشاركة في الأرباح عندما بادر إلي زيادة أجور عماله لتمكينهم من شراء سيارات شخصية من تلك التي ينتجونها بإيديهم وعلي هذا النحو تغيرت بصورة جذرية وضعية البرولتياريا في الرأسمالية الفوردية "نموذج دولة الرفاه" حيث نظر إلي البروليتاري كمستهلك وليس كعامل فقط يسهم ثراؤه في زيادة قدرته علي الاستهلاك ومن ثم في توسيع دائرة الانتاج ليربح الجميع.

وأيضا كركيزة لإسقاط الإمبراطوريات القديمة، وفى المقابل صعود الولايات المتحدة التى دخلت الحرب الأولى متأخرة وخرجت منها رابحة وان تأخر الإعلان النهائى عن مغانمها الى ما بعد الحرب الثانية عندما خرجت مع الاتحاد السوفيتي وهما في موضع الحامل التاريخي والقائد لهذه الثورة"الهندسية والبتروكيماوية والكهربية والنووية" وان في سياقين ايديولوجيين مختلفين ومن داخل كتلتين حيويتين قاريتين، مما قاد إلي الانشطار المعروف وشبه الكامل في بنية القوة العالمية بين الطرفين علي مستويي الجغرافيا السياسية والاقتصادية معا على النحو الذى أسس للنظام ثنائى القطبية واستيراتيجياته المعروفة كالردع النووى، والحرب الباردة، والوفاق الدولى وغيرها ما أسهم بشكل مباشر وحاسم في تطور النظام العالمي الحداثي علي أساس من المركزية الغربية التي كانت أوربا في قلبها طيلة الحقبة الحديثة قبل أن تنتقل إلي أطرافها – أي طرف المركز نفسه – في الحقبة المعاصرة لصالح الولايات المتحدة ومركزيتها بعد الحرب العالمية الثانية وعبر إزاحة داخلية في تجاويف الغرب ذاته كمركز واسع ضد الأطراف وشبه الأطراف الأخري في النظام العالمي الأوسع.

وعلي العكس من النظام التاريخي عبر الإقليمى الذى لم يعرف المركزية من منظور الجغرافيا السياسية الا كإستثناء، ومن منظور الجغرافيا الحضارية الا على نحو أولى فإن النظام العالمي الواسع للحداثة قام علي ظاهرة المركزية الأوربية كأساس وليس كإستثناء حيث بلغ الوجود الإستيراتيجى للغرب أفق العالمية من منظور الجغرافيا السياسية منذ القرن السادس عشر وظل متناميا

بعد ذلك وصانعا للنظام العالمي الواسع للحداثة، فالأخيرة بناء تاريخي شامل اجتماعي – سياسي – اقتصادى تأسس على مرحلة جديدة في العلم الذي هو بدورة أكثر أبنية التاريخ استقرارا واستمرارا لأنه يقوم سواء في تطوره أو في تأثيره على التراكم. ومن هنا فإن التراكم المعرفي لدى أمة يعني بالضرورة – رغم تبدل الحكام وتعاقب الإيديولوجيات – تراكما تاريخيا. فبدءا من هذه اللحظة تحول التاريخ إلى أبنية متمايزة للتقدم حينا، وللتخلف أحيانا أخرى حسب المواقف من العلم التي باتت بالضرورة مواقف من التاريخ. ومن هنا أصبحت الدولة القومية / الوطنية هي وحدة الفعل الأساسية، كما أصبح الاستقرار النسبي وليس التغير المستمر والانقلابي هو طبيعة الإرادات الفاعلة في التاريخ. حيث اتسم التقدم الأوربي بالاستمرارية، ولم تحدث تحولات تذكر، ناهيك عن التحولات الانقلابية، في بنية القوة العالمية منذ قرنين على الأقل اللهم إلا داخل تجاويف الغرب نفسه. ولأن من طبيعة الأشياء وسنن الكون أن الأقوى في التاريخ هو الأقدر على صياغة قواعده الأمرة وقوانينه المنظمة فقد اطلع الغرب عبر بؤرة القائدة بمهمة وضع القواعد القانونية "الانتداب والوصاية والحماية على رأسها" والمؤسسات الدولية "عصبة الأمم، الأمم المتحدة" والتحكم فى الإستراتيجيات العالمية "الحرب الباردة وتوازنات الرعب النووي، والنظام العالمي الجديد" على نحو مستمر ومتعاقب في حقبة تاريخية أصبح العالم فيها أكثر اتصالا على نحو مكن لهذه القواعد من أن ترى وتعاش، ومن ثم وجد العالم نفسه محكوم بهذه القواعد وغيرها تلك التي لم يشارك أبدا في صنعها وأحيانا لم يعلم بها.

كما بلغ الوجود الغربى أفق العالمية من منظور المركزية الحضارية منذ القرن الثامن عشر حيث ساد ذكاء تاريخى خطى صاغته فلسفة التنوير، وتنامى مع رسوخ الحداثة ليصنع منذ القرن التاسع عشر نزعة التمركز الأوربى التى شكلت تدريجيا إيديولوجيا متكاملة إدعت عبر توليفات نظرية وتحيزات علمية تبلغ حد التزييف بسمو الغرب عرقيا ودينيا وفكريا بل بوحدته واستمراريته منذ بداية تاريخه بالمعجزة الفلسفية اليونانية وحتي الآن متمتعا بالطهر المعرفي والنقاء العرقي.

وهنا لم يعد ثمة إختلاف على التمييز الوجودى بين الغـــرب وبقيـــة العـــالم فالحدود الجغرافية والثقافية الفاصلة بين الغرب وهوامشه غير الغربية تبلـــغ من حدة الإحساس بها وتصورها فى ثقافة الغرب درجة أننا يمكن ان نعتـــبر هذه الحدود مطلقة. ويرافق سيادة هذا التمييز ما يسمية يوهانسن فابيان "نكران التعاصر" فى الزمن وإنقطاع جذرى على صعيد الفضاء الإنســـانى. وهكـــذا يكون المشرق وإفريقيا والهند وأستراليا أماكن تسيطر عليها أوربـــا مـــع أن أجناسا أخرى تسكنها.[٢٢]

ولم يتوقف تمركز الغرب حول نفسه عبر رحلـــة طويلـــة مـــن الفرضيـــات المتحيزة عند حدود إنتاج صورة نقية لذاته، بل تجاوزها إلى حدود تركيـــب صورة مشوهة للآخر، فالعالم خارج نطاق أوربا نظر إليه بوصفـــه ســـديما غامضا، وبدائيا وخاضعا لعلاقات اجتماعية تحتاج إلى تهشيم قبل أن يتم نشر الفضيلة والأخلاق والعقل فيه. ويقوم خطاب "هيجل" كدليل على هذه الرؤيـــة المشوهة للآخر[٢٣] فهو، أي هيجل، يرى أن الأفريقييـــن والأســـيويين أشـــد التصاقا بالدونية التي تميزهم في كل شـــئ عـــن الغربييـــن، أمـــا الســـكان الأمريكيون الجنوبيون فقد اعتبر هشاشة التكوين الطبيعي لبلادهم كافية للترفع عن الحديث عنهم. وعلى هذا النحو جرى تثبيت نظرة دونية للآخر ســـرعان ما أصبحت فلسفة لها بعد اجتماعي وسلوكي أدت إلـــى انقســـام فـــي الفكـــر الإنساني، فثمة عرق منح التفوق والرفعة والسمو واحتكر الحقيقة بكل أبعادها وثمة عرق آخر أختزل إلى الحضيض والدونية التي تجعلـــه يعيـــش دائمـــا إحساسا بالمديونية الأخلاقية والثقافية والدينية للآخر وهو ما أفضى إلى مزيـــد من اليأس والخزلان وإفراغ الأنساق الثقافية من مضامينها والإجهاز عليـــها وغزوها بمضامين أنتجتها ظروف تاريخية مختلفة وهي لذلك لا تحقق نهضة هذا الآخر ولا تقدمه وإن كانت تزيد من تغريبه واغترابه.

وعبر بناء نرجسية الذات، وتشويه كل ذات أخـــرى فـــى نزعـــة هجوميـــة واضحة، تمكنت نزعة التمركز الأوربى من التحكم فى ايقاع الفكر العـــالمى كله قبولا أو رفضا، فحتى عندما يجادل مفكرون من خارج الغرب معارضون للمركزية الغربية، فإنهم عادة لا يستطيعون نفي تفوق أو هيمنة أوربا كحقيقـــة

تاريخية في هيكلة النظام العالمي للحداثة، وإن حاولوا تفسيرها بدوافع مختلفة عن تلك التي ترتكز إليها بحيث لا تبدو هذه الدوافع عنصرية مرتبطة بفضائل خاصة أو رقي ذاتي في العقلية الأوربية وحدها أو بتراكم ثقافي حضاري تم داخل تاريخها وحده وعلي نحو مستقل عن الآخرين.

الفصل الثانى

ماهيــة العولمــة ؟

تعنى العولمة كمفهوم نمو الإدراك بعالمية كوكبنا الى نقطة ذروة غير مسبوقة تاريخيا على النحو، والى الدرجة التى تجعل من كوكب الأرض بكل أطرافــه ومناحية حاضرا فى مشهد واحد، وتتأسس كبنية تاريخية على رأسمالية الثورة الصناعية الثالثة التى تعنـــى مـــن ناحيـــة اســـتمرارا للتطـــور الصنـــاعى والتكنولوجى، ومن ناحية أخرى تحولا طفريا نحو نموذج تكنولوجـــى بـــالغ التفوق والتمايز قياسا الى ما قبله وعلى نحو نوعى.

ركائز العولمة

تكاد تفق الكتابات الأساسية على أن العولمة قد بدأت فى التبلور منذ مطلـــع السبعينات من القرن العشرين بفعل تطور التكنولوجيـــات الجديـــدة للإعـــلام والإتصال حيث التطبيقات المدهشة للمبتكرات الإلكترونية في مجال الـــهاتف والتلفزة والحاسوب وهناك من جهة ثانية الإكتشافات المذهلة أيضا في علـــوم الحياة والجينات الوراثية. وهذه الثورة لم تكتمل بعد ولا تزال تـــأخذ أبعـــادا جديدة مع بداية القرن الحادي والعشرين بفضل القفزة النوعيـــة فـــي علـــوم المعرفة بدءا بشبكة الإنترنت وانتهاءا ببنوك المعلومات.

وفي هذا الإطار – حسب بلون[٢٤] – فإن الاقتصاد لن يقوم بعـــد الآن علـــي القوة المادية بل القوة الذهنية أو قوة المعرفة وهذا التحـــول ســـوف ينعكـــس جذرياً في طبيعة القوة العاملة وفي البنية الاجتماعية للإقتصاد الرأسمالي الذي سيتحول من أكثر فأكثر إلي اقتصاد خدمات بدلاً من كونه اقتصـــــاد انتـــاج، وحيث ثالوث الرأسمالية الصناعية: الإنسان، والألة، والمادة ســـيتخلي عـــن

مكانه لثالوث جديد هو: الإنسان, الفكرة، الصورة. بل أن طبيعة المنتجات الإستهلاكية سوف تتغير ولن تكون ذات طابع ثابت وقيمة نهائية يتم إستهلاكها حتي النهاية شأن الغسالة الكهربائية مثلاً التي صممت لتعيش نحو عشر سنوات أو أكثر قليلاً قبل أن تتحول إلي نفاية، بل ستكون – أي المنتجات الاستهلاكية – الآن ذات طابع متحول ومتطور ومفتوح علي شبكة لا متناهية من الخدمات، أما المنتوج المادي بحد ذاته مثل جهاز إنترنت أو هاتف محمول فلن يكون سوي "ركيزة" لتوزيع الخدمات لا موضوع الاستهلاك بحد ذاته. ولكن السؤال المهم هنا هو ماذا يعني هذا الانتقال من الثورة الصناعية الثانية إلي الثالثة ، أو بالأحرى الى الثورة العلمية والتكنولوجية وما تأثيره؟

وفى الواقع فإن هذا الانتقال يبلغ من العمق والأهمية حداً قد يكون تحويلياً علي صعيدين أساسيين:

أولها: علي صعيد التنظيم الاجتماعي / الإقتصادى إذ يؤدي إلي تقويض نموذج دولة الرفاه وهو ما جسدته أمريكا الريجانية وبريطانيا التاتشريه حيث تتحول الرأسمالية في ظل الثورة الثالثة إلي رأسمالية مدراء شركات ومساهمين وليس أرباب عمل وعمال، وتنخفض قيمة العمل والعمال علي نحو لا يدعو لاسترضائهم وقد ترتب علي ذلك التحول البنيوي تقويض الدعائم الثلاثة لنظام الرأسمالية الفوردية وهي[٢٥]: المؤسسات الممركزة، والعلاقات الاجتماعية الثابتة، والقيم الجماعية القوية. ذلك أن مجتمع الشبكات العلائقية الذي أرست أسسه ثورة التكنولوجيات الإعلامية الجديدة أدي إلي نزع الصفة المركزية عن العلاقات الإجتماعية وحطم إحتكار الدولة لوسائل الإعلام الجماهيري، كما أنها إقتضت التحول عن التنظيم "التيلوري" القائم علي الترتيب الهرمي إلي تنظيم أفقي ولا مركزي للمشاريع يقوم علي مبدأ الارتباط المتبادل. وأخيرا فإن نظام القيم الجماعية الذي كان يميز النموذج الفوردي من تضامن وتآزر وتعاقد جماعي قد أخلي مكانه لنزعة فردية مشتطة، إذ أن الارتباط عن طريق الشبكة يجبر الأجراء علي التصرف

كأفراد بدون مرجعية طبقية وبلا وساطة نقابية. وحتي سوق العمل في نظام الشبكة تغدو قائمة علي ما يفرق بين العاملين الأجـراء، وليس علي ما يجمع بينهم فسوق العمل الجديد التي باتت تتطلب مهارة اختصاصية وقوة دماغية لا عضلية صارت تتطلب أيضا تميزا في شروط العمل وتفاوت كبير في عقوده وفي أجوره ومن ثم فقد انتهي مفهوم العقود الجماعية ومفاهيم العمل الثابت، والإستخدام الدائم وحل محله العمل لأجل محدود، والعمل بدوام جزئي محل العمل بدوام كلي، وهكذا.

وقد صاحب هذا التحول في البنية التنظيمية للرأسمالية الجديدة – حسب دومينيك بلون – تحولا في بنيتها الإيديولوجية "النيوليبرالية" التي أحدثت إنقلابا في العقدين الماضيين في المناخ الفكري السائد حيث قدمت الفرد علي الجماعة , والعقد علي القانون , والسوق علي التخطيط وماهو اقتصادي علي ماهو سياسي واجتماعي كنظام أولويات تتناسب معها ومع روحها الجديدة .

وهنا بالضبط تتولد ما نسميه بـ "النزعة الاستقطابية" الكامنة في روح الثورة الصناعية الثالثة أو اقتصاد المعرفة علي النحو الذي يؤدي إلي تزايد هيمنة الطبقات الأكثر ثراء في شتي مجتمعات العالم إذ يتفاقم ثراؤها بفعل حيازة المنتمين إليها للمعرفة والمهارات الخاصة والراقية اللازمة للإندماج في هذا الاقتصاد، وفي الوقت نفسه إلي زيادة الفقر لدي الطبقات الأكثر فقرا بفعل عجزها عن امتلاك مثل تلك المعارف والمهارات الراقية من ناحية وتضاؤل دور الموارد الطبيعية وموارد الطاقة . والعمالة العادية من ناحية أخري. وعلي المنوال نفسه سوف يحدث الاستقطاب بين المجتمعات/ الدول الأكثر تطورا وثراء في الشمال، والأكثر تخلفاً وفقراً في الجنوب. وبرغم أن التفاوت الطبقي بين البشر داخل مجتمعاتهم وبين المجتمعات وبعضها البعض ظل حقيقة قائمة فى النظام العالمى الحداثى فإن الجديد هنا يتعلق بالقدرة العالية على إفراز هذا التفاوت وإعادة إنتاجه على نحو مستمر فى شبه

متوالية هندسية تدفع بمجرد التفاوت ولو الكبير إلى مرحلة الاستقطاب في ظل اقتصاد المعرفة.

وثانيها : على صعيد البناء القانونى / السياسى للنظام العالمى اذ قادت الى اسقاط القطب السوفيتى تدريجيا لعجزه عن امتلاك مقوماتها ووسائل ادارتها .

وهنا تمثل الحرب الباردة وضمنها التحدي السوفيتي للولايات المتحدة خبرة استثنائية ومتفردة حسب منهج تحليل النظم العالمية. ذلك أن الحرب الباردة لم تفت في عضد الهيمنة الأمريكية بشئ بل إنها كانت التكأه التي استندت إليها الولايات المتحدة في تكتيل العديد من دول العالم ورائها كقوة عظمي، كما أنها وحسب نوام شومسكى(٢٦) خدمت أغراضا مهمة لمدراء الدولة فحين تدعو الحاجة الى محفز حكومى لتحريك إقتصاد متزعزع أو لرعاية تقنيات جديدة وباهظة يستطيع مدراء الدولة أن يختلقوا صورة لأرتال روسية فى حالة زحف وذلك لإستمالة الجمهور الى التوسع فى الدعم المالى للصناعات المتقدمة عن طريق البنتاجون. كما أن التدخل بالقوة واعمال التخريب لمنع القومية المستقلة فى العالم الثالث يمكن تبريرهما بالكيفية ذاتها، وثمة منافع مهمة اضافية فى إبقاء نفوذ الولايات المتحدة على حلفائها ، وبصورة عامة جرى زج " الإمبراطورية الشريرة" حين دعا داعى الإدارة الإقتصادية المحلية والسيطرة على المنظومة العالمية، وهذه مسألة خطيرة، فالتدخل ينطوى على تكاليف مادية ومعنوية قد لا يكون السكان على استعداد لتحملها، على عكس الوضع بالنسبة الى شعب مطيع ذى أنماط ثقافية مختلفة تماما كاليابان مثلا حيث قوتها الإقتصادية العظيمة قادرة على إدارة التخطيط الإقتصادى للدولة وللشركات الكبرى مفترضة أن الناس سينفذون الأوامر، ولكن من الضرورى، فى مجتمع أقل إنضباطا، وأكثر تعددية ثقافية كالولايات المتحدة، اصطناع القبول باستحضار العدو الشرير. وعلى العكس ظل الاتحاد السوفيتي حسب هذا المنهج تركيبا متناقضاً من قوة عسكرية عظمي علي أرضية اقتصاد صناعي نامي أقرب إلي اقتصاد دول أشباة الأطراف.

ويفسر بيتر تيلور وكولن فلنت[٢٧]: لا يمكن إنكار أن الاتحاد السوفيتي كـــان أكثر من مجرد دولة شبه أطرافية صاعدة، فلقد مثلت الدولة الســوفيتية ســنة ١٩١٧م نقطة الذروة في حركة ثورية قطع الطريق أمام إمكان تدويلها ولكنها شكلت برغم ذلك تحديا إيديولوجيا للرأســمالية المهيمنــة علــي الاقتصــاد العالمي. ومع اقتصار الثورة علي روسيا أول الأمر لم يكن أمام ستالين سوي خيار بناء الإشتراكية في بلد واحد حتي يلحق بالركب قبل أن يتمكن الأعــداء من وأد هذا الوليد. ومن هذه النقطة فصاعدا فإن منطق النظام الدولي وضــع الاتحاد السوفيتي في وضع من يلهث للحاق بمتطلبات الأعبــاء المضاعفــة، ولكي يضمن الاتحاد السوفيتي لنفسه البقاء كان علي دولته أن تتنــافس مــع الدول الأخري، ولكن هذا التنافس إستلزم من السوفييت الدخــول فــي لعبــه الاقتصاد العالمي وفق القواعد الرأسمالية، وقد وصل الأمر إلــي مــداه فــي الثمانينات. وقد كانت هناك دائما صراعات سياسية داخل الكتلة السوفيتية بين الأصوليين الذين يصرون علي التمسك بأهداب القواعد الاشــتراكية، وبيــن التكنوقراط الذين يولون كل اهتمامهم لقضية الكفاءة الانتاجية. وفي مرحلـــة الركود الاقتصادي لنا أن نتوقـــع أن يســفر الصــراع بيــن "الحمــره" أي الأصوليين، وبين أهل "الخبرة" أي التكنوقراط عن انتصار أهل الخبرة، وهـذا ما وقع بالفعل في كل أرجاء العالم الشيوعي في الثمانينات. ففي الصين مثــلا أدي هذا الصراع – حسب تيلور وفلنت – إلي انتصار التوجه الليبرالي فـــي الاقتصاد وإن قامت السلطة بقمع الليبرالية السياسية سنة ١٩٨٩م. أمـــا فــي الاتحاد السوفيتي فإن حسم هذا الصراع علي يد جورباتشــوف أســفر عــن محاولات إدخال إصلاحات اقتصادية "البروسترويكا" وسياسية "الجلا سنوست" وهو ما أدي في نهاية الأمر إلي عواقب تجاوزت حدود الاتحــاد الســوفيتي، فعندما أعلن جورباتشوف عن نواياه في عدم الوقوف إلي جانب الحكومـــات الشيوعية المكروهة من شعوبها في شرق أوربا عجل ذلك بـــإندلاع ثــورات ١٩٨٩م التي أنهت الحرب الباردة، وفي ذلك ما يوضـــح طبيعــة الوضــع الخاص للإتحاد السوفيتي كدولة من دول أشباه الأطراف وكقوة عظمي فـــي الوقت نفسه ومن ثم أدت معالجته لأزمته الاقتصادية -كشبه أطرافي- إلـــي

نهاية النظام العالمي القائم علي وجودة – كقوة عظمي – ولكنه لم ينه النظام العالمي الواسع للحداثة والمستمر منذ خمسمائة عام حول مركزية الغرب.

بنية العولمة:

لم تتوقف التحولات التى حدثت على الصعيدين معا بفعل الثورة التكنولوجية والفجوة الإستقطابية التى تؤدى اليها، وعبر نزوعها إلى التقنين المستمر والمتنامى لفكرتى: الاقتصاد المفتوح الذى تزول عنه الحمائية فى كل أشكالها، والمجتمع المفتوح الذى يسهل النفاذ منه واليه، عند حد اسقاط الإتحاد السوفيتى فقط بل إلي محاولة تدشين بنية جديدة في النظام العالمي تقوم علي أساس خطاب كونى تبشيري هي بنية "العولمة" التى يحددها تيلور وفلنت بثمانية أبعاد هي(٢٨):

١ – **العولمة المالية:** وتصف السوق العالمية الأنية للنتاجات المالية المتعامل بها في "المدن المالية" عبر العالم علي مدي أربع وعشرين ساعة يوميا.

٢ – **العولمة التكنولوجية:** وتصف المجموعة المترابطة من تكنولوجيات الكومبيوتر والاتصالات وعمليات ربطها بالأقمار الصناعية والتي نجم عنها إنضغاط الزمان / المكان، والانتقال الفوري للمعلومات عبر العالم.

٣ – **العولمة الإقتصادية:** وتصف نظم الانتاج المتكامل الجديدة التي تمكن "الشركات الكونية" من استغلال المال والعمل عبر العالم علي إتساعه.

٤ – **العولمة الثقافية:** وتشير إلي إستهلاك "النتاجات الكونية" عبر العالم وتعني ضمنيا في أكثر الأحيان التأثير المهيمن كما في تعبير "الكوكله".

٥ – **العولمة السياسية:** وتتمثل في انتشار الأجندة الليبرالية الجديدة المؤيدة لخفض إنفاق الدولة والتحرير التشريعي، والخصخصة والاقتصادات المفتوحة بوجه عام.

٦ – **العولمة البيئية:** وهي الخشية من أن تتجاوز الاتجاهات الاجتماعية الراهنة قدرة الكوكب الأرضي علي البقاء ككوكب حي وهي تطمح إلي أن تصبح عولمة سياسية خضراء.

٧ – **العولمة الجغرافية:** وتتعلق بإعادة تنظيم الحيز أو المساحة في الكوكب بإحلال الممارسات المتعدية للدولة القومية محل الممارسات "الدولية" في

عالم تذوب فيه الفواصل بصورة متزايدة، وبات ينظر إليه في أغلب الأحيان علي أنه شبكة من "المدن العالمية".

٨ – **العولمة الفسيولوجية:** وهي ذلك الخيال الجديد الذي يستشرف ظهور مجتمع عالمي واحد أو كل اجتماعي مترابط يتجاوز حدود المجتمعات القومية.

وبغض النظر عن مدي التداخل الملحوظ في تعريف تيلور بين أكثر من محدد كالإجتماعي والثقافي واللذين يكشفان عن نزوع واحد إلي تسويد قيم مشتركة باعتبارها قيم إنسانية عالمية أيا كان مصدرها، وأيضا بين الاقتصادي والمالي كتعبير مشترك تقريبا عن الطبيعة الدولية لحركة رأس المال والانتاج سلعا وخدمات، وكذلك العلاقة المترابطة بين العولمة التكنولوجية والجغرافية وهي تتسم بترابطية عكسية إذ ينظر إلي التطور التكنولوجي المتسارع علي أنه إنهاء للجغرافيا أو علي الأقل تآكل في حدودها ودورها. وكذلك الترابط بين العولمة البيئية والثقافية حيث الأولي باعتبارها التعبير الخالد عن المشترك الإنساني "جيران في عالم واحد" هي الأساس لصياغة أجندة قيمية متجانسة للثانية بحسبانها التعبير الأمثل عن التنوع الإنساني وحسب قاعدة "الوحدة في إطار التنوع". نقول .. بغض النظر عن هذا التداخل بين محددات تيلور الثمانية يمكن اعتبار مصطلح العولمة هو الوريث الشرعي للتقسيم الثلاثي للعالم في النصف الثاني من القرن العشرين إلي عالم أول "الغرب" وعالم ثاني هو "الكتلة الشرقية" التي كان مركزها ينتمي للغرب الحضاري والثقافي باعتباره "شرق الغرب" وعالم ثالث هو الجنوب في الحقيقة. فلقد إختفي العالمان الأخيران في تلك المنظومة الثلاثية كمفهومان يحملان معني سواء لأن العالم الثاني الاشتراكي قد اختفي فعليا بتفكك الاتحاد السوفيتي، أو لأن إختلاف درجات النمو بين بلدان العالم الثالث وما أدي إليه ذلك من صعود اقتصادي كبير لدي دول أسيا جنوبا أو شرقا قد أنهي التجانس فيما بين دول الجنوب علي نحو لم تعد معه عالم واحد وإنما عوالم مختلفة. وبدلا من ذلك صار هناك عالم واحد – أو إدعاء بذلك – يرتكز علي ثلاث مناطق رئيسية: أمريكا الشمالية، وأوربا الغربية، وآسيا الباسيفيكية وهو العالم المتقدم، وأسفله في الجنوب يقع عالم آخر بمثابة أطراف للعالم المتقدم. والعالمان موجودان

معا بحكم ثورة الاتصالات في مشهد واحد بما يبرر القول بعالم واحد شكلا رغم الفوارق الجوهرية بينهما وهو ما يطلق عليه البعض أحيانا "عولمة غير متكافئة" والمؤكد في هذا السياق هو أن الاتصالات الفورية لم تنه الفوارق بين المجتمعات والدول ولم تسفر عن نهاية الجغرافيا.

وهنا يلاحظ تيلور ثلاث مكونات تتبدي فيها علاقات سيطرة من قبل "العولمة" كمنظومة تشبه كثيرا مكونات السيطرة الإمبريالية الكلاسيكية(٢٩):

أولها : يتعلق باللغة إذ أن العولمة لا تتطور علي صعيد مستو أو محايد خال من المضمون الاجتماعي أو الافتراضات السياسية. وذلك ما يتجلي في أبرز صورة في "لغتنا" – يتكلم تيلور في هذا السياق كغربي – عندما نصف العالم الذي يظل باستمرار متسما بمركزيتنا الأوربية. فكل إنسان علي سبيل المثال يعرف تعبير "الشرق الأوسط" لكن القليليين هم الذين يتذكرون معناه الأصلي بوصفه المنطقة الأسيوية الواقعة في منتصف الرحلة التي قطعها البريطانيون إلي إمبراطوريتهم الهندية، وكان تعبير "الشرق الأقصي" الذي يستخدم أحيانا حتي الآن يشير عندئذ إلي المنطقة الواقعة فيما وراء الهند. ذلك أن لغة أهل الحكم ليست مجرد صدفة تاريخية فعملية التسمية تستحضر القوة عبر فوض الأجنبي لنظرته إلي العالم علي هؤلاء العائشين في المنطقة. وهذا الاهتمام بعلاقات القوة / المعرفة مستقي من كتابات "فوكو"، وأيضا كتابات إدوارد سعيد وخاصة دراسته الكلاسيكية عن "الاستشراق" حيث أوضح أن الشرق لم يكتشفه الشرقيون بل بناه الأوربيون لكي يعرفوه بوصفه عالما شرقيا.

وثانيها: يتعلق بالثقافة، وتعد دراسة إدوارد سعيد عن الاستشراق دليلا علي هذا التجلي الثقافي الإمبريالي للعولمة إذ ترسم الكيفية التي يصنع بها العالم الغربي صور مشوهة للإسلام. وعلي رغم أن الهيمنة الثقافية مثلت دائما سمه من سمات الإمبريالية فإن الإمبريالية الثقافية بوصفها عملية تاريخية لم تأخذ موقعها جنبا إلي جنب مع الإمبريالية الاقتصادية والسياسية إلا في عقد الستينات كموضوع أو مجال رئيسي للدراسة

العلمية. حيث تركز الاهتمام الرئيسي علي تـــأثير وســائل الإعــلام والاتصال الغربية المسيطرة علي النشاطات المعرفية في العالم وذلــك ماحدا باليونسكو إلي المطالبة بـــ "نظام معلوماتي واتصالاتي جديـــد" استكمالا لدعوة الأمم المتحدة إلي "نظام اقتصادي عالمي جديد" وفـــي البداية – يقول تيلور وفلنت – كانت هذه الدراســات تتسـم بالطــابع التبسيطي من خلال التقديرات المبالغ فيها لقــوة الإمبرياليــة الثقافيــة بوصفها مدمرا شرسا للثقافات التقليدية. أما اليوم فقد بدأنـــا نــدرك أن العملية أكثر تعقيدا من مجرد الخيار بين تفسير هذه العولمة إما علـــي أنها قمع ثقافي، وإما قرية كونية حيث أكدت أن الجمهور ليس متلقيـــا سلبيا للإعلام الخارجي، كما أنهم ليسوا مجبرين علي مشاهدة برامـــج التليفزيون الأمريكي، غير أن النتائج لا تأتي مباشرة وواضحة المعــالم دائما. فمحصلات ذلك تكون دائما هجينية الطابع يجتمع فيها الـــنزوع الثقافي الكوني، بالنزوع الثقافي المحلي الخـــاص. علـــي أن عمليــة التهجين تلك تظل تمثل برغم ذلك خسارة ثقافية. وفضلا عن ذلك فــإن دول الأطراف ليست وحدها هي المهددة في ظل العولمة ففرنسا هـــي الناقد الأعلي صوتا للتوســـع الإعلامـــي الأمريكـــي عـــبر الســينما والتليفزيون والموسيقي، غير أن دول الأطراف – أي الجنوب – هـــي الأكثر تعرضا للتهديد بالنظر إلي حجم الفجوة الثقافية فيما بينها وبيــن الغرب، وإلي حقيقة أن كل القوي المسيطرة علي حركـــة الاســتهلاك والاتصال غربية الطابع. وعلي رغم أن تعبيرات مثل "عـــالم مـــاك" و"الكوكلة" تنطوي علي كثير من المبالغات، فإنها تشير بـــالفعل إلـــي الاتجاه الأساسي غير الثقافي في ظل العولمة.

وفى اعتقادنا أن قضية الهيمنة الثقافية للعولمة تبقى اشكالية ويصعب حســمها تماما فالعولمة قد تكون آداة لتكريس التنوع الثقافى وليس التنميط كما يتصور وذلك عبر انتاج أنظمة نوعية مختلفة لضبط جيوش العمـــل وتدفقــات رأس المال فى مناطق متباعدة من الكرة الأرضية التى تعمد الى الإحاطة بأرجائها، اذ أن هذه الأنظمة النوعية المختلفة وليدة الثقافات المحليـــة المتجــذرة فـــى التكوينات الإجتماعية السائدة فى هذه المناطق والتى تتمايز كثيرا على صعيـد

أدوات الضبط الإجتماعى بين العادات والتقاليد الخاصة جداً وصولا لأعراف القبيلة فى أفريقيا جنوب الصحراء مثلاً من ناحية، وبين النظم القانونية الحديثة والليبرالية فى أوربا الشرقية أو بعض بلدان أسيا والشرق الأوسط من ناحية أخرى. ومن ثم فان الأنظمة الثقافية الأفضل من وجهة نظر مركز العولمة فى الغرب "الأمريكى" قد لا تكون هى تلك الأنظمة الثقافية الوطنية / القومية الحديثة / الليبرالية التى تماهيه وتقبل به بل وتتفاعل معه ولكن من موقف الند، ولكنها بالأساس وفى الأغلب هى تلك النظم الأقدر على ضبط مجتمعاتها وفرض الإستقرار الطويل عليها من ناحية، وعلى حشد جيوش العمل وفتح الأسواق الوطنية وصياغة البنية الإقتصادية على النحو الذى تتطلبه مراكز الإنتاج الرأسمالى الموزعة بين أنحاء هذا الغرب من ناحية أخرى.

ويقترب فريد هاليداى[٣٠] من هذا الفهم إذ يؤكد على أن مصدر الصراعات لا يكمن فى تنوع الثقافات بل فى التنافس من أجل السلطة بين الدول، وداخل الدول نفسها وهو الأمر الذى لن يغيب بالتأكيد مهما حدث للعولمة. وفى الوقت نفسه تكمن خلف الإحتفاء الظاهرى بالتنوع عملية قولبة للمجتمعات فى إتجاة جعلها متشابهة، فالعولمة نفسها بل كل تاريخ الحركة العالمية للأشكال الإجتماعية والسياسية عبر القرون الحديثة يؤكد هذا التوجة، وعلى سبيل المثال تتخذ كل دولة من الدول سمات خاصة بها: عاصمة، علماً، نشيدا وطنياً، فريقاً لكرة القدم، زياً وطنياً، طبق طعام وطنياً وكل منها يعبر عن نفسه بأشكال مختلفة عن الآخر، لكن الأصل واحد. ومثال المجالس التشريعية، كما الخطوط الوطنية الجوية، ذو دلالات هامة عندما يأخذ كل منها اسما مشتقا من الماضى الوطنى، فالتشابه ذاته هو الذى يضغط لإنتاج أسماء مختلفة. فالـ "بوندسرات" و"الدوما" والـ "سيجم "، و"الكنيست" والـ "مجلس" والـ "كونجرس"، والـ "برلمان" كلها تتحدث عن ماض مختلف لكنها تشكلت وفقا لحاضر متشابة. وفى حالة خطوط الطيران الوطنية سواء كانت "ايرلنغيس" الأيرلندية أو "ايرفلوت"الروسية، أو"العال " الإسرائيلية أو "لوفيتهانزا" الألمانية، فإن هذا الأمر يبدو أكثر فائدة على خلفية قوانين الطيران وتنظيم الحركة الجوية. وفى الوقت نفسه فإن التركيز على التنوع

الثقافى قد يخفى لأهمية الأشكال الأخرى المادية للإختلاف. فالثقافة قد تخبىء حقيقة الخلاف الشديد على عدد آخر من القضايا، لكن تطويها رطانة خطاب العولمة بالغموض واشدها وضوحا هو الخلافات الإقتصادية. فالبلدان التى تعتمد أسعار منتجاتها على الدول المتقدمة، أو التى تمنع صادراتها من المنافسة فى أسواق الدول المتقدمة ، تواجة مظالم حقيقية. ورطانة آية الله الخمينى وغيره من الأصوليين الإسلاميين، هى حول إعاقة التنمية والتجارة غير العادلة، وصفقات الأسلحة، والفرض، سواء الواقعى أو المتخيل، لترتيبات ظالمة على مجتمعاتها. ان الرفض الثقافى يشكل أحد أنواع مقاومة الهيمنة، لكن التركيز على الثقافة قد يحرف الإنتباة عن الأشكال الأخرى من عدم المساواة السياسية والإقتصادية التى تتكرس من تلك الهيمنة.

والأمر المؤكد إذن هو ان منطق العولمة فى شكليها السياسى والإقتصادى ليس معنيا بتشجيع التنوع فى الثقافة، ولا أيضا بقمعها، بل بتجاهلها، ففى بعض المجالات تدفع العولمة باتجاة عالم أكثر نمطية، وباتجاة تدمير الإختلافات الثقافية التى تصنع التنوع الإنسانى ، ولكن العولمة متوائمة أيضا مع لغات كمتعددة، ومطابخ متعددة، وأديان متعددة، بسبب أن هذه الأمور ليست مهمة فى العالم المعاصر، والنخبة العالمية التى تعززت عبر الإقتصاد والمال والتى جاءت من كل العالم لها أسلوب حياة مشترك لكن ذلك كله ضمن اطار الإختلافات فى الثقافة والتصنيفات الفرعية. وكان فولتير هو الذى قال فى رسالته السادسة من "الرسائل الفلسفية" قبل أكثر من قرنين ونصف القرن إن رأس المال لا يكترث بالإختلاف الدينى: "اذهب الى سوق لندن المالى وهناك ستجد ممثلى كل الأمم مجتمعين من أجل صالح البشرية. هناك اليهودى، والمحمدى، والمسيحى يتعاملون مع بعضهم البعض وكأنهم من الدين نفسه، ويطلقون وصف الكافر فقط على أولئك الذين يفلسون"(٣١).

وأما ثالثها : فاقتصادى يرتبط بملاحظتنا الأخيرة إذ أن إحدى أهم سمات العولمة هي انتصار اقتصاد الليبرالية الجديدة داخل دوائر صنع القرار بالدولة. وعلي رغم أنها صيغت من منظور حملات هجوم حكومتي ريجان وتاتشر علي دولة الرعاية الاجتماعية في المركز، فإن

تأثير هذه النقلة الإيديولوجية كان أكثر فداحة بالنسبة لدول الأطـــراف حيث إنطوت عمليات الخفض في اعتمادات الدعم المحدودة أصلا علي نتائج كارثيه بالنسبة لملايين البشر. وفي ظل الديون الضخمة وجـــهاز الدولة الذى يستشرى فيه الفســـاد غالبـــا، والانتـــهاء لمســـيرة النمـــو الاقتصادي ذات المعدلات العالية في السبعينات والثمانينات، وجـــدت أغلب الدول الأطراف نفسها في مأزق صعب وكان العقاب علي هـــذا الإخفاق هو "الإصلاح الهيكلي" بوصفه شرطا ضروريـــا للحصـــول علي مساعدات صندوق النقد الدولي فيأتي فريـــق خـــبراء الصنـــدوق ليزور البلد الطالب للقرض ويقوم بتقدير المطلوب عمله ثم يجعل البلـد ينفذ سياسته التي هي "نيوليبرالية" من حيث أن الاقتصاد المحلي يصبح مفتوحا أمام السوق العالمية وتباع الأصول المملوكة للدولة من أجـــل جذب رأس المال عبر الخصخصة، وتخفض ميزانيات الدولة بتخفيض الاعتمادات المخصصة للدعم والرعاية الاجتماعيـــة. وتفـــرض هـــذه الأخيرة سياسة للتقشف علي القطاعات الأكثر تضررا بخفض الدعـــم، وقد أدت هذه السياسة إلي خروج العديد من التظـــاهرات الجماهيريـــة ولكن دون طائل لأن "مراكز القوي" تقبع خارج البلاد وداخـــل دائـــرة صنع القرار بالصندوق، ومتروك للحكومة المحلية فقط أن تجد الوسائل المناسبة لإضفاء المشروعية عليه.

وفي هذا السياق يكتسب مبدأ حرية التجارة والجدل الدائر حولة أهمية كـــبرى وربما مركزية يمكن تفسيرها من واقع الخبرة التاريخية، ذلك أن وجهة النظر التقليدية المدافعة عن حرية التجارة تبدو كإنعكاس للميزة الهيكلية لـــدي دول المركز وخاصة الدول صاحبة الهيمنة داخل إطار الاقتصاد العالمي إذ يـــري تيلور وفلنت[٣٢]: ارتباط تلك الأفكار في بداياتها بحقبة الهيمنة الهولندية قبـــل ظهور أطروحة أدم سميث حين اهتمت هولندا كأول قوة تجارية كبري بتأمين حرية الملاحة في البحار والتي عبر عنها الكاتب الهولندي "جروتيوس" ســـنة ١٦٠٩م في كتاب له بهذا العنوان والتي أصبحت حجة أخذ بها القانون الدولي فيما بعد. ولما كانت القوي المهيمنة في المركز تمتلك كفاءة انتاجية عالية فقـد أخذت تروج لسياسة "الاقتصاد الحر" وهي واثقة من أن السوق سوف ترحـب

بسلعها جيدة الصنع. وفي وضع كهذا يصبح في مصلحة الدول الصاعدة علي سلم الهيمنة أن تؤيد سياسة التجارة الحرة "كأمر طبيعي" وأن ترفض التـــأثير السياسي بوصفه "تدخلا"، وعلي ذلك فمنذ وقت جروتيوس الهولندي مـــرورا بأدم سميث الانجليزي ووصولا إلي علماء الاقتصاد المحدثين ظلت الحريـــة الاقتصادية تطرح علي أنها النظرية الفعالة علي الساحة العالمية وهم يدركون بلاشك أنها تخفي وراءها مصالح الدول القوية علي حساب الدول الأخري.

والواقع – يقول تيلور وفلنت ـــ "أن الحمائية أو بصفة أعم "المركنتيلية" يمكن تصنيفها علي أنها استيراتيجية أشباه الأطراف، فأكبر دعاة التجارة الحرة فـــي العصر الحديث وهما بريطانيا والولايات المتحدة كانتا سابقا من أكبر أنصـــار المركنتيلية قبل وصولهما إلي مواقع الهيمنة: بريطانيا في مواجهـــة هولنـــدا، والولايات المتحدة في مواجهة بريطانيا، فلقد كانت المركنتيلية في صورتـــها الكلاسيكية الأولي من بنات أفكار اقتصادي إنجليزي هو "توماس مون" الـــذي دعا في عام ١٧٢٣م إلي اتخاذ إجراءات خاصة لحماية التجارة البريطانية من التجارة الهولندية المتفوقة علي الساحة العالمية. وعلي المنوال نفســـه جـــاء إعلان وزير خارجية الولايات المتحدة "الكسندر هاملتون" سنة ١٧٩١م فيمـــا عرف بـــ "تقرير الصناعات" لإقامة استيراتيجية مماثلة لدول أشباه الأطـــراف مع أن هذه سياسة لم تدخل حيز التنفيذ حتي وصول الجمهوريين من أنصـــار سياسة التعريفة الجمركية إلي الحكم في عهد إبراهام لنكولن ســـنة ١٨٦١م. وبعد ذلك خرج الاتحاد السوفيتي بسياسة "الإكتفـــاء الذاتـــي"تحـــت شـــعار "الاشتراكية في بلد واحد" مع فرض قيـــود علـــي التجـــارة فـــي مواجهـــة استيراتيجيات دول المركز. ثم هناك استيراتيجية الحماية المقنعة التي تتبعـــها اليابان منذ نهاية الحرب الثانية والتي تظل قضية خلاف بينها وبين الولايـــات المتحدة[٣٣].

نتائج العولمة:

وعلى صعيد النتائج المترتبة على سياساتها الإقتصادية يلاحظ جـــان زيجلـــر وجهين نقيضين تماما للعولمة[٣٤] حيث تسيطر الأوليجاركية المالية العـــابرة للقارات على الكون، وممارستها العملية وخطابـــات مشـــروعيتها تتعـــارض

جذريا مع مصالح الأغلبية الساحقة من سكان الأرض. فى الوجة الأول "الإيجابى": يتحقق الإندماج التدريجى والإجبارى للإقتصادات الوطنية فى سوق رأسمالى عالمى وفضاء سيبيرى موحد وتحدث هذه العملية نموا هائلاً لقوى الإنتاج وتخلق ثروات ضخمة كل لحظة، ويشهد عالم الإنتاج والتراكم الرأسمالى إبداعاً قويا يثير الذهول وبالطبع الإعجاب، ففى أقل من عقد تضاعف إجمالى الناتج العالمى وبلغ حجم التجارة العالمية ثلاثة أمثاله، أما إستهلاك الطاقة فيتضاعف فى المتوسط مرة كل أربع سنوات. كما أصبحت البشرية، للمرة الأولى فى تاريخها، تتمتع بالوفرة فالكوكب يفيض بالثروات والخيرات المتاحة تتجاوز بآلاف المرات الإحتياجات الأساسية للبشر، والثورات التكنولوجية الهائلة المتعاقبة التى جرت فى العقود الثلاث السابقة ودارت فى مجالات الفيزياء والبصريات الإلكترونية قد وفرت الآداة: الفضاء السيبيرى الذى يوحد الكون حيث أقيمت نظم الإتصال الأولى بالأقمار الصناعية فى أواسط الستينات واليوم تجرى الإتصالات عبر العالم بسرعة الضوء، وتدير الشركات أمورها دون إمهال ثانية بعد الأخرى وميادين قتالها ــ أى تشكيل أسعار رأس المال المالى ــ هى بورصات الأوراق المالية وبقدر أقل بورصات المواد الأولية، وهذه الأماكن جزء لا يتجزء من شبكة عالمية فى نشاط دائم، فحين تغلق طوكيو أبوابها تفتح أبواب فرانكفورت وباريس وزيورخ ولندن، ثم تمسك نيويورك العنان. وسرعة تداول المعلومات تضيق العالم وتلغى الرابطة التى تربط الزمان بالمكان والتى اتسمت بها الحضارات. وهكذا نشهد تكوين عالم إفتراضى لا يشبة فى شىء العالم الجغرافى ــ التاريخى التقليدى. ورأس المال المتداول نفسه افتراضى يزيد عمليا ثمانى عشرة مرة عن قيمة كل الثروات والخدمات التى تنتج فى السنة والمتاحة فى الكوكب.

.. وفى الوجة المقابل "السلبى" تزيد هذه الدينامية المولدة للثروة ألواناً عنيفة من عدم المساواة، فبسرعة أكبر يصبح الأغنياء أكثر غنى، والفقراء أكثر بؤساً. ففى الولايات المتحدة تبلغ ثروة بيل جيتس القيمة الإجمالية لثروات الــ ١٠٦ مليون أمريكى الأكثر فقراً، بل وأصبح الأفراد أغنى من الدول، فثروة أغنى خمسة عشر شخصاً فى العالم تتجاوز إجمالى الناتج المحلى لمجموع

بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. كما أن فرسان رؤيا يوحنا الأربعة للتخلف وهم الجوع والعطش والأوبئة والحروب يدمرون كل عام من الرجال والنساء والأطفال أكثر مما دمرته الحرب العالمية الثانية طيلة ست سنوات، فبالنسبة لشعوب العالم الثالث فإن "الحرب العالمية الثالثة" تدور بالفعل اذ فوق كوكبنا يموت كل يوم نحو ١٠٠ ألف شخص من الجوع أو من أثار الجوع غير المباشرة. ويعانى ٨٢٦ مليون شخص حاليا من سوء تغذية مزمن وخطير، ٣٤ مليونا منهم يعيشون فى بلدان الشمال المتقدمة إقتصاديا، والعدد الأكبر وهو ٥١٥ مليون يعيشون فى أسيا حيث يمثلون ربع السكان أما بالقياس النسبى للضحايا فإن أفريقيا جنوب الصحراء هى التى تدفع أبهظ إتاوة، فهناك يعيش ١٨٦ مليون انسان فى حالة سوء تغذية دائمة خطيرة أى ٣٤% من مجموع السكان. وفى كل سبع ثوانى، فى أرضنا، يموت طفل دون العاشرة جوعاً.

ولذا فعلي الرغم من كل خطب السبعينات الرنانة حول النظام الاقتصادي العالمي الجديد، اشتدت التباينات بين البلدان الفقيرة والغنية. وكان بول بيروخ قد أدان منذ وقت مبكر تزايد ضروب اللامساواة إذا يقول[٣٥]: بينما كان الفارق في الاقتصاديات التقليدية بين مستوي معيشة المجتمع الأكثر ثراءا وتطورا، والمجتمع الأقل ثراءا وتطورا لا يتجاوز نسبة "٤ : ١٠" إرتفع هذا الفارق فبلغ "١:٢٠" في عام ١٩٠٠م، ثم "٧٠ : ١" في عام ١٩٧٠م .

ووفقا لبرتران بادي، وماري كلود سموتس[٣٦]: في عام ١٩٩٠م لم يحصل ٧٧% من سكان العالم إلا علي ١٥ % من دخل العالم وكان متوسط دخل الفرد في بلدان الشمال يفوق مقابلة في بلدان الجنوب بمقدار ١٨ مرة "١٢٥١٠ دولار من ناحية، ٧١٠ دولار من ناحية أخري". ولا تزال الـهوة تتسع بسبب معدل النمو السكاني بقدر أكبر في البلدان النامية ٢% بالمقارنة بالدول الصناعية. ٥%، وعلي العكس فإن البلدان الصناعية التي تضم ٢٣% من سكان العالم تتحكم في ٨٥% من إجمالي دخله ولا تحصل إفريقيا إلي علي ١ % من إجمالي الدخل العالمي.

كما يلفت بادي وسمونس الأنظار إلي أن الفارق بين الأغنياء والفقراء يشتد في البلدان التي تحقق أنطلاقة اقتصادية: ففي البرازيل لا يحصل السكان الأشد فقرا والذين يشكلون ٤٠% من السكان إلا علي نحو ٨% من الدخل القومي. وخمس السكان الأكثر ثراءا يحصلون علي ستة وعشرين ضعفا لما يحصل عليه خمس السكان الأكثر فقرا وفي أغلب بلدان الجنوب تتخذ الفوارق بين المدن والأرياف منحني متزايد القوة، فالعمر الافتراضي في المدن المكسيكية ٧٣ سنة ولكنه ٥٩ سنة فقط في الريف المكسيكي، ويحصل ٦٣ % من سكان المدن في الأرنتين علي الماء الصالح للشرب في مقابل ١٧% فقط من سكان الريف علما بأن هذه النسبة تبلغ ١٠٠ إلي ١٤ في ماليزيا، ٤٢ إلي ٧ في الكونغو.

وتقرر هيئة الأمم المتحدة[٣٧]: أن تباطؤ تراجع الفقر الذي شهدته العقود السابقة ظهرت بداياته في أواخر السبعينات وأصبح كما مهملا منذ عام ١٩٨٥م إذ أن عدد الفقراء تزايد بنفس إيقاع تزايد سكان العالم من مليار و٢٠٠ مليون عام ١٩٨٥م إلي عام ١٩٩٣م وذلك وفق تقرير البنك الدولي عام ١٩٩٢م والذي يحدد مستوي الفقر المطلق بـ ٣٧٠ دولاراً للفرد في العام الواحد. وعليه فإن الرصيد الاجتماعي في هذا العقد سلبي، ويبدو تزايد اللامساواه متناقضا مع الحصيلة الاقتصادية الإيجابية عموما حيث معدل نمو ٣,٢% بالنسبة للعالم في مجموعة، ٣% بالنسبة للبلدان الصناعية، ٤,٣% للبلدان النامية. وعليه فإن تزايد الفقر علي طول هذه المدة ناجم عن التوزيع غير المتساو لثمار النمو. لقد أصبح كوكتيل "العولمة – اللامساواه" إذن قابلا للإنفجار حيث غدت اللامساواه مستساغة ولم يعد ممكنا إخفاؤها. ففي عام ١٩٦٠ كانت البلدان المتقدمة أغني من الفقيرة ٣٠ مرة مثلا، وقد اتسعت الهوه في ١٩٩٠م حتي غدت أغني من البلدان الفقيرة مائة وخمسين مرة، وحيث تفاقم اللامساواه في الأوضاع الآن مصحوب بانتشار الإعلام علي أوسع نطاق، فالفقراء أفقر الآن، وهم يعلمون بذلك ولديهم فكره أدق حول أوضاع الأثرياء، ومن ثم فإن التاريخ الآن، وعلي حد قول زبجنيو برجنسكي قد يشهد "صداما بين المستهلك النهم والمتفرج الجائع"[٣٨].

وما يصعب من إمكانية تحدى أو حصار هذا الوجة السلبى للعولمة هو ضعف قوى العولمة المضادة كنتيجة التنوع الذى يميزها وافتقارهـا الـى التماسـك التنظيمى وضعف الإرادات التى تقف خلفها قياسا الى العولمة نفسها حيث أن: الحركة المضادة للرأسمالية وحركات الإحتجاج فى سنوات التسـعينات مـن القرن الفائت من البيئيين الراديكاليين، الى معادى الرأسـمالية يفتقـر الـى التماسك التنظيمى الذى يمكن أولئك من تحدى قوة الدول والشـركات التـى يعادونها. وان كان كل ذلك يمتاز بكونه عابرا للحـدود، فانـه ليـس كونـى السمات، فالسياسة التى تمارسها جاليات الشتات لا تتميز بتبنيها قيما معولمـة، بل تتميز بالسعى الشرس لتحقيق مصالح ضيقة وخاصة. والتفاعلات الجنسية العابرة للحدود معرضة للنرجسية، والسواح الذين يتجمعون فى بلـدان غـير بلدانهم قد يستوعبون لغة الأماكن التى يقصدونها وثقافتها لكنـهم يؤسسـون ايضا تجمعات قومية منعزلة. واذ يبلغ عدد الذين يتم تهريبهم والإتجار بـهم عبر الحدود مليونا من النساء والأطفال فى كل سنة إما لأهداف تجارة الجنس او العمالة اليدوية، فان العولمة ما تزال أبعد من أن تكون عملية ودية[٣٩].

وفى سياق النتائج غير المتوازنة للعولمة طفرت القـوة الشـاملة لمركزهـا الأساسي، أى الولايات المتحدة، طفرة هائلة استنادا الى الفجوة التكنولوجيـة الإستقطابية ليس فقط على مستوى الجغرافيا الإقتصادية، بل وبالأساس علـى صعيد الجغرافيا السياسية حيث التفوق العسـكري والإسـتيراتيجي الحاسـم بانهيار القطب الثاني في النظام العالمي وفي ظل تدني تحدي القوي التالية لـه في هذا النظام يسندها في ذلك إنفاق عسكري جاوز حد الـ٤٠٠ مليـار دولار هذا العام بما يتجاوز مجموع الإنفاق العسكري للدول الخمس عشـرة التاليـة لها وعلي رأسهم روسيا والصين وفرنسا والمانيا وهو ما يجعلها تعيش منـذ التسعينات وبالأحرى الفترة الممتدة بين نهاية الحرب الباردة ١٩٨٩م، وبيـن أحداث سبتمبر ٢٠٠١م إشكالية التناقض بين موقعها في هيكل القوة الشـاملة الفعلي حيث التفوق الساحق على الجميع، وبين موقعها في البنـاء القـانوني /السياسي للنظام الدولى القائم والذى صاغته نتائج الحرب العالميـة الثانيـة ويضعها فى مرتبة واحدة مع خمس دول تنعقد لها قيادة النظام العالمى مـن داخل الشرعية الدولية وعبر حق الفيتو.

وإذا كان هذا التناقض قائما منذ بداية التسعينات فإن التعامل الأمريكي معه قد اختلف:

- بين الإدارة الديمقراطية التي شغلت هذا العقد وسعت الي ادارته عبر التبشير بعالم جديد أكثر تكاملا ولو ظاهرا تمثل في بنية العولمة وخطابها الفكرى الكونى حيث استطاعت التحكم فى النظام الدولى علي مستوياته المتعددة بموارد قوتها الشاملة دونما حاجة إلي إعمال آلتها العسكرية إلا في أحيان نادرة وكاشفة استوجبتها الظروف ومن داخل مبدأ حق التدخل الإنساني استنادا الي قيم سياسية مقبولة عالميا كما حدث في البوسنة وكوسوفا على نحو حفظ للقوي الكبري ماء وجهها ولم يجرح هيبتها، ما يعنى أنها لم ترد حسم التناقض القائم بين الشكل القانونى / السياسى القائم للنظام العالمى، وبين حقيقة التحول فى نمط الانتاج الى اقتصاد المعرفة الذى تسيطر عليه وفائض القوة الشاملة الذى يتيحه لها بحيث تظل النزعة الاستقطابية في العمل علي مستوي نمط الانتاج ولكن من داخل البنية التنظيمية "القانونية والسياسية" القائمة.

هذا السيناريو قاد في الواقع الى تكريس الهيمنة الأمريكية ولكن تحت غطاء "العولمة"، وسوف يقود الى أزمات كثيرة لن تكون أحداث سبتمبر أخرها كنتيجة منطقية لحالة التلفيق القائمة بين مكونات النظام العالمي، فبرغم أن التفاوت الطبقى بين البشر داخل مجتمعاتهم وبين المجتمعات وبعضها البعض ظل حقيقة قائمة فى النظام العالمى الحداثى فإن الجديد هنا يتعلق **أولاً** بالقدرة العالية على إفراز هذا التفاوت وإعادة إنتاجه على نحو مستمر فى شبه متوالية هندسية تدفع بمجرد التفاوت ولو الكبير إلى مرحلة الاستقطاب فى ظل اقتصاد المعرفة. ويتعلق **ثانيا** بطبيعة البنية القانونية / السياسية / التنظيمية للعولمة من حيث هى نازعة إلى التقنين المستمر والمتنامى لفكرتى: الاقتصاد المفتوح وهو ما يزيل الحمائية فى كل أشكالها ويعرض الاقتصادات الأضعف لخطر الإفلاس تحت ضغط الاقتصاد الأقوى والمجتمع المفتوح حيث القدرة العالية على النفاذ منه وإليه فيتم التحكم فيه من ناحية وتزداد درجة شعوره بالحرمان حالة فقره إزاء المجتمعات الأغنى من ناحية أخرى. وهنا فإن الطبيعة الإستقطابية

لإقتصاد المعرفة والنزعة التقنينية لحالة اللاتكافؤ فى بنية العولمة إنما يعملان فى تكاملية عالية على تقويض هذا النظام القائم بدفعه إلى أزمات كثيرة لن تكون أحداث سبتمبر هى آخرها.

ويصوغ شومسكى القضية على نحو مختلف ولكنه يصل الى نقطة النهاية نفسها اذ يؤكد على أن ثمة عدم توازن فاضح فى المنظومة الدولية لعصر ما بعد الحرب الباردة يتجلى فى كون النظام الإقتصادى ثلاثى القطبية ولكن النظام العسكرى ليس كذلك. ومن ثم فان التوتر بين الإستقطاب الثلاثى الإقتصادى والأحادى العسكرى هو توتر جلى بشكل خاص اذ تكمن ميزة الولايات المتحدة النسبية فى أنها القوة الوحيدة ذات الإرادة والقدرة على ممارسة القوة على نطاق عالمى وعلى نحو أكثر حرية بعد اضمحلال الرادع السوفيتى، ولكن الولايات المتحدة لم تعد تتمتع بالتفوق فى مجال القوة الإقتصادية ذلك التفوق الذى مكنها من الحفاظ على وضع عسكرى صدامى مع الغير ومتدخل فى شئونه منذ الحرب الثانية، حيث أن القوة العسكرية التى لا تدعمها قاعدة إقتصادية تضاهيها تكون قوة لها حدودها كوسيلة للإكراة والهيمنة وقد توحى هذه القوة بالإقدام على المغامرات مما يحتمل أن ينشأ عنه نتائج مريعة(٤٠).

ـ وبين الإدارة الجمهورية الراهنة التى سعت منذ البداية الى حسم هذا التناقض بالخروج تدريجيا من نظام التفاعلات الدولى الذى تفرضه الأبنية القانونية / السياسية للأمم المتحدة وتكريس ممارسات انفرادية لا تحكمها سوى موارد القوة الشاملة الأمريكية وهو النهج الذى يقود الى احداث إختلالات حادة فى ادارة النظام الدولى تفرض البحث عن صيغ لتجاوزها عبر تعديلات جذرية فى الصيغ القانونية والسياسية القائمة والتى تمنح فرنسا مثلا حقا مكافئا للولايات المتحدة فى ادارة النظام العالمى وهو الحق الذى لم تستسغه الولايات المتحدة منذ البداية وهكذا ينفتح الطريق اما الى تعديلات هيكلية فى مجلس الأمن ونظام اتخاذ القرارات الدولية تعكس الهيمنة الأمريكية الواقعية، واما الى سقوط نظام الامم المتحدة الراهن والبحث عن نظام بديل. فبإلهام هذا النهج بدأت الإدارة الجمهورية حكمها قبل ١١ سبتمبر بالاندماج ـ عبر مشروع الدرع الصاروخية ـ في

سباق تسلح جديد علي الطريقة الريجانية، وبالتورط فى ممارسات إنتقائية واضحة على المستوى السياسى ضد منظمة التجارة العالمية اذ مارست أشكالاً مختلفة من الحمائية كفرض زيادة على الرسوم الجمركية بالنسبة للواردات الأمريكية من الصلب، وزيادة الدعم للمزراعين الأمريكيين، كما رفضت الإنضمام إلى بروتوكول "كيوتو" لحماية البيئة الذى يعتبر مع منظمة التجارة روح نظام العولمة منذ التسعينات بل ورفضت المصادقة على تأسيس المحكمة الجنائية الدولية التى تأسست بإتفاق نحو ٦٠ دولة لملاحقة مرتكبى الجرائم ضد الإنسانية وذلك ضد أيديولوجيتها "النفعية" حول حقوق الإنسان بل إنها ذهبت إلى التهديد باستخدام القوة ضد إجراءات المحكمة ومعاقبة الدول المؤسسة لها إذا أدانت إفراد أمريكيين وفوضت لجنة بالكونجرس الرئيس الأمريكى لتنفيذ هذا التهديد حسب الظروف والملابسات المتغيرة.

ومع ١١ سبتمبر هيمنت عليها نزعة "تدخلية شديدة" فى مناطق كثيرة من العالم كما هو فى باكستان وجورجيا وقيرغستان والفلبين واليمن وكذلك الإنتشار البحرى الأمريكى الجديد فى مناطق عديدة من العالم تحت غطاء مواجهة الإرهاب، وصولا لحربها على أفغانستان، ثم عدوانها على العراق واعلان نفسها دولة احتلال لبلد ذات سيادة فى القرن الحادى والعشرين الأمر الذى يقود الي وضع عالمي، يستطيع افراز نمط الأزمة بكثافة عالية لدافعين أساسيين:

أولهما: هو سفور العنف الرسمي المنظم كمنهج في التعامل الدولي علي نطاق واسع في شتي الاقاليم التي تنطوي علي صراعات ممتدة يتفوق فيها طرف علي الآخر بشكل ملحوظ. واذا كان مفهوم الحرب العادلة في افغانستان ضد الارهاب قد وجد تعميمة مباشرة من قبل شارون ضد الفلسطينيين، والهند في ظل حكم هندوسي قومي متعصب ضد باكستان فلاشك ان العدوان الفاضح علي العراق سوف يجد تطبيقه في هذه الاقاليم وغيرها كالبلقان مثلا أو شبه الجزيرة الكورية ناهيك بالطبع عن محاولة تمديدة السريعة الى سوريا تحقيقا لأهداف اسرائيلية

خاصة أن سيناريو العدوانية الامريكية بالارادة المنفردة يقود الي وضع عالمي ينزع تدريجيا الى الإستقطاب الإستيراتيجى.

وهو الأمر الذى يشير اليه فريد هاليداى من منظور مختلف إذ يؤكـــد على أن الحادى عشر من سبتمبر أسهم فى تعزيز تحـــالف شـــعورى عالمى مضاد للولايات المتحدة وان لم يكن على شكل بديل عسكرى أو كتلة اقتصادية، وبمستوى لم يكن موجودا من قبل وان كان خفيا. ومـن زاوية عامة يشكل مفهوم توازن القوى أساسا قويا للفكر التقليدى فـــى العلاقات الدولية ولا يعنى هذا المفهوم وجود توزيع متساو للقوة، بـــل آلية ذاتية التصحيح تتحرك عندما تصبح دولة ما قوية جدا حيث تشـكا الدول الأخرى تحالفا مكافئا ضدها. وقد حدث هذا فى مواجهة نـــابليون فى أوائل القرن التاسع عشر، وكذلك ضد هتلر فى أربعينـــات القـــرن العشرين. واذا كانت سيطرة الهيمنة تركز على "القوة الناعمـــة"، فـــان المعارضة لها تنحو المنحى نفسه وهذا أمر جلى فى أعقـــاب الحـــادى عشر من سبتمبر. فعلى مستوى الشعور الشعبى فى العالم، وليس فقـط فى العالم الإسلامى، هناك نوع من التحالف المضـــاد يتشـــكل ولـــهذا السبب فإننا نجد احجام الكثير من الدول فى أمريكـــا اللاتينيـــة عـــن مساعدة الحملة الأمريكية على الإرهاب، كما أن هناك معارضة واسعة فى شرق أسيا والهند التى عادة على الضد من المسلمين، وهذا التحالف المتصل، وان لم يكن بقوة، مع العولمة لن يختفى بسهولة(٤١).

وثانيهما: نمو الارهاب كحركة احتجاج متسعة النطاق لدي جماعات قوميـــة ودينية تشعر بالقهر إزاء اعدائها التاريخيين وإزاء تحيز النظام القـــائم ضدهم حيث تتجمع الدوافع النفسية والوطنية والدينيـــة مـــع اختـــلاف مسمياتها لتغذية مرجل الارهاب بوقود لا ينفذ ليشتعل بحرائق تنال من نظم الحكم القائمة باعتبارها عاجزة عن تحدي الخطر، ومن الخصـــوم الخارجيين باعتبارهم مصدر الخطـــر. واذا كـــانت نزعـــة الهيمنـــة الأمريكية قد ذرعت بمواجهة الإرهاب انطلاقا من وهم القدرة علـــي التحكم في الظواهر السياسية، صناعة وتوظيفا، وهو الوهم الكبير الذى

تغذيه قدرتها المتفوقة ، فان الواقع والتاريخ معا يفضحان هذا الوهم وخاصة فيما يتعلق بالظواهر ذات الجذر الثقافي أو الإلهام الديني ولعل خبرتها مع العرب الأفغان إبان الغزو السوفيتي وبعده وحتي أحداث سبتمبر خير دليل، ولذا فالنزعة إلي خلق أعداء مفتعلين "محور الشر" أو غير محددين "جماعات الإرهاب ومنظماته" تبريرا لهيمنتها إنما يحيلهم إلي أعداء حقيقيين حسب قاعدة التنبؤ المحقق لذاته.

وفى موازاة تلك النزعة التدخلية ثمة نزوع الى خطاب تبريرى للشرعية يمكن ملاحظته من خلال رصد القدره الأمريكية النسبية علي الاستقلال عن الخطاب الفكرى الكوني باتجاه خطاب جديد نسميه هنا "نزعة التمركز الأمريكي". فبدلا من الخطاب الكوني الذي مثل أساس الشرعية وقدم مبدأ حق التدخل الإنساني كأساس للهيمنة الأمريكية من داخل بنية العولمة، نجد أن هناك نزوعا الى بناء "مركزية أمريكية" مستقلة عن نزعة التمركز الغربي وليس ضدها أي إستلهام أمريكا لأسوأ ما في العقل الأوربي حيث الحديث المشبع بالإجلال عن الأباء المؤسسين مشيدي الدولة الأمريكية علي أسس الحرية والعدل والمساواة كمبادئ سرمدية لا تحيد عنها المواقف العملية إلا علي سبيل الاستثناء في إطار عام ينزع إلي التوافق معها، يحل محل الفلسفة اليونانية التي أعتبرت نقطة تكون وانطلاق العقلانية الغربية في التاريخ الأوربي الموحد والمتجانس. كما تحل الولايات المتحدة كدولة قومية محل أوربا كتجربة تاريخية ويتم التعمية بعلة الاستثناء علي كل تناقضاتها مع هذه المبادئ السرمدية طيلة القرنين الماضيين مثلما تم الإدعاء بنقاء الغرب وطهارة روحه في الخمس والعشرين قرنا الماضية، ومثلما صار النموذج الأوربي هو المثال المحتذي وإلا فالإتهام بالنقص والدونية، فإن الخطاب الأمريكي بعد ١١ سبتمبر يقيم تمركزه علي قاعدة: من معنا ومن ضدنا كأساس للخيرية العالمية الجديدة والتي تقوم بدورها علي نوع من الرؤية المثالية التبسيطية التي تصل في ذروتها إلي خليط من الميتافيزيقية في مصطلحات "العدالة المطلقة، والحرية اللانهائية، والحرب العادلة"، ومن المانوية إذ تقسم العالم علي أساس من ثنائية الخير والشر باعتبارها زعيمة معسكر الخير ضد "محور الشر" ما يدخل علوم السياسة ومناهج التحليل

الاستيراتيجي في غياهب النزعة الإطلاقية الغيبية التي يرتكز عليـــها عـــادة الأصوليون في كل الأديان والعنصريون في كل الأمم مما يجعل من ترويجها بابا شيطانيا تدخل منه قوي التطرف والعنصرية بكل أشكالها وألوانها وهـــي القوي التي حاولت أو إدعت أنها تسعي لمواجهتـــها بـــإطلاق هـــذه النزعـــة التبسيطية. ومن ثم يثير لديها، والعالم من حولها تناقضات شتي تنـــال مـــن استقرار النظام العالمي القائم وانكسار حاد في هيبة الأمم المتحـــدة والـــدول الكبرى معًا علي النحو الذى قد يؤدى الي تحلل المنظمة الدولية تدريجيا اثـــر أزمات عدة متوالية ومشابهة للأزمة العراقية .

ولهذا يمكن الإدعاء بأن بنية العولمة والتى شغلت الفترة بين نهاية الحـــرب الباردة ١٩٨٩م , وأحداث سبتمبر ٢٠٠١م، تظل موضع جدل حـــول مـــا إذا كانت تمثل مرحلة / بنية جديدة أخيرة في النظام العـــالمي الحداثـــي بحكـــم إستنادها إلي نمط الانتاج الرأسمالي والذي صاغ هذا النظام العالمي، أم أنـــها ستكون مرحلة جديدة ولكنها أولي في نظام عالمي جديد مختلف قد يكون مـــا بعد حداثي بحكم ارتكازها علي اقتصاد جديد مختلف نوعيا هو الاقتصاد مـــا بعد الصناعي أو اقتصاد المعرفة ومن ثم تتطلـــب وتفـــرز خطابـــا جديـــدا للشرعية تبريريا وتبشيريا فى آن؟

والواقع أننا نميل إلي طرف الجدل الثاني إذ نتصور بناء العولمـــة الراهـــن كمرحلة انتقالية غير قادرة علي الاستمرار نتيجة لوجود تناقض جوهري بيـــن الطبيعة الاستقطابية علي صعيد نمط الانتاج الذي تستند إليه ومن ثم التنظيـــم الاجتماعي الاقتصادي لها، وبين الطبيعة التبشيرية علـــي صعيـــد الشـــرعية والخطابات الفكرية التي تصدر عنها، وهو ما يفتح الباب أمام خيارات عـــدة لمستقبل النظام العالمي أهما اثنان سوف نعالجهما في الفصل الثالث.

الفصل الثالث

ماذا بعد العولمـــة ؟

أمام تحدى صياغة العالم الجديد تبرز ثلاث مشكلات أساسية تواجه الإنســانية كلها وعلى هذه الإنسانية فى كليتها التعامل معها وهو تعامل يتـــأرجح بيــن منهجين متقابلين، وبالأحرى نقيضين. أى إننا أمام ثـــلاث أزمـــات أساســية ومنهجين فى التعامل معها ومن حصيلة تفاعل المنهجين مع الأزمات الثــلاث يمكن تصور خيارين أساسيين لمستقبل النظام العالمى. والأزمات الثلاث التى يواجهها العالم حسب الباحثين الفرنسيين بيير كالام وأندريه تالمـــان[٤٢] هـــى أزمة العلاقة بين البشر وهى شديدة الوضوح حتى فى الـــدول الغنيــة مــع التصاعد الحقيقى للفوارق الاجتماعية بين الطبقـــات وأزمــة العلاقــة بيــن المجتمعات وبعضها البعض وأزمة العلاقة بين البشر وبين البيئة التى يعيشون فيها. أما المنهجان المتناقضان فهما ذلك الـــذى يســتبطنه العقــل السياســى الأمريكى لتكتيل الغرب الأوربى خلفه لضمان استمرار مركزية أمريكا فـــى الغرب وتفوقها على العالم ولو على حساب مثل وقيم الحداثة السياســـية مـــا يعنى استلهاما واستسلاما لعقدة الرغبة فى التفوق من ناحيـــة، وذلـــك الـــذى يستبطنه التيار الإنسانى الواسع الرافض للهيمنة الأمريكية وللعولمة القســرية معا والمدافع عن مثل الحداثة السياسية من ناحية أخرى.

المنهج الأول :

هو المنهج النفعي الذى يتأسس على العقل الآداتي الشكلي الذى يسعى الى تكريس فجوة القوة الراهنة والوصول بها الى الاستقطاب الكامل عبر الإستخدام الكثيف والمتزايد للقوة فى التعامل الدولى سواء بالمعنى الإستيراتيجى والعسكرى أو بالمعنى الاقتصادى والسياسى حيث القسر والإرغام المقننين يتسللان إلى شتى مناحى التعامل فى النظام الدولى.

ويستلهم هذا المنهج النفعى الأفكار الأساسية لنزعة التمركز ونسق الفكر الكولونيالى وذلك على النحو الذى جسده **فوكوياما** فى مقاله الشهير بالنيوزويك ديسمبر ٢٠٠١م "هدفهم العالم المعاصر" والذى تساءل فيه حول ما إذا كانت المؤسات والقيم الغربية فى الديمقراطية والحريات الشخصية وسلطه القانون والرخاء المستند الى حرية الاقتصاد تمثل تطلعات عالمية أم أن ذلك التصور وهم غربى؟ وهو تساؤل يبدو لنا مراوغا لا يعكس دهشة مطلوبة للمعرفة بقدر ما يمثل استنكارا لما يعتبره فوكوياما شذوذا فى المزاج الثقافى لكل من لا يؤمن أو يعتنق هذه القيم والمؤسسات يمهد لما يبغى الوصول اليه فى نهاية مقاله من اتهام للمزاج الثقافى العربى الإسلامى بالإنغلاق والفاشية. وكذلك **برنارد لويس** المستشرق الكلاسيكى الذى طالما وقع فى اسار التفكير النمطى المنبثق من قوالب جاهزة أو تقاليد موروثة تستبطن أغلب أعماله والأخيرة منها على وجه الخصوص "أزمة الاسلام: الحرب المقدسة والارهاب غير المقدس" اذ يندفع فيها الى مجاراة المكارثية الجديدة المتنامية ضد المسلمين لدى الرأى العام وفى دائرة القرار الأمريكى معا، وكذلك **دانيال بايبس** الأكثر تعصبا والأقل علمية من استاذة لويس والذى تصب أغلب أعماله وخاصة كتابه "الاسلام المسلح ينال من الولايات المتحدة" فى مجرى تيار صدام الحضارات، وغيرهم كثيرون أمثال **بات روبرتسون**، **وجيرى فالويل** فى أمريكا، **وأوريانا فالاتشى** فى ايطاليا، **وميشال ويلبيك** بفرنسا، **ومارتن إيميس** فى انجلترا.

ولا يبعد هذا المنهج كثيرا عن مدرسة القوة فى العلاقات الدولية أو المدرسة الواقعية التى سادت لردح طويل من الزمن وهى تستند إلى حجج كلاسيكية

تدور حول فن السياسة وطرائق المنافسة على مستوى الدول وهذا ما نجـــده عند مكيافيللى فى القرن السادس عشر وأيضا عند كلاوزفتـــس فـــى القـــرن التاسع عشر وقد أكدت هذه الكتابات على مشاعر الخوف وعدم الأمان التـــى كانت تساور الدول ومن ثم دافعت عن سياسات زيادة الإنفاق العسكرى وهـــو ما يوصل إلى "سياسة القوة" أى أن تقوم الدولة القوية بإملاء إرادتـــها علـــى الدول الأضعف ومن ثم فإن الحرب أو التلويح بالحرب – على الأقل – كـــان يمثل نقطة محورية فى توصيفات أنصــــار السياســـة الواقعيـــة وتفســـيراتهم للعلاقات الدولية .

وفى مواجهة أزمات العالم الثلاث يستند هذا المنهج النفعى الـــى افـــتراضين أساسيين يحكمان طريقته فى التعامل معها:

الإفتراض الأول: أن قوي السوق سوف توفر لنا بطريقة شـــبه أوتوماتيكيـــة التوازنات التي لا نستطيع تحقيقها، متجاهلا فى ذلك حقيقة أن الســـوق والعلم والتكنولوجيا كلها أدوات من صنع البشر وكـــانت لـــها كفـــاءة واضحة علي شرط أن نظل محتفظين لها بصفة الأدوات، وحيث مأساة التحديث كما يعرفها الغرب وكما انتشرت وفرضت نفسها تدريجيا في بقية العالم هي أن السوق والعلم والتكنولوجيا انتقلت من دائرة الوســـائل كي تصبح هي الغايات، وفرضت نفسها علـــي المجتمعـــات البشـــرية وتسببت في تراكم أزماتها التي لا مخرج معروفا منها اذ يقود العقـــل الآداتى الى إبقاء بعض المجتمعات خارج الغرب كهوامش تعاني الفقر والجهل ولا تنتج أو تستهلك إلا ما يلبي حاجـــة التوســـع الاقتصـــادي للمراكز.

أما الافتراض الثاني: فهو افتراض العمل في دائرة مفتوحة دائما بين الإنســـان والبيئة وهو أحد الإفتراضات بالغة السوء والخطـــر فـــى آن، فـــإزاء الطاقات الهائلة التي أصبح البشر يتملكونها علي الطبيعة فإنهم يجـــدون أنفسهم فجأه أمام مسئولية تحديد مصيرهم. وضد مـــا اعتقـــده العـــالم الغربي لقرون طويلة من أن مجتمعاتهم تعمـــل فـــي دائـــرة أو دورة مفتوحة تستمد من خارجها مواردها، ومصادر طاقتـــها، وتســـتثمرها

لرفع مستوي معيشتها، ثم تلقي بالنفايات مرة أخري إلي الخارج، وترسل الفائض من سكانها لغزو قارات أخري، فإنها صارت الآن محكومة بأن تعمل في عالم ممتلئ وعميق التبادلات فلابد أن تعمل في دائرة مغلقة. كما أن تزايد حدة الفقر في الأطراف وزيادة مديونياتها يهدد في الحقيقة بإفناء العنصر البشري / المجتمعي الذي لعب دور الهامش والمحيط للنظام العالمي الحداثي ويقلص من درجة استقراره. وقد باتت هذه المصاعب أكثر حده وعمقا مع تزايد إيقاع حركة العولمة طالما أنها تعمل علي نفس الأرضية الفلسفية للنظام العالمي الحداثي في طبعاته السابقة والتي اتسمت دوما بالتمييزية، ولكن بوتيرة أسرع هذه المرة وأكثر استغلالية واقتحامية للأطراف تهدد بسرعة إفنائها ومن ثم تقويض استقرار البنية القانونية السياسية للنظام العالمى القائم.

هذا المنهج "**النفعي**" إذ يسعى الى إدارة وربما تفجير "الإستقطاب" القائم فإنه لا يقودنا الى بناء العالمية الإنسانية التى تجسد المصطلح الشهير عن "القرية العالمية" والذى تشى به ثورة الاتصالات كأحد أخطر مرتكزات ثورة المعرفة، بل يدفع بنا، على العكس، الى آتون ما نسميه "المشهد العالمى المتوتر" والذى ينصرف بهذه الثورة إلى مؤشرات كمية وشكلانية محضة لا تنال من طبيعة وجوهر الموقف الإنسانى العام ولا تقود إلى أى من أشكال التعاون والتكامل والتكافؤ النسبى وذلك عندما يقتصر تأثيرها على الاتصالية حيث تزايد درجة المكاشفة بطبيعة الخريطة الدولية لدى شتى أطرافها القابعين أمام عدساته وشاشاته بما يعنيه ذلك ضمنا من معانى الحلول والامتداد والحضور المتبادل بين أطراف الخريطة العالمية فى مشهد واحد ولكنه يحتفظ لكل طرف فيها بدرجات مختلفة من الجمال والقبح ولكل ناحية فيها بدرجات أكثر أختلافا من الثراء والفقر وأيضا بما يوحى به من أداء مسرحى وتمثيلى به شبهة الدعائية والتجمل على مستوى الخطاب السياسى يمارس الترويج لما هو خفى ولا يكشف بسهولة عن مقاصده التى يسعى إليها مروجوا خطاب العولمة والإتصالية التقليدى أو القائمين عليه فى مراكز إنتاج الهيمنة بل ويؤدى بالعكس إلى تكريس أنماط التفوق ومقومات القوة مما يقود إلى تفجير عوامل التوتر والتناقض إذ يطرح تأثيراته علي مستويين أساسيين:

أولهما: المستوي الطبقي أو علاقات البشر داخل المجتمع الواحد حيث يمكن رصد صعود العنصري جان ماري لوبان في فرنسا وحصوله علي ٢٠% تقريبا من أصوات الناخبين في الانتخابات الرئاسية الأخيرة ٢٠٠٢م. صحيح أن نجاحه لم يكن متصورا بأي احتمال هذه المرة، ولكن الصحيح أيضا أن نجمه السياسي في صعود منذ بداية التسعينات من القرن الماضي وأن ما حازه من قوة تصويتية كان كبيراً جداً بالقياس إلي موقعه في أقصي اليمين العنصري بل وكان كافياً لأن يحل ثانيا في السباق الرئاسي قبل جوسبان ممثل اليسار الفرنسي العريق بكل تاريخه السياسي الحافل وميراثه شديد الثراء في فرنسا وهو ما يبدو أمراً مثيرا للخوف وخاصة أن فرنسا ليست النموذج الوحيد في السياق الأوربي فالنازيون الجدد في ألمانيا صاروا قوة معترفا بها، والفاشيون في إيطاليا يدخلون مع رئيس الوزراء بيرلسكوني فيما يشبه تحالف سياسي يقوم علي نوع من توافق المصالح، وبيرلسكوني هو المسئول الغربي الأبرز - علي هذا المستوي الرئاسي - الذي هاجم الإسلام بوضوح، بل وبعنف في ذروة الجدل حول صدام الحضارات بعد أحداث ١١ سبتمبر. كما يمكن رصد صعود اليمين الأمريكى المحافظ على أرضية المجمع الصناعي العسكرى النفطي القائم على تحالفات الشركات المتعدية الجنسية ورجال الصناعة، وبعض القادة السياسين والعسكريين، والباحث عن مصالح فئوية ودولارات ولو مشبعة بالدم على حساب المواطن الأمريكى العادى، والمصلحة الأمريكية نفسها وهو ما كان الرئيس دوايت ايزنهاور قد حذر منه قبل أربعة عقود فى خطبته الوداعية للبيت الأبيض، وأيضا امتدادات فى الخارج حيث الامتداد الطبيعى للشركات الكبرى عابرة الجنسية وتحالفاتها فى بلدان المقر والنشاط مع قادة سياسيين وعسكرين وأصحاب مصالح كبرى من نخبة هذه البلدان التى قد تكون كبيرة مثل بريطانيا أو صغيرة مثل بولندا.

كما أن هذا التيار المحافظ هو من أصدر "القانون الوطنى" أعقاب الحدث الكارثى مباشرة فى سياق فوبيا مواجهة الأرهاب ولكنه فى

الحقيقة يمثل تأثيراً سلبيا مشهودا على روح الحرية التى كانت قد تأصلت فى المجتمع والثقافه قبل النظام السياسى الأمريكى اذ ثمة خشية من أن تؤدى الإجراءات الإستثنائية التى يتضمنها الى تقويض منظومة حقوق الإنسان فى الفلسفة الليبرالية التى شهدت أكثر تجسداتها شفافية فى التجربة الأمريكية لصالح الهواجس الأمنية، وهو ما يقود غالبا إلى بروز التعصب كملمح فى المجتمع الأمريكي وخاصة عندما تتجه هذه الإجراءات بالذات نحو غير الأمريكين ومن بينهم العرب والمسلمين أو حتى المواطنين الأمريكيين من أصول عربية اسلامية فيتقوض بذلك ركن ركين فى التجربة الأمريكية القائمة على بوتقه صهر شديدة لكل الأجناس والأديان.

وثانيهما: مستوى العلاقات بين المجتمعات والدول اذ يؤدى الى سفور العنف الرسمي المنظم كمنهج في التعامل الدولي علي نطاق واسع في شتي الاقاليم التي تنطوي علي صراعات ممتدة يتفوق فيها طرف علي الآخر بشكل ملحوظ. ولعل أبرز تجسدات هذا التيار على المستوى الإقليمى يأتى فى المنطقة العربية إذ يجسد الطرح الراهن لـ "الشرق الأوسط الكبير" وهو الموجة الثالثة لتيار الشرق أوسطية المعاصرة فى الصياغة الأمريكية، ذلك الحضور الجديد والمختلف للولايات المتحدة فى المنطقة والذى صار ضاغطا عليها وغير قانع بأنماط التأثير السابقة فيها عبر بوابة التوافق الغربى الواسع حولها، أو من خلال التفاهمات مع دولها الكبرى المعتدلة، ونازعا الى حصارها عبر الأدوات الصغيرة من قضايا فرعيةِ "محاكمة سعد الدين ابراهيم" أو خلافية "تورط بعض المصريين، والسعوديين فى أحداث سبتمبر" "أو إشكالية الموقف من الديمقراطية" والتى قادت تدريجيا وتصاعديا الى مبادرة الشرق الأوسط الكبير والتى تتسم بأمرين يميزانها عن الموجتين الأولتين للطرح الشرق اوسطى فى خمسينات ثم تسعينات القرن العشرين:

أولهما هو الإتساع الجغرافى الملحوظ من الوصف "الكبـــير"، ومــن التحديد إذ يضم ليس فقط باكستان وتركيا كما كان فى الموجة الأولــى، أو تركيا وحدها فى الموجة الثانية، بل تركيا وباكســتان وافغانســتان وإيران بجانب العرب وإسرائيل وهما الركـيزتين الدائمتيـن للشـرق الأوسط صغيرا كان أوكبيرا.

وثانيهما العمق الوظيفى المطلوب من الطرح وهو"التغيير الشـــامل" فعلى عكس الموجتين الأولتين من تيار الشرق أوسطية واللتين إستهدفتا أبعادا سياسية واستيراتيجية ضد الإتحاد السوفيتى أو تكيفا مع متطلبات الصراع العربى ــ الإسرائيلى، تستهدف الموجـــة الراهنـــة إحــداث تغييرات ثقافية عميقة على عدة مستويات أهمـــها النظـــام التعليمـــى، والخطاب الدينى! فضلا عن المكونات القومية فـــى تركيـب الثقافـة العربية وإن استبطنت هذه الأهداف لمطالب ليبرالية وانسانية مثل دور المرأة فى الحياة العامة، ودور المنظمات غير الحكوميـــة والمجتمـع المدنى، والمشاركة الديمقراطية وغيرها.

ولعل العمق الذى تتسم به هذه الموجة ينبع من حقيقة مهمـــة تميزهـــا عــن سابقتيها، فبينما مثلت هاتان الموجتان إستجابة لتحولات دولية فقط أو بالأساس سواء من قبيل تدشين وممارسة سياسات الحرب الباردة وإعادة بناء التحـــالف الغربى فى الأولى، أو تجاوز هذه السياسات نفسها والقضاء علــــى جيوبـــها وأنماط الصراع التى شكلتها فى الثانية، فان الأخيرة تأتى كإستجابة لمحصلـــة نوعين من التحولات، *الأول* خارجى يتمثل فى النزعة الإمبراطورية المتنامية بذريعة ١١ سبتمبر والمرتكزة على فجوة القوة الشاملة مع الآخرين لصــــالح الولايات المتحدة منذ التسعينات والتى غذت بدورها الإتجاهـــات المحافظـــة واليمينية فى العقل السياسى الأمريكى. *أما الثانى* فهو داخلى يتعلق بالحالـــة العربية الراهنة التى تشهد ضعفا متناميا منذ حرب تحرير الكويـــت وحتـــى احتلال العراق، فلم يكن متصورا أن تطرح قوة دولية اخـــرى فـــى عالمنـــا المعاصر مبادرة من تلك النوعية التى تهدف الى إعادة رسم ملامح الثقافـــة القومية حتى فى جذرها الدينى ما لم تكن قد تمكنت من مفاتيح عديدة وكرست

لنفسها وجودا غير منازع فيه على ذلك النحو الإستثنائى الذى تجسده الولايات المتحدة منذ إحتلالها للعراق.

ولعل الأمر الأكثر خطورة فى الموجة الراهنة لطرح الشرق الأوسط "الكبير" كونها لا تنطلق كسابقتها "الشرق أوسطية" من ضرورة حل الصراع العربى – الإسرائيلى كأساس لإغلاق ملفات الجغرافيا السياسية المفتوحة وصراعاتها الموروثة من القرن العشرين، واستبدالها بملفات الجغرافيا الإقتصادية القائمة على أنماط التعاون والتكتل وتدعيم النزعة العالمية المفترض كونها روحا للقرن الحادى والعشرين، وإنما من إمكانية أو "وهم" تحييده باعتباره يصير الى مشكلة عادية أو فرعية قد تحل أو لا تحل، فهو ليس الغاية النهائية أو حتى الهدف المباشر الذى تحول الى شل قدرة المنطقة ليس فقط على إفراز العنف أو الإرهاب على نحو يهدد الأمن الأمريكى دعائيا، وإنما أيضا على إعاقة مشروع اليمين المحافظ لبسط السيطرة العالمية وتلبية مطالب المجمع الصناعى العسكرى، وضمان التفوق الإسرائيلى الحاسم عليها، ونزع عقيدة القومية العربية وهى الأهداف الحقيقية التى يتم التعمية عليها دعائيا بمحاربة الإرهاب، وثقافيا بالخطاب المراوغ حول صدام الحضارات.

ذلك أن التأثير الرئيسي على البنتاغون ومجلس الأمن القومي يأتي من أشخاص مثل برنارد لويس وفؤاد عجمي، الخبيرين بالعالمين العربي والاسلامي اللذين قدما للصقور اختلاقات فكرية شنيعة مثل "عقلية العرب" وتراجع الحضارة الاسلامية المستمر منذ قرون، الذي لا دواء له سوى أميركا وقوتها حيث يصورون الشرق الأوسط وكأنه حيز فارغ يمكن فيه لأميركا خلق "ديموقراطية" مصطنعة و"سوق حرة" مصطنعة. وقد انضم الى هذه الجوقة في العراق جيش جرار من أصحاب الأعمال الساعين الى المتاجرة والعقود، والخبراء الذين سيعيدون صياغة حياة العراق السياسية والثقافية، من كتابة النصوص المدرسية المقررة الى تدوين الدستور، وبالطبع أيضا سياسته النفطية ولا تجد أكثر من الحديث عن حاجة العالم العربي الى الديموقراطية وكيف ان اقامتها في العراق سيعني انتشارها فورا الى بقية الدول العربية حسب نظرية أحجار الدومينو[٤٣].

هذا المنهج النفعى فى سعيه إلي تبرير ممارساته ربما يلجأ الى البحث عن خطاب جديد للشرعية قد يكون هو "صدام الحضارات" مثلا كخطاب تكتيلي للغرب يقوم على افتراض يتعلق بمحورية الثقافة / الهوية الحضارية العامة في صياغة العلاقات الدولية أي في تفسير وتبرير أنماط للصراع والتنافس، والتكتل والتحالف الاستيراتيجيين في المنظومة الدولية. وهو الافتراض الذي ضمنه المفكر الأمريكي ذائع الصيت صامويل هانتنجتون نظريته الغائية حول "صدام الحضارات" والتي استقطبت أغلب الجدل الفكري العالمي في التسعينات، وقبل أن تتواري نهائيا بعد خمول أصابها في نهاية العقد الماضي، جاءت أحداث سبتمبر الأمريكية لتذكي فيها الروح وتشعل في جذوتها النيران. والموضوع الرئيسي للنظرية / الكتاب هو أن الثقافات أو الهويات الثقافية والتي هي علي المستوي العام هويات حضارية هي التي سوف تشكل في المستقبل، بديلا للقومية والإيديولوجيا والمصالح السياسية والاقتصادية، أنماط التماسك والتفسخ والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث تذهب أقسام الكتاب الخمس إلي محاولة تبرير هذا الافتراض الأساسي أو النظرية التي يسعي لإثباتها هانتنجتون[٤٤]:

القسم الأول: يبرر أنه: لأول مرة في التاريخ نجد أن الثقافة الكونية متعددة الأقطاب ومتعددة الحضارات، والتحديث مختلف بدرجة بينة عن التغريب ولا ينتج حضارة كونية بأي معني، ولا يؤدي إلي تغريب المجتمعات غير الغربية!

القسم الثاني: يبرر أن: ميزان القوي بين الحضارات يتغير، الغرب يتدهور في تأثيره النسبي، والحضارات الأسيوية تبسط قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية، والإسلام ينفجر سكانيا مع ما ينتج عن ذلك من عدم استقرار بالنسبة للدول الإسلامية وجيرانها، والحضارات غير الغربية عموما تعيد تأكيد ثقافاتها الخاصة.

والقسم الثالث: يبرر أن: نظام عالمي قائم علي الحضارة يخرج إلي حيز الوجود حيث المجتمعات التي تشترك في علاقات قربى ثقافية تتعاون

معا، والجهود المبذولة لتحويل المجتمعات من حضارة إلـــي أخـري فاشلة، والدول تتجمع حول دولة المركز أو دولة القيادة في حضارتها.

والقسم الرابع: يبرر أن: مزاعم الغرب في "العالمية" تضعه بشكل متزايد في صراع مع الحضارات الأخري وأخطرها "الإسلام والصين"، وعلـــي المستوي المحلي فإن حروب التقسيم الحضاري وبخاصة بين المسلمين وغير المسلمين ينتج عنها "تجمع الدول المتقاربة" وخطر التصعيد علي نطاق أوسع وبالتالي يتطلب جهود مـــن دول المركـــز لإيقـــاف تلـــك الحروب.

وأما القسم الخامس فيبرر: أن بقاء الغرب يتوقف علي الأمريكيين بتـــأكيدهم علي الهوية الغربية، وعلي الغربيين عندما يقبلون حضارتهم كحضارة فريدة وليست عامة ويتحدون من أجل تجديدها والحفاظ عليـــها ضـــد التحديات القادمة من المجتمعات غير الغربية حيـــث تجنـــب حـــرب حضارات كونية يتوقف علي قبول قادة العـــالم بالشـــخصية متعـــددة الحضارات للسياسة الدولية وتعاونهم للحفاظ عليها.

ولعل ما يمنع الإندفاع نحو هذا البديل منذ أحداث سبتمبر وحتـــى الآن رغـــم العدوان الأمريكى على العراق هو الموقف الأوربي من النزعـــة الأمريكيـــة التدخليه إذ يبقي هذا الموقف هو المحدد لمدي تكامل الغرب الأوروأمريكـــي في اتجاه تناقضي مع العالم خارجه وبالذات مع العالم العربي الإسلامي ثـــم الصين الكونفوشيوسيه، فهل تنساق أوربا - بكل حكمتها - خلـــف النزعـــة الأمريكية فنكون بصدد صدام حضارات، أم تنجح أوربا بحكمتها تلك في كبح جماح الهيمنة الأمريكية، وفي تأكيد استقلالية دورها العالمي ؟

وبرغم الشراكة الممتدة بين أوربا والولايات المتحدة منذ الحـــرب العالميـــة الأولى، بل وبرغم موقف التأييد الأوربى المبدئى لأميركا عند وقوع حـــدث سبتمبر الكارثى حيث كان شعار "كلنا أميركيون" في مواجهة الإرهـــاب هـــو العنوان الذى صدر به جان ماري كولومباني رئيس تحرير "لوموند" الفرنسية جريدته فى اليوم التالى للزلزال، فان الموقف الأوربى قد تبدل مـــع سـفور نزعة الهيمنة الأمريكية وبدا ان ما ظهر على السطح مـــن تحـــالف طـــوال

الحرب الباردة وبسبب التهديد السوفيتي، كان يخفي ما تضطرب به الأعماق من تباين أساسى في الثقافة الاستراتيجية بين أوروبا والولايات المتحدة والذى تعترف به الدراسات الصادرة عن أكثر مراكز البحوث اتصالاً بالإدارة الاميركية اذ تشير احدث دراسة اشرفت عليها وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، والتي تستشرف أحوال العالم سنة ٢٠١٥م الى " تصاعد حدة التوتر السياسي – الاقتصادي بين الولايات المتحدة واوروبا، وهو ما قد يؤدي الى انهيار تحالفهما تماماً"[٤٥].

هذا التباين فى الثقافة الإستيراتيجية يبدو مرشحا للتزايد حيث تشى قراءة التفكير الأوربى على المستوى الاستيراتيجى بنمو النزعة الاستقلالية وليس بضمورها لتوافر الدافع والقدرة. ذلك أن أوربا بعد الانهار السوفيتى تبدو للمرة الأولى منذ زمن طويل غير مهددة أمنيا تهديدا حقيقيا، فهى غير مندرجة فى سياسات القوة والتنافس التى ميزت التاريخ الأوربى قبل الحربين العالميتين، وهى لم تعد تقع تحت طائلة تهديد الاتحاد السوفيتى، بل صارت أقرب الى العمل المشترك مع روسيا فقد انعقد بعد الحرب، وللمرة الأولى، اجتماع مجلس روسيا ــ الاتحاد الأوروبي بحضور كل الدول الأعضاء بما في ذلك الدول المرشحة للانضمام الى عضويته حيث حذر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من إعادة تقسيم أوروبا، وشجب "جدار شينغن الجديد" الذي يفصل بين اوروبا وروسيا، معرباً عن اسفه للتقدم الضئيل في المفاوضات حول الغاء التأشيرات بين الطرفين.

ومن الصحيح ان أوربا ربما تعانى بعض الانشقاقات وخاصة بين المحور الفرنسى الألمانى وبين الأعضاء العشر الجدد فى الاتحاد من دول أوربا الشرقية اذ تستعين الدول التي انضمت حديثا الى الاتحاد الاوروبي بالوصاية الاميركية كي تتجنب وصاية المحور الفرنسي – الالماني الذي اسس الاتحاد الاوروبي عملياً وخاصة بولندا حيث القومية البولندية الوثيقة الارتباط بالكنيسة الكاثوليكية وسط محيط سلافي ارثوذكسي او الماني لوثري بقيت تعيش حالة المرارة وعقدة الاضطهاد في العلاقة مع روسيا والمانيا وهىالانشقاقات التى تحاول الولايات المتحدة استغلالها لتعويق الدور الذى

يمكن ان تلعبه فرنسا والمانيا على ساحة السياسات الدولية، ولكن الصحيح أيضا أنها لا تعانى الآن وعلى العكس من التسعينات الماضية، من أزمات كبرى أمنية وسياسية مثلما كان الأمر فى البلقان ما فرض عليها الخضوع للدور الأمريكى، فلأول مرة اذن تجد أوربا نفسها موحدة فى مجال أوسع وبعمق أكبر يصنعة الاتحاد الأوربى، كما تجد نفسها خالية من الصراعات تقريبا اللهم سوى من تناقضات سياسية عادية، وصراعات محدودة كامنة كاليونانى ــ التركى مثلا، وهنا فان التململ من السياسات الأمريكية يبدو أمرا منطقيا تماما فى ظل غياب التهديدات التى صنعت اللحمة الأطلسية، وفى ظل البحث المنطقى عن دور للقوة الأوربية الموحدة والمتنامية.

وهنا يكتسب الجدل الراهن حول الأطلسي أهمية كاشفة: اذ تري أوربا، وهو الأقرب للمنطق، أن الحلف الذي كان الهدف من تأسيسه أصلا طرد روسيا إلي خارج الفضاء الأوربي ودفع أمريكا إلي داخله وإبقاء ألمانيا تحت السيطرة لم يعد مبررا الآن توسيعه أو حتي الإبقاء عليه مع وجود روسيا داخله الآن بعد توقيع إتفاق "ريكيافيك" للشراكة الأمريكية الروسية، إذ لم يعد للحلف معني أمني لا في نظر جمهوريات البلطيق ورومانيا وبلغاريا وغيرها من دول شرق أوربا ووسطها التي كانت تريد من إنضمامها إليه بناء سور بينها وبين روسيا، ولا أيضا في نظر أوربا الغربية التي عادت الشكوك تساورها حول "يالتا" أمريكية روسية جديدة، ولكن مع الفارق طبعا.

ويقول الخبير الدولي "إريك شو"(٤٦): أن التفكك في عري التحالف الأطلسي بدأ منذ اللحظات الأولي لنهاية الحرب الباردة ١٩٨٩، والأسباب برأيه متعددة وأغلبها يتعلق بالرغبة الأوروبية في تحقيق الاستقلال أو علي الأقل نيل "الإحترام" من جانب الأخ الأكبر الأمريكي في إطار مشاركة تعددية ما. فأوربا التي بدأت تشعر بقوتها الاقتصادية بعدما باتت حصتها من الاقتصاد العالمي تساوي الحصة الأمريكية "٢٥%" أصبحت تشعر بأن مصالحها لا تتطابق بالضرورة مع المصالح الأمريكية كما كان الأمر بعد الحرب العالمية الثانية، وهي في الوقت ذاته مقتنعة بأن الولايات المتحدة لن تسمح لها بتحقيق سياسة خارجية وأمنية خاصة بها لأن ذلك سيؤدي إلي بروز منافس قوي

لواشنطن علي الزعامة العالمية، كما أن الاتحاد الأوربي يعتقد بأن واشــنطن تقوده من "أذنه" نحو سياسات تخدم الأهداف الأمريكية في الدرجة الأولي مـن دون الإلتفات إلي الأهداف الأوربية.

وعلي العكس – يقول شو –[٤٧] فإن الولايات المتحدة تصر علي استمراره بل تسعي إلي توسيعه للاضطلاع بمهام أمنية في المحيط العالمي كلـــه ولتبقــي الدول الكبري السابقة في أوربا الغربية وكذلك اليابان داخل قيود النظام الــذي خلقته هي بعد الحرب العالمية الثانية وأن تثنيها عن تحدي قيادتها أو التطلـــع لدور عالمي أكبر وذلك عن طريق إثارة مخاوفها الأمنية. إذ أعلن جيمـــس دوبينز مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشئون الأوربية أمام الكونجرس عام ١٩٩٠م "أن الخطر هو أنه من دون صمغ القيــادة الأمريكيــة فــي حلــف الأطلسي فإن الأوربيين أنفسهم سيعودون إلي عاداتـــهم القديمــة، أي بعــث الروح القومية في قواتهم المسلحة وممارسة لعبة الجيوسياسية القديمة والتغيير الدوري للتحالفات[٤٨].

كما يختلفان أيضا حول مسألة الحرب ضد الإرهاب. ففي حين تضع الولايات المتحدة هذه الحرب في مصاف الحروب العالمية الأخري ضد قـــوي الشــر النازية والفاشية والشيوعية كما يشدد بوش دوما في خطاباته وتصريحاته وفي جولاته الأوربية، تعتبر أوربا أن الإرهاب أو أسامة بن لادن لا يستأهلان كل صليل الأسلحة هذا وأن إثارة الأمر علي هذا النحو هدفها فقط إعـــادة رســم الخريطة العالمية وفق المصالح الأمريكية الضيقة.

ولا شك ان الجدل حول حلف الأطلسي سوف يؤشر للمستقبل بصورة كبــيرة لأن حسمه سيمثل نقطة فاصلة بين الخيارين: حيث الرفض الأوربي للنزعــة الصدامية، وسياسات القوة الأمريكية سوف يبقي علي مســافة فاصلــة بيــن توجهاتهما ويقود إلي ذبول الدور العسكري للحلف ثم ذبوله كــهيكل قــانوني وسياسي بعد ذلك تدريجيا ومن ثم تضطر الولايات المتحــدة إلــي ممارســة هيمنتها بوسائلها وقوتها، ومواردها الخاصة وانتشارها العسكري الواسع فــي شتي أنحاء الجغرافيا العالمية، وبإلهام وتبرير نزعة التمركز الجديــدة حــول الذات الأمريكية فنكون بصدد نزعة هيمنة أمريكية ولكن دون بلوغ حد صدام

الحضارات. وأما القبول الأوربي بهذه النزعة والانصياع لتلك السياسات فيقود إلي توظيف الحلف في خدمة الاستيراتيجية الأمريكية حتي يتحول – ومع تمديده داخل أوربا وخارجها – إلي بناء استيراتيجي جديد للعالم كله يصوغه منطق من معنا، ومن ضدنا، وعلي النحو الذي يهمش البناء القانوني السياسي للنظام العالمي القائم الآن في أفضل الأحوال أو يسقطه تماما ليحل محله في أسوأها. بينما يتحول خطاب الشرعية تدريجيا عن مقولات المركزية الأمريكية ودعاويها، إلي مقولات ودعاوي صدام الحضارات، ويبرز دور ما يسمي بـ "الإرهاب العالمي" كنقطة إرتكاز وآلية تبرير لسياسات القوة الأمريكية التي قد تبلغ حد خوض الحروب الساخنة فى أماكن متفرقة ما يقود العالم إلي حالة فوضي وخاصة عندما تهدف هذه السياسات إلي إعادة هيكلة بعض المناطق المهمة حسب الرؤية الأمريكية غالبا، والصهيونية أحيانا في الإقليم العربي نزوعا إلي تصفية القضية الفلسطينية وتولية إسرائيل قيادة المنطقة، وفي شبه القارة الهندية لصالح التحالف الهندي الأمريكي الإسرائيلي المتنامي حول الصين وضد باكستان –التي تبقي رغم كل ما قدمته في المواجهة مع طالبان ورغم التحول الكامل لصالح أمريكا في مواقفها من أفغانستان– دولة إسلامية تحوز تيارات أصولية لا يؤمن جانبها، كانت ملهمة لحركة طالبان نفسها وداعمة لها وهو أمر قد يتجدد في أي لحظة وحسب أي ظرف. وهكذا من تبريرات مختلفة لسياسات القوة والصدام في مناطق العالم المختلفة. وهو ما يعني أن عالمنا سوف يعاني هزيمة الحداثة السياسية التي راكمها القرن العشرين، وأنه يتحرك نحو القرن التاسع عشر وليس كما كنا نتوهم، نحو الحادي والعشرين. وهو ما صاغة دونالد رامسفيلد وزير الدفاع وممثل الصقور داخل الادارة الأميركية الراهنة بقولة: "لا بد من تحقيق اللقاء بين القرن التاسع عشر والقرن الحادي والعشرين" قاصدا بذلك العودة الى ما كان يعرف بالنظام البريطاني في ثوب أميركي.

وأما المنهج الثانى:

فهو المنهج الأخلاقي النازع الى بناء ما نسميه "العالمية الإنسانية". هذا المنهج الأخلاقى يستند الى عقل نقدى ونزوع انسانى الى تجسير فجوة القوة الشاملة على نحو يحول دون حدوث استقطاب كامل: اقتصادى بين الأغنى والأفقر، أو استيراتيجى بين الأقوى والأضعف ويصر من ثم على الاستخدام الواسع للدبلوماسية، والمحدود جدا للقوة العسكرية فى ادارة التناقضات على المستوى الدولى. ولا يبعد هذا المنهج كثيراً عن المدرسة المثالية فى العلاقات الدولية والتى دخلت إلى الساحة الدولية مع دخول الولايات المتحدة نفسها إلى الحرب العالمية الأولى ومبادرة الرئيس الأمريكي ولسون إلى تبرير تورط الولايات المتحدة فى الحرب العالمية الأولى بناءً على المبادئ المجردة وطرحه لأربعة عشر مطلباً ذات طابع تحررى وانسانى تمثل قائمة أهداف عالمية يجب السعى إليها بعد الحرب. ومن هذا يتضح أنه فى حين تترك المدرسة الواقعية مسئولية تسيير الأمور الدولية فى أيدى القوى العظمى فإن المثالية تطالب بوضع أمور العالم تحت مظلة الإرادة الجماعية، والقانون الدولى ومن هذا النزوع المثالى ولدت عصبة الأمم وكان الأمل الذى يحدوها أن تعمل على الحيلوله دون وقوع كارثة مروعة أخرى مثل الحرب الأولى. ثم كانت الأمم المتحدة بعد كارثة الحرب العالمية الثانية، وبمجرد توقف المدافع.

وفى مواجهة أزمات العالم الثلاث يسعى المنهج الأخلاقى الى "ترشيد الاستقطاب" العالمى القائم بدلا من تفجيره كما في المنهج النفعى وذلك فى نزوعه الى صياغة تكامل "العالمية الإنسانية" ولذا فهو يتشكك في الافتراض الأول للعقل النفعي "الثقة المطلقة في أدوات السوق والتكنولوجيا"، ويرفض الافتراض الثاني له "العمل في دائرة مفتوحة" ويؤكد علي أن الدائرة قد صارت مغلقة بالفعل، وهو يتناقض تماما مع الافتراض الثالث وهو "الدور السلبي الحتمي للثقافة في تفجير الصراعات الاستيراتيجية المستقبلية" بعد زوال الصراعات القومية والإيديولوجية مؤكداً علي أن الثقافة عبر الروح الليبرالية والنزعات الإنسانية قد تكون وسيلة لحوار الحضارات لاصدامها ومن ثم ركيزة لبناء العالمية الإنسانية وليس إفناء البشر.

- فضد افتراض الثقة المطلقة في آليات السوق والتكنولوجيا يفترض المنهج الأخلاقي وعقله النقدى أن ثمة حد يجب علي الفجوة بين الشمال والجنوب أن تتوقف عنده لا تتجاوزه أبداً وهو ما يعرفه المفكر الأرجنتيني إنريك داسل[٤٩] بحد "تدمير البشر" ويعني به انفلات هذه الفجوة في العمل علي الإفقار من ناحية والإثراء من ناحية أخري علي النحو الذي يؤدي لإختلال بنية النظام العالمي ولا يعمل علي استقراره لكثرة المحتجين ضده والمتمردين عليه سواء من الطبقات الأفقر داخل المجتمعات، حتي الأشد ثراءاً منها، أو من المجتمعات الأكثر فقراً بعامه ضد الأكثر ثراءاً. ومن ثم يفترض هذا العقل الأخلاقي أن ثمة قيوداً عملية وليست أخلاقية فقط علي هذا الافتراض تتجسد في القدرة علي استيعاب الأطراف داخل النظام نفسه دونما حرمان لقدرة المراكز علي التطور والثراء وهو الأمر الذي يفوض خيارين حديين:

أولهما هو خيار العقل الآداتى حيث الإصرار علي رفض هذا الاستيعاب مما يهدد بتقويض النظام نفسه أمام حالة بديله تعد الفوضي أكثر احتمالاتها.

وثانيهما هو القبول "الأخلاقي" بتعديل في هيكلة البناء القانوني والسياسي للنظام العالمي القائم في إتجاه صيغ ورؤي وأفكار أكثر انسانية واستيعابية قادرة علي إلهام الوعي الإنساني بمفردات مباراة سياسية غير صفرية، وحفز تطور إيجابي لدي مراكز النظام العالمي القائم بات حتميا وهو القبول بتقديم تنازلات في الصيغة التوزيعية التمييزية التي تم التعامل بها في الأطراف علي نحو يقلل من درجة تركز الثروة لديهم ويزيد من انتشارها في الأطراف ومن ثم يقلل من التناقضات بينهما ويعمل علي استمرار النظام القائم ولكن علي أساس حداثه جديدة أكثر تطهراً من الروح الأنانية التقليدية لنمط الإنتاج الرأسمالي ومن نزعة التمركز الأوربي، وأيضا من وريثتها الأمريكية، وبالذات من العقل الآداتي النفعي الذي يعلي الوسيلة علي الغاية حتي لو قاد ذلك إلي صدام الحضارات إذ يقود هذا

العقل إلي استلاب الإنسان في المركز أيضا وليس في الأطـــراف فقط.

- وضد افتراض العمل في دائرة مفتوحة، يفترض العقل الأخلاقي أن البيئة الطبيعية تمثل الرمز الأساسي والنهائي للمشترك الإنساني الأمـــر الـذي يفرض تكامل الجهود البشرية وتوحدها في مهمة الحفاظ عليها بما يدعـم تجانس العالم ويمثل قيداً تاريخياً علي حركة الحداثة في سياقها الأوربـي المتمركز الذي يندفع إلي خطاب العولمة من خلال عقل نفعي لا يتوقـف عند الوسائل طالما حقق أهدافه في اكتناز القوة والثروة حتي لو أدي ذلـك إلي إفساد الطبيعة نفسها والتي ظلت دوماً محوراً مهما في تجربة الحداثـة عندما تحولت مرة إلي مجال عمل التجريبية كمنهج علمي يلهمها، ومـرة أخري إلي مصدر للمواد الخام ومـوارد الطاقـة المحركـة للإقتصـاد الرأسمالي / الصناعي المكرس لها.

ويفترض العقل الأخلاقي – حسب بيير كالام , وآندريه تالمان(٥٠) أن البشرية صارت تعمل في دائرة مغلقة ولذا فهي مسئولة عن إدارة المدينة الكونية حيث الأمر لم يعد مجرد حسن التصرف في التقلبات المناخية ومواجهـة البقـرات السبع العجاف ولكنه يتضمن أيضا النظر في وطأه الأطماع والنظر القصـير علي الكوكب وعلي التربة الزراعية وعلي المحيطات والغلاف الجوي حيـث أثر ذلك علي المدي الطويل هو الذي يجب أن يؤخذ في الحسبان في كل مـا نفعله حاليا في سلوكنا اليومي.

ويؤكد العقل النقدى – حسب كاتب هذه السطور – علـي ضـرورة تجـاوز الإدراك العالمي المراوغ لكون البيئة تمثل مشتركا إنسانيا يجـب المحافظـة عليه كما تجلي في التسعينات الماضية ضمن خطاب العولمة الرائج والـذى ظل أسيرا للعقل النفعي في الحقيقة يرفع أفكار وشعارات ويمارس ضدها علي مستوي السياسات فهذا العقل لم يعط البيئة حقها من الاهتمام ويمنحها الأولوية في جدول أعماله طالما لم تتحول إلي خطر داهـم وشـيك يـهدد المصـير الإنساني إذ يعول هذا العقل علي أمرين يستند إليهما في الجدل مـع العقـل النقدى ونزوعه الإخلاقى:

أولهما يتعلق باحتمالات حدوث كوارث بيئية تهدد الوجود الإنساني نفسه من عدمه علي المنوال ذاته الذي لعبته تهديدات الحرب النووية في المناظرة الرأسمالية الشيوعية طيلة القرن العشرين في تكييف الجانب الصراعي السافر في النظام العالي ثنائي القطبية. وفى هذا الإطار فإنه طالما بقي احتمال هذه الكوارث بعيدا أو حتي كان ممكنا التنبؤ بها والعمل علي تجنبها، فلا يجب المبالغة في الاهتمام بأمر البيئة. وهنا يجادل العقل الأخلاقي بأن هذا المستوي الأدني من الاهتمام قد ينجح في تجنب الكوارث البيئية أحيانا، وفي المدي القصير، ولكنه لا يضمن تجنبها دوماً، ولا في المدي البعيد حينما تتراكم المشكلات وتتحول إلي معضلات، ولا حتي تأثيراتها الضارة المستمرة علي مستويات أدني قليلا من مستوي الكارثة.

أما الثاني: فيتعلق بمدى قدرة العلم علي تجديد موارد الطاقة والمواد الخام. ذلك إن محدوديتهما يدفعان إلي الرغبة في تدويرهما والمحافظة علي ماهو موجود منهما حتي لا يتم استنزافها، وهو أمر يفرض الاهتمام بالبيئة. وأما القدرة المتنامية على تجديدهما فتقود الى العكس اذ يمكن للثورة العلمية التكنولوجية المؤسسة لاقتصاد المعرفة أن تكون عامل تفجير للبيئة لكونها عنصر حاسم في زيادة قدرة العلم علي تجديد المواد الخام وموارد الطاقة أو حتي علي الاستغناء المتزايد عنهما في دورته الانتاجية المعتمدة بشكل متنامي علي المعرفة الإنسانية بالأساس ومن ثم زيادة شعور مراكز هذا الاقتصاد المعرفي، وهي نفسها مراكز النظام العالمي القائم، بالاستقلال عن منطق عمل الطبيعة وسقوف قدرتها علي العمل طالما كان ذلك ممكنا.

وهنا يجادل العقل الأخلاقي بأنه ومهما تزايدت قدرة العلم علي تجديد هذه الموارد فإنها سوف تبقي قدرة نسبية لا مطلقة وخاصة مع ضرورة استمرار حاجة الجنوب بدرجة كبيرة، والشمال بدرجة أقل، لبعض سلع ومنتجات الثورة الصناعية الثانية والتي تتطلب لإنتاجها قدرا يعتد به من موارد الطاقة والإنتاج التقليدية والتي تفرز في الوقت نفسه قدرا يعتد به من ملوثات البيئة،

كما يجادل هذا العقل: بأن كل منظومة رشيدة يبتغي لها النجاح لا يمكـــن أن تقوم علي منهج نفعي انتقائي يعمل حسب الملابسات والدوافع لأن هذا المنهج لا يقر نظاما، ولا يحدث تراكماً أو يرسخ قيماً، ومن ثم فهو لا يصلـــح مـــع قضية تمس المشترك الإنساني ولحمته وبخطورة قضية البيئة ما يفتح البـــاب إلي المنهج النقيض "الأخلاقي" بما يفرضه من هندسة معتدلة للسلوك الإنساني تدفع نحو ترشيد الاستقطاب أملاً في إدارة عالمية رشيدة للطبيعة علي كوكبنا.

- وضد الدور السلبي الذى يلعبه المنهج النفعى فى تغذية المشـــهد العـــالمى المتوتر ودفعه الى "صدام الحضارات" يحاول المنهج الأخلاقـــي ضمـــان التحقق الأمثل للمفهوم الشهير "القرية العالمية" والذى لا يمكن تحقيقـــه إلا عبر العقل النقدى. وهو يستند – فى أحد مرتكزاتـــه – إلـــى المؤشـــرات الكمية عن حجم التوسع فى القدرة الاتصالية وفى المبادلات المعلوماتيـــة والخدمية الجديدة وغيرها من المؤشرات التـــى تؤكـــد عمـــق الحضـــور المتبادل بين أطراف الخريطة العالمية ولكنه لا يتوقـــف عنـــد الحضـــور "البارد" فى هذا المشهد بل يتجاوزه إلى ما هو أعمق من مثاليات ووعـــود تبشيرية من قبيل العدالة والتجانس والنمو المتوازن الذى يفرض توزيـــع شبه متكافئ للإستثمارات العالمية وشروط عادلة فـــى التجـــارة الدوليـــة وحرية كاملة فى حركة اليد العاملة دون تمييز وإحترام السياسات الحمائية للسلع الصناعية لدى البلدان غير المتقدمة والنازعة إلـــى التصنيـــع دون إختراقها بالإغراق والأهم من ذلك السماح بإنتقال التكنولوجيا وتوطينها مع رأس المال لدى دول الأطراف بما يحقق الدلالات الحقيقية التـــى يثيرهـــا مصطلح القرية فى السسيولوجيا الثقافية مـــن معـــانى التلاحـــم والتكتـــل والحميميه.

ولعل مصطلح "القرية العالمية" وما به من تناقض ظاهرى لغوى وتكـــامل جوهرى ممكن بين القرية فى خصوصيتها والعالمية فى كونيتها، هو مـــا يهدف بيير كالام، وأندرية تالمان الى تجسيده فى نموذج "الحكم الرشـــيد" القائم على مبدأ الوحدة فى إطار التنوع الذى يتفق كثيرا مع متطلبات نظام "عالمى" من حيث أن تأمين المجتمعات والحفاظ على الصالح العام يســـتتبع

الاتفاق على عدد معين من القواعد الأساسية وهذا هو مبدأ الوحدة الذى تفرضه الطبيعة البيئية والإنسانية وما تجسده من القيم المشتركة، كما يستتبع إحترام خصوصية كل مجتمع إنسانى وهذا هو مبدأ التنوع وهو ذو طابع ثقافى تاريخى واجتماعى بالأساس وإذا كان مبدأ الوحدة فى إطار التنوع معروف سلفا فإن الجديد الذى يقدمه المؤلفان فى نموذجهما للحكم الرشيد هو تلك الصيغة التكاملية الممكنة بين ثنائيات خمس ملهمة للتكامل العالمى على اكثر من مستوى:(٥١)

أولها : بين الوحدة والتنوع حيث أساس الحكم الرشيد هو الوصول إلى مجتمع أكثر تنوعا وتلاحما فى الوقت نفسه.

وثانيها : بين الآنا والآخر حيث الحوار والمشاركة وعدم إعتبار المواطنين والفاعلين الاجتماعيين سواء داخل الدولة أوداخل النظام العالمى الأوسع مجبرين على تلبية متطلبات غير حقيقية.

وثالثها : بين السلطة والمسئولية وصولاً إلى درجة من المعقولية التى تجعل كل فرد يتصرف إزاء العالم بوعيه الخاص ولكن بمسئوليته فى الوقت نفسه عن أمنيات وطموحات مجتمعه.

ورابعها : بين الملك والوجود وهو مبدأ يقصد به المؤلفان عدم التشبث فى العمل السياسى والإدارى بفكرة المؤشرات الكمية التى يمكن قياس حجمها لأنها من الممكن أن تكون خادعة ولا تعكس بالضرورة إزدهارا حقيقيا للمجتمع.

وأما الخامسة : فبين إحترام المأثور والتطلع للمستقبل وهى أقرب لصياغة ما يعرف فى فكرنا العربى بإشكالية "الأصالة والمعاصرة" حيث يؤكد المؤلفان بوعى كبير على أهمية الميراث الروحى للمجتمعات وعلى عدم تحطيم هذا الميراث تحت دعاوى العقلانية أو الحداثة حيث الحكم الرشيد يجب أن يكون متأصلاً فى الماضى ومتجها نحو المستقبل وهو متأصل فى الماضى لأن تمثلات السلطة السياسية والإدارية والمناهج الثقافية هى أمور تتطور ببطء وغالبا ما تجد منابعها فى ماضى المجتمع البعيد، وهو متجه نحو المستقبل حتى يمكنه التكفل بتحديات

إدارة مسئولة ومتضامنة لكوكب الأرض تتضامن فـي جـهود الحـل وتتنوع فى كيفية هذا الحل.

ولا يمكن الإدعاء فى هذا السياق بأن نموذج الحكم الرشيد سوف يقضى علـى التفاوت فى القوى المادية والإستراتيجية بين الدول وتحقيق المدينة الفاضلـة فليس هذا ممكنا ولا هو مقصدنا إذ أن التناقضات فى هيكل القوة على شـتى مستوياتها تبقى راسخه وعميقة ومتجذره فى تربـة المجتمعـات والثقافـات بتواريخها الخاصة ولا يمكن استئصالها ولكن ما ندعيه هنا وفقط هو إمكـان ترشيد هذه التناقضات لتبقى فى الحيز الإنسانى المقبول وفـى إطـار نظـام عالمى أكثر عدلا وإستقراراً.

كما لا يمكن الإدعاء بأن هذا النموذج سوف يقضى على القطبية الأمريكيـة فليس هذا ممكنا أيضا وربما ليس مفيدا إذ يحتاج التاريخ الإنسانى دوما لقـوة كبرى تقوده ولكن على نحو ملهم وعبر خطاب فكرى تقدمى إنسانى يتفـوق فيه المكون التبشيرى الجذاب على المكون التبريرى المحبط وهو الدور الـذى لعبته الولايات المتحدة بإمتياز أغلب سنوات القرن العشرين الذى شهد بـزوغ دورها العالمى "الليبرالى" بإلهام مبادئ الرئيس ودرو ويلسـون عـن حـق الشعوب فى تقرير المصير والتى أطلقت بعد نحو ثلاثة عقود موجة التحـرر الوطنى فى شتى أنحاء العالم وسهلت الصعود الإمبراطورى الأمريكى إلـى موقع القيادة العالمية، فما نطمح إليه إذن وفى هذا السياق هـو فقـط إزالـة التناقضات فى الخطاب الأمريكى الراهن والذى يصير رجعياً بقدر مـا هـو تبريريا للتغطية على نزعة فاشية تستوحى التاريخى الكلاسيكى للهيمنة بقـدر ما تبتعد عن الهامات النموذج الحداثى الذى جعل منها حلما جاذبا وعلى النحو الذى يجنبها والعالم معها لكثير من الأزمات والمظالم وهو هدف / غاية نعتقد فى قدرة نموذج "العالمية الإنسانية" بإلهاماته تلك على إنجازه.

هذا العقل الأخلاقى يستلهم –فى ضدية لنزعة التمركز– قيم التنوير الغربـى الذى مثل كانط ذروته، ففى صياغته لمثل الحداثة السياسية أعتقد كانط بـأن التاريخ مدفوع دوما الى الرقى ولكن ذلك لن يتحقق الا اذا تأسست منظومـان قانونيتان تسيران جنبا الى جنب، احداهما تسير الشئون الداخليـة للمجتمـع

الواحد على أساس من الحرية والعدل وصولا الى الديمقراطيـــة، والأخـــرى تنظم العلاقات بين الأمم على أساس من العدالة والتكافؤ وصولا الى الســـلام، مؤكدا على أنه لا يمكن تحقيق الحرية داخل الأمم اذا لم يتحقق العدل والسلام بين هذه الأمم. وهنا اقترح كانط هيئة دولية تقوم على مهمة السلام العـــالمى فى موازاة عملية تطوير الديمقراطية الليبرالية فى المجتمعات المحلية محـذرا من ان تعامل هذه الهيئة مع بعض الدول المكونة لها بغير تكافؤ أو عدالة انما يفسد عملها وينهى السلام العالمى، مثلما يؤدى الخروج علـــى فكـــرة سـيادة القانون الى تقويض الديمقراطية داخل الأمة / الدولة.

كما يتمثل الآن فى الفيلسوف الألمانى يورجن هابرماس الوريـــث الشـــرعى للمدرسة النقدية الألمانية وداعية "الحداثة الجديدة" التـــى تتجـــاوز تناقضـــات الحداثة وتقيم تواصلا مع مثل عصر التنوير فى ذروته الكانطية التى تؤســـس السلام العالمى على قاعدتى العدالة والحرية، حيث يميز هابرماس بين ثلاثـــة أنواع من المصالح كل نوع يضبط مجال بحثى معين وبالتـــالى يشـــير الـــى مجموعة محددة من العلوم(٥٢):

هناك أولا ما يسميه بالمصلحة التقنية أو الآداتية التى تنظم "العلوم التجريبيـة، والتحليلية "وهذه العلوم تتحدد فى كون دلالة ملفوظاتها الممكنة ذات الطـــابع التجريبى تكمن فى قابليتها للإستغلال التقنى وبالتالى فـــان الإمكـــان الأكـــثر إقترابا من الإيديولوجية يتمثل فى هذا الإرتبـــاط بيـــن المعرفـــة التجريبيـــة والمصلحة التقنية.

والمجال الثانى للمصلحة له طابع عملى وهو مجال التواصل الذى بين البشـر ويقابله حقل "العلوم التاريخية ــ التأويلية" ويعتبر هابرماس أن الإفتراضـــات التى تقترحها هذه العلوم لا تنطلق من تنبوء ممكن لقابلية استغلالها التقنـــى، وانما من "تفهم المعنى" وهذا التفهم يتم عبر قناة تأويل الخطابـــات المتبادلـــة داخل اللغة العادية ومن خلال تأويل النصوص التى حملها الـــتراث، وكذلـــك بفضل استبطان المعايير التى تؤسس الأدوار الإجتماعية.

أما النوع الثالث من المصالح فهو ما يسميه بـــ "المصلحة من أجل التحـــرر" أى تلك المصلحة المرتبطة بحقل "العلوم النقدية" وهذه العلوم هى نقدية عنـــد

هابرماس منذ تكوينها. ويتعلق الأمر عنده بالماركسية والتحليل النفسي وفلسفة التأمل الذاتي . وهذا ما يميزها ليس فقط عن العلوم التجريبية / التحليلية، ولكن أيضا عن العلوم التاريخية التأويلية. إن المصلحة من أجل التحرر هي التي تنظم التناول النقدي، وهذه المصلحة يسميها هابرماس ايضا بـ "التأمل الذاتي". انها توفر الإطار المرجعي للإفتراضات النقدية باعتبار أن التأمل الذاتي يحرر الذات من تبعيتها للقوى الراكدة والجامدة.

وكذلك في الفيلسوف النمساوي كارل بوبر الذي يقدم نقده لنظام فهم العالم لدى هيجل متبينا فيه السبب لكل الإنحرافات التوتاليتارية في الدولة الحديثة حيث ظل الفكر الغربي المعاصر رهينة لنرجسية وطدت بشكل حاسم "نظام البديهيات في كتابات هيجل" وخاصة عندما يتحدث عن الغرب أو الشرق وأممهما، أو عن المسيحية والإسلام أو الأنظمة الدينية الكبرى وكأنها ذوات حية وكائنات جماعية مشخصة وكليات شمولية(٥٣).

وأيضا في إيمانويل بيرل الذي يسعى الى تفكيك نزعة التمركز الغربي مهاجما بلباقة متناهية الطرائق المصطنعة الهادفة الى خلق استمرارية مخادعة في تاريخ أوربا: ان الإستمرارية المخادعة لتسلسل الأحداث والإستمرارية المخادعة لمنظومة من التسميات والإدعاء بنبل الأنساب الذي يميز عادة محدثي النعمة، تضعفان إحساس الأوربيين بوجود الثغرات والسقطات الكثيرة لتاريخهم وتفضيان الى ايجاد أصولهم في الصبية اللقيطة التي إختطفها جوبيتر على أحد شواطيء أسيا الصغرى. (وهي قصة أسطورية عن نشأة أوربا تقول بأنها كانت ابنة أجينور ملك فينيقيا وقد أغرم بها جوبيتر سيد الآلهة لدى اليونان فاستحال ثورا واختطفها الى جزيرة كريت، وتعقبه أخوها قدموس ليستردها فأسس طيبة والمدن اليونانية ونشر فيها الأبجدية الفينيقة(٥٤). وهناك كذلك الفرنسي جاك دريدا فيلسوف التفكيك وريث النزعة الشكية الفرنسية وأبرز نقاد المركزية الغربية ودعاة بناء عقلانية جديدة تخلو من التحيزات، والمؤرخان: الايطالي بيتر جران الناقد البارز أيضا للمركزية الأوربية، والأمريكي هوارد زن الناقد الأبرز"للحلم الأمريكي" والذي يكاد يجعل من أمريكا، بالتوظيف السياسي مع الترويج الفكري، محور تاريخ

العالم، ومن تجربة الرجل الأبيض البروتستانتى الأنجلو ساكونى ذاكرة أمريكا الرسمية، وكذلك الروائى الكبير جور فيدال صاحب النزعة النقدية البليغة للشخصية الأمريكية والذى يدفعه تحولها من جمهورية ديمقراطية تقوم على اقتصاد السلام ومثل الحرية الانسانية الى دولة أمن قومى تلهث خلف اقتصاد الحرب وتخضع لمقتضيات المجمع الصناعى العسكرى الى تسميتها الساخرة بـ "الشركات الأمريكية المتحدة" وذلك فى كتابه الأخير "حلم الحرب: دماء من أجل النفط وطغمة تشينى ــ بوش".

بل ويقدم هذا التيار نقدا يكون لاذعا فى بعض الأحيان للثقافة والإستيراتيجية الأمريكيتين بالذات من قبيل[٥٥]:

ــ صرخة المفكر والكاتب الأمريكى الراحل "دوس باسوس" بأعلى صوته: "نحن بلاد الهمجية، بل نحن أكثر البلاد همجية، إننا مهد الفاشية وقد أخذ الألمان عنا، فألمانيا الهتلرية تبدو نعيم الحرية اذا قيست بمدننا الصناعية العظيمة".

ــ ووصف الكاتب "وولدر فرانك" فيصف شعبه الأمريكى بالجهل اذ يقول: "اننا شعب عجيب فمعظم الأمريكيين لا يفكرون لأن التفكير فى أمريكا عملية تتطلب جهداً شاقاً لا يقدر عليه إلا القليلون".

ــ وتشبية الكاتب والأديب الأمريكى "تيودور درايزر" لأمريكا بالسرطان الذى يهدد ملايين البشر وذلك فى كتابه "مأساة أمريكا" والذى صدر بعد أن صودر كتابه الأسبق "أمريكا المفجعة".

أما الإنتقادات الأبرز والأشمل للنظام الأمريكى، وللسياسة الخارجية الأمريكية ودعاواها المثالية عن نشر الديمقراطية فتأتى من المفكر المرموق وعالم اللغويات الأشهر نوام شومسكى الذى يكشف عن طبيعة الأهداف "الحقيقية" المرجوة للولايات المتحدة من إدارة النظام العالمى طيلة النصف الثانى للقرن العشرين وكيفية تسويغها، حتى غير المشروعة منها، فيقول: "خلال الحرب العالمية الثانية طورت مجموعات بحث فى كل من وزارة الخارجية ولجنة العلاقات الخارجية خططا لعالم ما بعد الحرب على أساس ما أسموه المجال العظيم، والذى عليه أن يخضع لمتطلبات الإقتصاد الأمريكى، ويشمل هذا

المجال نصف الكرة الأرضية الغربى: غرب أوربـــا، والشــرق الأقصـــى، والمستعمرات السابقة للإمبراطورية البريطانية والتى تضم مصادر الطاقة فى الشرق الأوسط والتى لا مثيل لها والتى كانت تتحول مـــن أيـــدى منافســتينا بريطانيا وفرنسا، الى أيدينا، وبقية العالم الثالث وإن أمكن بقية العالم، على أن يتم إخضاع المجال العظيم لمتطلبات الإقتصاد الأمريكى بقدر ما سمحت بـــه الظروف[٥٦].

كما يكشف شومسكى عن تفكير جـــورج كينـــان رئيـــس مخططـــى وزارة الخارجية لمرحلة ما بعد الحرب الثانية مباشرة والذى كتب فى مذكرة الأمـــن القومى رقم ٢٣ لعام ١٩٤٨م "عندنا ٥٠% من ثروات العالم، وفقط ٦% مـــن سكانه، وبمثل هذا الوضع لا يمكننا تجنب حسد واستياء الآخرين ولذا فمهمتنا الحقيقية فى الفترة القادمة هى ترتيب نموذج للعلاقات يحافظ على اســـتمرار هذا التفاوت .. ولتحقيق ذلك سيكون علينا التخلى عن الأحـــلام والعواطـــف وتركيز إهتمامنا على أهدافنا القومية المباشرة .. يجب أن نمسك عن كلامنـــا المبهم للآخرين والأهداف غير الحقيقية مثل حقوق الإنسان، ورفع مســـتوى المعيشة والتحول للديمقراطية .. ولن يكون اليوم الذى نضطر فيـــه للتعـــامل بمنطق القوة بعيدا وكلما قلت عوائقنا من جراء رفع تلك الشعارات كان ذلـــك أفضل[٥٧].

ومن ثم فقد كان على حكومة الولايات المتحدة مهمتان رئيسيتان، الأولى هـــى تأمين السيادة على المجال العظيم وتستلزم حيازة قوة تهديدية مرعبة حتـــى لا يتجاسر أحد على تهديدها وهذا احد أسباب بناء الترسانة النوويـــة. والثانيـــة توفير دعم حكومى للصناعات التكنولوجية المتقدمة ولأسباب متنوعة قام جزء كبير من هذا الدعم على الإنفاق العسكرى.

وقد أكد مخططوا السياسة الأمريكية لما بعد الحـــرب العالميـــة الثانيـــة فـــى دراساتهم عالية المستوى، الواحدة بعد الأخرى، أن التهديد الرئيســـى لنظـــام العالم الجديد تحت قيادة الولايات المتحدة يأتى من "الوطنيين" فى العالم الثالث، ومن الأنظمة "الوطنية" التى تسمى أحيانا "غلاة الوطنيـــة" والتـــى تســـتجيب للطلبات الشعبية بخصوص تحسين مســـتويات المعيشـــة وتلبيـــة الحاجـــات

الضرورية للمواطنين. وأكد هئولاء المخططون على: منع وصول المغالين فى وطنيتهم للحكم، واذا ما وصلوا اليه بطريقة أو بأخرى فيتحتم عزلهم وتنصيب حكومات تفضل الإستثمار برأسمال خاص. محلى أو أجنبى وتوجة الإنتاج للتصدير وتكفل تصدير الأرباح للخارج(٥٨). وعندما نشبت الحرب الفيتنامية من الحاجة الى تأكيد الدور الخدمى للعالم الثالث لم يقبل الوطنيون فى فيتنام ذلك الدور فحق عليهم العقاب والدمار. لم يكن بوسع فيتنام أن تغزو أو تنتصر على أى أحد، ولكن استقلالها بشأنها الذاتى كان يهدد بأن تصبح مثلا تحتذى به الدول الأخرى فى منطقتها(٥٩).

ويستعرض دوما، وفى سياق نقده للنظام الأمريكى دعاوى المثالية الديمقراطية للسياسة الخارجية الأمريكية مؤكدا أن "محورها الدائم إنما كان تخريب الأنظمة البرلمانية والإطاحة بها واللجوء إلى العنف لتدمير المنظمات الشعبية التى قد تتيح لأغلبية السكان فرصة الدخول الى الحلبة السياسية". وكاشفا عن معنى خاص لعقيدة حضور الديمقراطية فى السياسة الأمريكية "اذا كنا نعنى بالديمقراطية نظاما سياسيا يجرى انتخابات منتظمة دون تحد خطير لحكم طبقة رجال الأعمال، إن صانعى القرار فى الولايات المتحدة هم إذن تواقون بلا ريب الى رؤية الديمقراطية وهى تتثبت فى أرجاء العالم حيث أن التفضيل للأشكال الديمقراطية فى الدول العميلة فى العالم الثالث ما هو إلا مسألة علاقات عامة ولكن ما أن يكون المجتمع مستقرا والإمتيازات مضمونة فيه حتى تتدخل عوامل أخرى(٦٠). فمن الممكن التسامح مع ظهور الشكل الديمقراطى بل حتى الإعجاب به ولو لأغراض الدعاية فقط ولكن لا يمكن تبنى هذا الموقف إلا حين التأكد من أن توسيع السلطة الفعال قد منع المشاركة ذات المعنى عن "الطبقات الشعبية"، وحين تنتظم هذه الطبقات وتهدد سيطرة النخبة من رجال الأعمال وأصحاب الأراضى والعسكر على النظام، يجب اتخاذ إجراءات قوية بأنواع شتى من التكتيكات استنادا الى صنف السكان المستهدف حسب أهميته. وعند استهداف أدنى الأصناف فى العالم الثالث فإن كل شيء مباح(٦١).

وقد دعمت الولايات المتحدة أعاقة الحكومات البرلمانية بل وأسقطتها عام ١٩٥٣ فى إيران، وعام ١٩٥٤م فى جواتيمالا، وساند كيندى عام ١٩٦٣م انقلابا عسكريا لمنع استعادة الديمقراطية، وفى عامى ١٩٦٣، ١٩٦٥م فى الدومينيكان، وفى البرازيل عام ١٩٦٤م، وشيلى ١٩٧٣م وكثير من المناطق الأخرى. ولم تكن الأساليب طيبة جدا. لم يكن عمل القوات التى حركناها فى نيكاراجوا أو عمل وكلائنا الإرهابيين فى السلفادور أو جواتيمالا هو القتل العادى ولكن كان بصفة أساسية القسوة والتعذيب السادى وتعليق النساء من أقدامهم بعد قطع أثدائهن وتقشير بشراتهن، وقطع رؤوس الناس وتعليقها على خوازيق حيث كانت الفكرة هى الوطنية التى تدعو الى الإستقلال والتى قد تجلب الديمقراطية الحقيقية. وعلى العكس لم يثر إنقلاب فاشى فى كولومبيا ـ على طريقة فرانكو فى أسبانيا ـ إلا قليلا من إحتجاج الحكومة الأمريكية بينما لم تهتم بانقلاب عسكرى فى فنزويلا ولا بعودة السلطة للمعجب بالفاشية فى بنما، ولكن أثارت المرارة والعداوة فى حكومتنا أول حكومة ديمقراطية فى تاريخ جواتيمالا، التى احتذت نموذج مجتمع "الصفقة الجديدة" الذى أعلنه روزفلت[٦٢].

وعندما دخلت قواتنا كوريا عام ١٩٤٥ عزلت حكومة ذات شعبية معادية للفاشية قاومت الإحتلال اليابانى، وأشعلنا حربا ضروسا واستعنا بعناصر من الشرطة اليابانية الفاشية والكوريين المتعاونين معهم خلال الإحتلال اليابانى لكوريا، وقد سقط فى كوريا الجنوبية مائة ألف قتيل وذلك قبل نشوب ما أسميناه الحرب الكورية، وفى إقليم صغير "جزيرة شيجو" سقط ٣٠ ـ ٤٠ ألف قتيل فى أثناء ثورة الفلاحين. وفى عام ١٩٥٤م هندست المخابرات الأمريكية انقلابا حوّل جواتيمالا الى جهنم أرضية وحافظت عليه منذ ذلك الحين وحتى الآن، مع إدمان التدخل والمساندة الأمريكية خصوصا أيام كنيدى وجونسون[٦٣].

ويرصد شومسكى المفارقة الهائلة والمعبرة فى أول عمليتين عدوانيتين تقعان فى عصر ما بعد الحرب الباردة وهما الغزو الأمريكى لبنما من ناحية، والغزو العراقى للكويت من ناحية أخرى، وهى أن الأول مر عاديا لأنه فى

جوهره أمر مألوف فى ممارسة الولايات المتحدة لقوتها بحيث لا يؤلف اكثر من هامش فى أسفل صحيفة التاريخ، بينما كان الثانى كارثيا يستدعى الحشد الدولى فى مواجهته حتى لا يتهدد السلام العالمى. وهنا يوجه نقده الصارم: اذا وضعنا الكلام الرنان جانبا فإن كلتا العمليتين متشابهتين بمعيار المبادىء والقانون الدولى ولكن لا مفر من وجود فوارق كذلك. والتفاوت الأهم بينهما هو أن غزو الولايات المتحدة لبنما جرى من قبلنا لذلك كان من أعمال الخير، فى حين أن الغزو العراقى للكويت جاء مناقضا لمصالح الولايات المتحدة الجوهرية، ولذلك كان شائنا وجاء انتهاكاً للمبادىء المثلى للقانون الدولى وقواعد الأخلاق[٦٤].

ويقدم فريد هاليداى والذى يمكن تصنيفه ضمن تيار الوسط نقده لدعاوى الهيمنة تحت غطاء العالمية على النحو الذى تجسده الآن الولايات المتحدة إستنادا الى تحليل تاريخى يؤكد على فشل الخبرات الماضية حيث: أن عالمية الليبرالية فى القرن التاسع عشر قادت الى الحرب العالمية الأولى، واليوم تواجة معارضة متزايدة من قبل من يرونها هيمنة غربية، وخصوصا أمريكية، مفروضة عليهم. أما العالمية الثورية لكل من فرنسا وروسيا والصين وايران، فقد قادت الى الحرب مع بلدان الجوار، والى قومية متشنجة ودولة قمعية فى الداخل. والعالمية المهيمنة للإمبراطوريات الأوربية التقليدية انهارت بعد الحرب العالمية الثانية، كما انهارت عالمية الإتحاد السوفيتى فى سنوات الثمانينات من القرن الماضى، وقد تلقى عالمية الولايات المتحدة المصير نفسه[٦٥].

ولعل الهواجس إزاء هذا المصير هى الدافع الأساسى لتحذيرات وانتقادات العديد من الكتاب والمحللين الإستيراتيجيين بل والمؤرخين الأمريكيين على وجة الخصوص على منوال (تأكيد المفكر الأمريكى "دبيلى جراهام" على أن أمريكا فى حاجة يائسة الى دم أخلاقى جديد وهى تسير نحو كارثة قومية. وتحذير "برجينسكى" من أن الخواء الروحى سوف يفقد أمريكا تماسكها وقدرتها على استقطاب العالم، واستعراض "بلاند فوردا بالأرقام" فى كتابه "يوم قالت أمريكا الحقيقة " مؤشرات الانهيار الأمريكى، وتأكيد الاقتصاديان

الأمريكيان "هارى فيجى، وجيرالد سوانسون" فى كتابهما "سقوط أمريكا قادم": أن الولايات المتحدة لم يعد أمامها سوى عقدين من الزمان لكى يتحقق السقوط من عرش الإمبراطورية المنفردة(٦٦).

بل أن ثمة انتقادات مباشرة لفكرة الإمبراطورية ثار الجدل حولها بشدة أعقاب الغزو الأمريكى للعراق، فالمؤرخ الإستيراتيجى البارز بول كينيدي كان قد حذر في كتابه الشهير "صعود وهبوط القوى العظمى"(٦٧) والذى أصدرة قبل السقوط السوفيتى المروع مما أسماه "التوسع الامبريالى" الذى يمكن أن يؤدى الى أفول فى الهيمنة الأمريكية إستنادا إلي تحليله الأثير للعلاقة بين القوة الاقتصادية من جانب، وبين الإلتزامات العسكرية لمركز الهيمنة العالمية من جانب آخر. حيث ذهب إلي أنه كلما زاد مستوي هذه الإلتزامات العسكرية وتورط مركز الهيمنة في صراعات كبيرة وطويلة تفوق قدرته الاقتصادية علي التحمل، فإن إنكسار هيمنته يصبح أكثر احتمالا . ثم عاد بعد ١١ سبتمبر لي‍كتب بصحيفة "فايننشيال تايمز" البريطانية مقالاً استكمل فيه حيثيات هذا الفهم إذ دعا الى إستبدال نزعة التوسع الأمريكى فى أفغانستان وبعدها العراق باستيراتيجية العمل من أجل "السلم الأمريكى" في العالم. وينطلق كينيدى من إفتراض القدرة الاستيراتيجية الأمريكية اللا محدودة ، ففي رأيه أنه لم يحدث في التاريخ مثل هذا الاختلال في القوى مثلما هو حادث الآن بين الولايات المتحدة وغيرها، ذلك ان فرنسا النابوليونية وإسبانيا فيليب الثاني كان لهما أعداء أقوياء وكانتا جزءاً من نظام متعدد الأقطاب، فيما لم تكن إمبراطورية شارلمان توسعية إلا في إطار اوروبا الغربية، اما الامبراطورية الرومانية فتوسعت على الأرض إلا انه كانت هناك في الوقت ذاته إمبراطورية أخرى في فارس وثانية أكبر منها في الصين، ولكنة برغم هذا الإفتراض يحذر من السير على طريق التوسع الإستعمارى الكلاسيكى خوفا من تأثيراته المستقبلية على الإقتصاد بالذات وحيث عمل هذا القانون يفسر لديه، أى لدي كنيدي، تلك الحركية التاريخية لمراكز الهيمنة المتعاقبة، وفي قلبها الخبرة الرومانية والتى لن تكون بعيدة عنها تلك الخبرة الأمريكية الراهنة إذا ما أمعنت في العسكرة.

وفى المقابل ذهب **ايمانويل ولارشتاين** الباحث الأمريكى الشهير فى دراسة النظم العالمية من منظور الجغرافيا السياسية في مقاله "سقوط النسر" المنشور بمجلة السياسة الخارجية الأمريكية عدد يوليو – أغسطس ٢٠٠٢، الى ان الولايات المتحدة لا تعيش الطور الصاعد الى الامبراطورية بل الطور الهابط منها اذ هى "امبراطورية تنهار"، وأن صقور الإدارة ومنظريها، بمواقفهم الحالية، انما يدفعون بها الى السقوط المريع بدلاً من ان يدعوها تنهار تدريجاً وبأقل الخسائر الممكنة. وعلى أساس اقتصادى يستند اليه ولارشتاين يذهب الى أن ذروة التفوق الأمريكى كانت بعيد الحرب العالمية الثانية اذ كان نصيبها من الناتج العالمى ٤٠%وقد صار الآن ٢٢% تقريبا، وهو رقم يضاهى ناتج الاتحاد الأوربى. ويرى ولارشتاين ان التفوق الأمريكى قد شهد تقلصاً عبر أربعة مراحل اساسية وهى: حرب فيتنام التى أهدرت كثير من القوة الاقتصادية والعسكرية فضلا عن المكانة الأخلاقية للولايات المتحدة، وثورات الشباب عام ١٩٦٨ ضد الهيمنة التقليدية على العالم سواء الأمريكية الرأسمالية أو الشيوعية، ثم الانهيار السوفيتى الذى كشف لها عن صدمة لم تكن مستعدة لها فى ضبط الواقع الدولى، وأخيرا اعتداءات ١١ سبتمبر التى كشفت عن فشل أمريكى فى توقع وتوقى المخاطر الكبرى التى يمكن أن تواجهها.

ويتوسطهما طارحاً القضية على نحو جدلى ربما كان الأكثر موضوعية **الباحث الفرنسى الكبير ايمانويل تود** فى كتابه "ما بعد الامبراطورية: دراسة فى تفكك النظام الأمريكى" اذ لا ينطلق تود من فرضية نهائية سواء بان الولايات المتحدة تصعد الى موقع الامبراطورية كما يحذر كيندى، أو تنزل منه كما يتصور ولا رشتاين، وانما من فرض اشكالى أو مشروط جوهره أن الولايات المتحدة تملك لا تزال ان لم يكن فى تزايد القوة الاستيراتيجية التى تمكنها من ممارسة الدور الامبراطورى رغم "القصور" على مستوى الأداء الاقتصادي والذى يصفه تود بأنه "تحول بالغ الخطورة" جسّده تراجع في الإنتاجية وزيادة مفرطة في الاستهلاك مع بروز عجز متصاعد في الميزان التجاري تنامى لديها لديها في الفترة بين ١٩٩٠ و٢٠٠٠ من مئة بليون دولار الى ٤٥٠ بليوناً كانت تغطيها بالتدفقات الرأسمالية من الخارج بمقدار

العجز نفسه اي ٤٥٠ بليوناً كانت تأتي بمعظمها من اوروبا واليابـــان. فمـــا يحسم مستقبل القطبية الأمريكية لدى تود هو أدائها السياسى الـــذى يســتطيع جعلها قوة استقرار أو قوة فوضى. وان كان يرى أن الولايات المتحـــدة الآن تنحو لأن تصير عامل فوضى في النظام الدولي من طريق اثـــارة الشــكوك والنزاعات حيثما تستطيع، وليس عامل استقرار كما يفترض بها ان تكون.

غير أن السعى الأخلاقى لبنـاء العالمية الإنسانية يتطلب من أوربـــا بـــالذات -كشريكة للولايات المتحدة فى الوجود الحضــــارى الغربـــى- أن تتجـــاوز الموقف السلبى على الحياد بعيدا عـــن الموقـــف الأمريكـــى تجنبـــا لصـــدام الحضارات، نحو المبادرة الى الدفاع عن مثل الحداثة السياسية وقيم التنويـــر الغربى الذى جسدته هى ومثل كانط ذروته. ولقد حاولت أوربا وخاصة المانيا وفرنسا انتزاع هذه المبادرة عندما قادتا المعارضة العالميـــة علـــي أرضيـــة المجتمع المدني العالمي ضد العدوان علي العراق، حيث بدت هذة المعارضـــة كعامل ترجيح مهم ضد المنهج النفعي الأمريكى، وبكل تـــأكيد لا ينصـــرف الدور الأوربى فى معارضة الحرب الى مواجهة امريكا ولكـــن الـــى دعـــم استقلالية أوربا كشريك حضارى لواشنطن لا تابع لها، والى احترام الشــرعية الدولية وتكريس مثل الحداثة السياسية، يلهمها فى هذا السياق دافعين:-

أولهما معرفي: فأوروبا هي وريثة عصور النهضة والإصلاح الديني والتنوير وصولا إلي الحداثة وقد عاشت داخلها جميعا لحظات حوار وصــــدام وتساؤل وشك وهي حاربت وسالمت ولهذا كله فقـــد امتلكـــت رؤيـــة للتاريخ تتحسب لعقده وهواجسه التي قد تشي بالأفول حسب إشـبينجلر، وتسعي إلي تفهم منطقة حيث الاستجابات اللامتصورة تثيرها التحديات اللا محتملة من وجهة نظر الشخصية الحضاريـــة حســـب توينبـــي ، وتدرك أهمية الثقافات وتحترم طقوسها ورموزها لأهميتها في صياغـــة روح الأمم التي تبقي الهدف الأجل للحركة السياسية الظاهرية للـــدول التي تبقي كغلالة رقيقة تحيط بهذه الروح النهائي لضمــــان ســـلامتها حسب هيجل. وقد يساعد أوربا علي محاولة الفهم هذه تلـــك البنـــاءات المؤسسية التي لا تزال تتواصل عبرهـــا مـــع مســـتعمراتها القديمـــة

كالفرانكفونية مثلا والتي تمثل جسورا سياسية وثقافية بل ورياضية يتم عبرها تبادل وفود أدبية وفنية، وتتعاون من خلالها دول وهيئات شتي في أفريقيا، والشمال العربي الإفريقي، وأمريكا الجنوبية مع الجانب الفرنسي، والأمر نفسه فيما يخص الكومنولث كرابطة سياسية تشير إلي التاج البريطاني في علاقته السياسية التاريخية بالدول التي استقلت عنه ورمزا إلي استمرارية ما للتواصل بين الجانبين. ونحن لا ندعي هنا سموا ثقافيا أو نزاهة مطلقة للعقل أو الضمير الأوربي، بل ما ندعيه هنا، دون نسيان لمرارة التجربة الاستعمارية، بأنهما – أي العقل والضمير – قد نضجا بما يكفي للتحسب من عقد التاريخ وهواجسه، بعكس الولايات المتحدة التي تبقي، لحداثة تاريخها وبتأثير صعودها التاريخي الاستيراتيجي السريع، في إسار رؤية اختزالية، وعلي الأقل تبسيطية، لهذا التاريخ لا تدرك عمق هواجسه وعقده خاصة الثقافية.

وثانيهما: دافع أخلاقي / حضاري، فأمريكا هي حيوية الغرب علي صعيد مركب القوة الشاملة نعم، ولكنها فى الوقت نفسه ليست سوي إفراز ذلك العقل الأوربي الحديث الذي تمكن بفضل كشوفه الجغرافية من الوصول إليها، وبفضل علومه الحديثة من استيطانها وقمع سكانها الأصليين واستجلاب سكان إفريقيا من الزنوج إليها بقصد إعمارها، فيما يعني أنها تظل الإبنة الطبيعية للقارة الأوربية سواء عندما كانت تحت السيطرة الأوربية وخاصة البريطانية، أو حتي بعد الاستقلال حيث ظلت الإلهامات الفكرية والعقلية والروحية لها موصولة بجذورها الأوربية وخاصة في تيارها الوضعي الأنجلوساكسوني والذي استحال في صيغته البيوريتانية ذات الإلهام الكالفيني هو التيار الرئيسي المهيمن علي العقل الأمريكي. وتبدو الصلة القائمة الآن بين القوة القطبية الأمريكية وبين التقاليد العلمية والفلسفية للتنوير الأوربى شبيهه بما كان قائما بين الإمبراطورية الرومانية ذات الإمتداد الهائل، وبين أثينا ومدرستها الفلسفية الكبيرة في التاريخ القديم والتي ظلت لفترة طويلة مصدرا للإلهام الأخلاقي والعقلي والجمالي للإمبراطورية الرومانية التي ظلت آنذاك في حاجة إلي مثل هذا الإلهام رغم حيويتها

الشديدة وقوتها العسكرية التي مكنتها من فرض السلام الروماني علـي العالم أجمع تقريبا. بل تصل درجة القرابة في المشابهة حد أن كلا من الإمبراطورية الرومانية القديمة، والأمريكية المعـاصرة قـد ورثتـا الحيوية العسكرية عن مصدر إلهاميهما "أمبراطورية أثينا المقدونية" أو الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية بخاصة "البريطانية والفرنسـية" في القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين.

وبدورنا نتساءل: إذا كانت خبرة التاريخ القديم / الوسيط تؤكد علي أن رومـا قد دخلت مرحلة الأفول الحضاري الشامل بعد أن توقفت عن استيعاب وإفراز مصادر الإلهام الفكري والأخلاقي الأثيني التي جسدته بنقـاء روح "القـانون الروماني" عندما إندفعت بإغراء القوة إلي فرض الهيمنة الصلدة علي الجميـع فهل يصدق ذلك علي الولايات المتحدة، أي دخولها مرحلة الأفول الحضاري، إذا ما توقفت عن إستلهام المقومات الأساسية الأخلاقية والفكرية والسياسـية للعقل الأوربي الحديث؟

ودونما افتراض لأي نوع من الحتمية أو الجبر التـاريخي، يمكـن ترجيـح الإجابة بنعم حسب البروفيسور الأمريكي بول كيندي[٦٨] في كتابه القيم عـن "القوي العظمي: التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري" الذي أطلق فيه قبل عقد ونصف العقد صيحته التحذيرية الأخيرة من التدهور الأمريكي إسـتنادا إلي تحليله الأثير للعلاقة بين القوة الاقتصادية من جانب، وبيـن الإلتزامـات العسكرية لمركز الهيمنة العالمية من جانب آخر. حيث ذهب إلي أنه كلما زاد مستوي هذه الإلتزامات العسكرية وتورط مركز الهيمنة في صراعات كبـيرة وطويلة تفوق قدرته الاقتصادية علي التحمل، فإن إنكسار هيمنته يصبح أكـثر احتمالا. وحيث عمل هذا القانون يفسر لديه، أى لدي كنيدي، تلـك الحركيـة التاريخية لمراكز الهيمنة المتعاقبة، وفي قلبها الخبرة الرومانية التي تحدثنـا عنها في التو. ولن تكون بعيدة عنها تلك الخبرة الأمريكية الراهنـة إذا مـا أمعنت في العسكرة.

ولاشك أن أوربا تدرك هذه الخبرة كما تدرك أن استمرار الحيوية الأمريكيـة يعنى بشكل استيراتيجى مباشر استمرارا للتفوق الغربي، وبمعني حضـاري /

أخلاقي غير مباشر استمرارا للقيم ومصادر الإلهام الغربية وحيث الأفول الأمريكي لن يعيد مركزية أوربا، بل الأغلب أنه سوف ينتقل بهذه المركزية إلي مناطق أخري من العالم خارج الغرب كله والأقرب إليها الآن هو العالم الأسيوي حول الصين الكونفوشيوسية. وإذا كانت أوربا قد احتاجت لنحو الألف عام قبل أن تستعيد مركزيتها في العصر الحديث بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية في بداية العصر الوسيط، فلا أحد الآن يستطيع أن يحدد كم من الوقت تحتاج لإستعادة هذه المركزية إذا ما تدهورت الآن الولايات المتحدة الأمريكية؟

غير ان حصار أوربا للروح الإمبراطورية لدى الولايات المتحدة لن يكون صراعيا عبر نمط التحالفات السياسية وانما سلميا من خلال مقومات الجغرافيا الاقتصادية وأدوات عمل المجتمع المدني العالمي والذى قد يطور أو يمزج فى المستقبل بين أشكال معارضته للهيمنة الأمريكية وبين أشكال مناهضتة للعولمة وهى المناهضة التى سوف تنمو نتيجة للشك المتزايد في قائدتها والعمل من ثم علي تحديها. وتستطيع أوربا قيادة هذة المعارضة الدولية لأنها الجهة الاكثر سخاءً في منح المساعدات التنموية، ولها مساهماته الحاسمة فى دعم السلام والاستقرار واعادة البناء على نحو يجعلها ذات فائدة لأجزاء كثيرة من العالم وذلك على أرضية الجغرافيا الاقتصادية التى تسم سياساتها الحالية بالسلام والاعتدال وربما تقود معارضة المجتمع المدني العالمي المستمرة للعولمة وتبرير هذه المعارضة بنزعة الهيمنة الأمريكية علي العراق أو غيره الي تفجير استقطاب في المجتمع الامريكي يجعله مترددا ازاء أي حرب جديدة ويدفعه الي التسريع بعودة ادارة ديمقراطية ليبرالية توقف السيناريو الإمبراطورى.

الخاتمة

السجال حول المصير الإنسانى !

يبدو المصير الإنسانى محكوما بالصراع بين ثلاث قوى متنافسة وفاعلة بأشكال شتى فى عالمنا المعاصر، أولها قطب رسمى يسعى لفرض خياراته من داخل النظام القائم وهو يحوز القدرات الشاملة العسكرية والإقتصادية والسياسية والتنظيمية التى تكفل له ذلك، وثانيها: فاعل دولى يتحدى القطب الشرعى بإلهام العقيدة الكفاحية التى يتمتع بها أنصاره ويمارسونها من خلال أطر تنظيمية خاصة بهم لا تحوز الشرعية وان تمتعت بفعالية التأثير كقوة إحتجاج فوضوى، وثالثها: فاعل دولى قيد التبلور لا يحوز القدرات الشاملة والمنظمة التى تتوفر للقطب الرسمى، ولا العقيدة الكفاحية التى تتوفر لقوة الإحتجاج الفوضوى ولكنه يمتلك قيم أخلاقية ونزوعات انسانية تجسد مثل الحداثة السياسية.

أما القطب الرسمى فهو الولايات المتحدة التى تبدى إندفاعا نحو الهيمنة منذ السقوط السوفيتى وحتى الآن، على النحو الذى جسدته ألمانيا فى الفترة الممتدة بين تحقيق وحدتها وبين الحرب العالمية الأولى، فالفترتان متشابهتين من زاوية انطلاق قوة جديدة بإمكانات طفرية نحو السيطرة العالمية، وفى حين إنبثقت ألمانيا كقوة تمرد على التوازن الكلاسيكى البريطانى ـ الفرنسى، فإن الإمكانات القطبية للولايات المتحدة تولدت عن كسر التوازن الدولى القائم ابان الحرب الباردة. واذا كانت الوحدة الألمانية هى المقوم الدافع الى النزعة الألمانية الى إعادة بناء الجيوسياسية الجرمانية، فإن الثورة المعلوماتية وفائض القيمة التاريخى الناجم عن الفجوة الإستقطابية التى تصنعها بين الولايات

المتحدة كمركز لها، وبين الآخرين تبدو هى المقوم الدافع الى نزعة الهيمنة الأمريكية.

وهنا تكمن فروق أخرى مهمة بين الخبرة الألمانية التاريخية، والأمريكية الراهنة اذ انبنت النزعة الألمانية على روح استعمارية تقليدية كانت نبتا طبيعيا للقرن التاسع عشر وهو قرن الكولونيالية بامتياز، بينما تتبنى النزعة الأمريكية على تركيب لا يعكس نزعة استعمارية تقليدية بالمعنى الإمبراطورى الدقيق "التوسعى فى الأرض" والمستند الى مقومات الجغرافيا السياسية وحدها، كما لا يعكس نزعة الهيمنة "الحداثية" عبر بناء القوة الشاملة والتى كانت إبان الحرب الباردة بشكل كامل، وانما يتضمن النزعتين معا فهو مزيج من سلوك الإمبراطورى إذ يضرب الآخرين فى أراضيهم، ومن غايات الهيمنة اذ لا يقصد الى احتلالهم ولكن الى تأكيد القدرات الجيوسياسية للولايات المتحدة فى روعهم بحيث تتمكن من استثمارها فى تثبيت تفوقها الإقتصادى من خلال بناء نظام عالمي بالمعنى القانونى والسياسى يخدم العولمة كبنية تكرس عمل الفجوة الإستقطابية للثورة التكنولوجية وتوفر لها فضاءً للتمدد على أرضية "المجمع الصناعى العسكرى" الذى صار نفطيا، وبات أكثر تحفزاً فلم يعد يكتفى باستغلال الحروب فقط بل صار يفتعلها للتدمير وتوزيع عقود اعادة الإعمار جهارا نهارا في نزعة عبثية واضحة تتغذى على نمط الانتاج الرأسمالي الذي يعود إلي توحشه بعد سقوط النموذج الاشتراكي الذي طالما مثل قيدا عليه اضطره إلي مراجعة ذاته وضبط نزوعه إلي التوحش سواء في الولايات المتحدة نفسها التي تمكنت بفضل السياسات الاقتصادية الفوردية من تجاوز أزمات الكساد الكبير في الثلاثينيات وما بعدها، أو في أوروبا الغربية التي تمكنت عبر سياسات دولة الرفاة من درء مخلب الشيوعية إبان الحرب الباردة.

والسؤال المهم .. هل يصلح هذا التركيب من الجيوسياسية، والجيواقتصادية أو من الفاشية والعولمة معا، وبالأحرى من الفاشية المعولمة فى الإستمرار؟ وهنا ندعى بفشل هذه الصيغة وسقوطها القريب بتزايد أعدائها وتنامى الراغبين فى تحديها وتزايد قدرتهم على تنظيم مواردهم فى مواجهتها. واذا

كانت ألمانيا قد سقطت بفعل حربين على المستعمرات ضد أوربا كلها تقريبا بجانب الولايات المتحدة ضمن صراع استيراتيجى عقلانى ومنظم دار على أسس فاعلة ورشيدة للجغرافيا السياسية، فان الولايات المتحدة يواجهها تحديان كبيران من قوتين فاعلتين وإن كانتا متناقضتين:

أولهما : الإرهاب الذى يتبدى كقوة احتجاج فوضوى عاصف على هيمنة القطب الأمريكي ولكن غير القادر فى الوقت نفسه علي تحدي عمله اذ لا يستطيع أن يجسد دور القطب الآخر فى توازن دولى مستقر سواء لدافع عملى مهم وهو أن القطبية تعني حضورا ثابتا في بنية النظام القائم يحسب حسابه إبان القيام بالتفاعلات داخل أنساقه بل وقبل القيام بها، فإذا لم توضع ردود فعل هذا القطب في الحساب مسبقا فلن تكون له أهمية القطب حتي ولو احتفظ بحقه في الاحتجاج، أو لدافع أخلاقي أهم يرتبط بالغاية التاريخية التي يستطيع القطب الدولي تجسيدها والتي لابد وأن تتأسس علي رؤية ايجابية للتاريخ تلهم إيديولوجية سياسية قادرة على تقديم بدائل واقعية لما هو قائم فالمهم لأى فاعل دولى هو امتلاك المقومات الأساسية لخوض الصراع الدولي بشروط التاريخ وعلي رأسها الايمان بفكرة التقدم المطرد وليس باهدارها علي منوال الارهاب الذى يقوم بدوره الإحتجاجى ليس فقط من خارج اطار الشرعية القانونية، وإنما أيضا من خارج الإطار العام للحركة التاريخية والذى يتسع لأقطاب شتي فاعلة ومؤثرة ومختلفة المذاهب والأديان والمشارب طالما استهدفت غايات انسانية ومعان كلية مقبولة تاريخيا، فبغياب هذه الغايات يتحول الفاعل الدولي، مهما عظم تأثيره، الى قوة احتجاج فوضوي قد يكون لها دورها في اثارة الانتباه إلي مظالم وخطايا في النظام القائم ولكن بثمن فاحش من مظالم وخطايا جديدة ودون قدرة على ان تكون هى قوة التصحيح نفسها.

وثانيهما : المجتمع المدنى الذى يحوز قوة تحرر عقلانى وأخلاقى ولدت فى مؤتمر ديربان لمناهضة العنصرية قبل سنوات، وتنامت مع تشكل "المنتدى الإجتماعى العالمى" من بين العديد من المنظمات غير

الحكومية والحركات المدنية التى تختلف ثقافيا وعرقيا ودينيا ومذهبيا وجغرافيا وجيلياً ولكنها تتفق على مواجهة التوحش الليبرالي فى عصر العولمة، كما تبلورت واضحة فى ١٥ فبراير من العام الماضى ضد العدوان الأمريكى على العراق فأثبتت قدرة مدهشة على التعبير المستقل عن مواقف سياسية أكثر جرأة ومثل انسانية أكثر رقيا، وشرعية أخلاقية كاملة ضد العدوان حتى داخل الدول التى شايعت حكوماتها الموقف الأمريكى، وان لم تستطع ردعه لأنها تفتقد للتوجية المركزى وللقوة العسكرية وللتنظيم الفعال الذى يحوزه القطب الأمريكى، أو حتى الإصرار والعقيدة الكفاحية التى يمتلكها الإرهاب وتبرر لممارسية الموت بأكثر مما تلهمهم معنى للحياة، فلا شك أن المجتمع المدنى يمثل نتاجا "للعالمية الإنسانية" غير الناضجة تلك التى أتاحت الثورة المعلوماتية وجودها وتبلورها، ولكنها لا تزال عاجزة عن تنظيمه بإحكام وهى تشبة فى هذا السياق الحركات الرومانتيكية فى القرن الثامن عشر والأفكار ذات الطابع المثالى التى مثلت تحديا فلسفيا وأدبيا بعد ذلك للروح الكولونيالية، ولمادية ووضعية القرن التاسع عشر المتطرفة التى استلهمت فلسفة الإستنارة الموروثة من القرن الثامن عشر خاصة ايمانها الشديد بالعقل وبمركزية الإنسان فى الوجود وبضرورة اضطلاع ذاته المتفردة والمتمردة بمهمة اكتشاف القانون الطبيعى الذى لا قانون سواة فى هذا الكون الواسع ما صبغ الوجود كله بمبدأ الحتمية الذى لم يعد ثمة قانون غيره يمكنه ان يكون وسيلة للمعرفة ما وضع الدين بكل حيويته للروح الإنسانية، والفلسفة بكل تراثها التاريخى معا فى مأزق التهميش على النحو الذى تعيشه الآن مثل الحداثة السياسية وقيم العالمية الإنسانية.

ولعل الموقف التاريخى الذى تعيشه الآن حركات مناهضة العولمة، والهيمنة هو نفسه ما عاشته الحركة الرومانتيكية فى القرن التاسع عشر حينما رفضت جموح المذاهب الوضعية المتطرفة وحاولت ان تستعيد للإنسان توازنه الروحى والنفسى بالإبقاء على المكون الدينى والفلسفى والروحى والجمالى رافدا لإلهامه وتحريره من حتمية القانون الطبيعى. واذا كانت النزعة

الرومانتيكية رغم امتدادها السريع من الأدب والفن الى الفلسفة والفكر، قد عجزت عن أن تلوى عنق القرن التاسع عشر نحو مساراتها وقيمها الرومانسية فى التعبير، والإنسانية فى التفكير فاستمر قرنا للوضعية بتياراتها المادية والميكانيكية والمنطقية، وكذلك للإستعمار الأوربى، فان حركات مناهضة العولمة التى بدأت فى النصف الثانى للتسعينيات من القرن الماضى، وتصاعدت مع بداية القرن الحالى، وكذلك حركات مناهضة الهيمنة الأمريكية واللتين التحمتا معا فى اليوم العالمى لمناهضة الحرب وضد العدوان على العراق قد عجزت هى الأخرى عن تحدى العدوانية الأمريكية، ولا تزال تعجز عن مجاراة حركة العولمة القسرية او غير المتكافئة حتى الآن فهى لم، وربما لن تستطع فى المدى القريب أن تبلور طريقا بديلا للحياة وسوف تكتفى فى الأغلب بكونها قوة إحتجاج على الطريق الراهن أو بنية العولمة / الفاشية القائمة والمتحكمة انطلاقا من تراث فلسفى انسانى وأخلاقى، وعقل نقدى منفتح ولكن من دون قدرة حقيقية على تحديها بشق مسار آخر يتجاوزها، أو يوازيها الطريق أو بمعنى آخر لا تزال تعوزها القدرة على صياغة روح العصر الذى صارت تتحكم فيه بنية العولمة والهيمنة الأمريكية وتصبغها بصبغتها النفاذة.

غير أن التاريخ، برغم ذلك، يعطى بعض الأمل فى فاعلية انسانية لهاتين الحركتين اللتين سوف ترتبطان اكثر فى الأعوام المقبلة، وإذا كانت الحركة الرومانتيكية قد ظلت مستبطنة للعقل الأوربى ومتبرعمة لبعض الإتجاهات الفابية داخل الفلسفة الإشتراكية حتى منتصف القرن العشرين لتطرح نفسها بقوة على الوضع الأوربى بعد الحرب الثانية فى صور وأفكار قادت الى استيلاد دولة الرفاة التى حمت أوربا من تناقضات الرأسمالية وزحف الشيوعية معا بعد أن كانت السياسات الفوردية قد حمت الولايات المتحدة نفسها من الكساد الكبير فى الثلاثينات وأزالت عن رأسماليتها المتمددة بقوة الثورة الصناعية الثانية فى الربع الأول من القرن العشرين الصورة المتوحشة لدراكولا مصاص الدماء التى رسمها ماركس، فان هاتين الحركتين المناهضتين بزيادة ترابطهما، وتعمق تنظيماتهما، وتبلور قوى انسانية جديدة خلفهما سوف تتمكنان من هزيمة التوجة القسرى للعولمة، والإمبراطورى

للولايات المتحدة فى النهاية ولو بعد فترة تطول أو تقصر حسب عمق وإمتداد النضالات الإنسانية المبذولة ضد التحديات التى سوف تنتجها البيئة الدولية فى صورة فوضى استيراتيجية، أو كوارث كونية، وكذلك أزمـــات اقتصاديـــة / إجتماعية تنتجها العولمة القسرية أو النيوليبراليـــة وتـــهدد بافنـــاء الطبقـــات الوسطى فى شتى المجتمعات الإنسانية، وجميعها يتطلب لمواجهتــــه عقيـــدة كفاحية صارت هى المطلب الضرورى للمجتمع المدنى العالمى فى المســتقبل المنظور حتى يتمكن من احتلال موقع المعارضة الأخلاقية والفاعلة بديلا عن الإرهاب فى مواجهة الهيمنة الأمريكية التى تلقى بظلالها الثقيلة على المستقبل الانسانى حيث يسبق سيف التاريخ حكمته وتتبدي التكنولوجيا كسيدة للموقــف الإنساني كله صانعة للثراء والدمار معا، بينما تنكمش الحكمة التي صـــاغت الضمير الانساني وألهمت مسيرة تقدمه الطويلة في ركن بعيد لعله ثنايا عقول الحكماء أو حشايا صدور المؤمنين ليشتعل العالم بلهيب الانتقام ونزعات الثأر التي لن تتوقف قبل أن تصحو الأديان صحوة رحمة لا انتقام، وتصحو الفلسفة صحوة مراجعة لا مجادلة فيصحو الضمير البشري طلبـــا للســـلام والعـــدل ورفضا للثأر والظلم.

الهوامش

١- إيمانويل ولارشتاين، في: بيترتيلور، وكولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة عبد السلام رضوان، ود. إسحق عبيد، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٢٨٢، يونيو ٢٠٠٢م، الجزء الأول، ص ٢٨-٣٠.

٢ - بيتر تيلور، وكولن فلنت، المرجع نفسه، ص ٣١.

٣ ـ إنريك داسل، النظام العالمي وحدود الحداثة، ترجمة د. فاطمة نصر، مجلة سطور، القاهرة، عدد مايو ٢٠٠٠م.

٤- ايمانويل ولارشتاين، فى: بيتر تيلور، وكولن فلنت، المرجع نفسه، ص ٣١.

٥- بيتر تيلور، وكولن فلنت، مرجع سابق، ص ٢٦٤-٢٦٥.

٦ـ ريتشارد فليتشر، الصليب والهلال، بنجوين، لندن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م. فى: تاكيس جيروس، استحالة التعميم فى التأريخ للعلاقات المسيحية ـ الإسلامية عبر التاريخ، الحياة ٨/٦/٢٠٠٣م.

٧ـ ريتشارد فليتشر، الصليب والهلال، المرجع السابق.

٨ ـ البروفيسور بابية، فى : د. عبد الحليم محمود، أوربا والاسلام، الطبعة الثالثة، دار المعارف، ١٩٨٦م، ص٣٤.

٩ـ ماكس فيبر، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، في: إبراهيم العريس، ألف وجه لألف عام، الحياة اللندنية، ١١-٤-٢٠٠٢م.

١٠ـ السير هالفورد ماكيندر في: تيلور وفلنت، مرجع سابق، ص ٢١.

١١ـ إيمانويل ولارشتاين في: تيلور وفلنت، مرجع سابق، ص ٢٥.

١٢ـ تيلور وفلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، مرجع سابق، ص ٢٧٠.

١٣ـ فرناند بروديل في: تيلور وفلنت، مرجع سابق، ص ٢٦ .

١٤ـ جورج مودلسكي في: تيلور وفلنت، مرجع سابق، ص ١٢٣.

١٥ـ بيتر تيلور، وكولن فلنت، مرجع سابق، ص ١٥٣-١٥٤.

١٦ـ قرآن كريم، سورة البقرة: الآية رقم ٢٥١.

١٧ـ روبرت كوكس في: بيتر تيلور، وكولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، مرجع سابق، ص١٢٣ ـ ١٢٤.

١٨ ـ جان جوتمان في: تيلور وفلنت، مرجع سابق، ص ٢٦٨.

١٩ـ إيمانويل ولارشتاين في: تيلور وفلنت، مرجع سابق، ص ٣٤-٣٦.

٢٠ ـ دومينيك بلون، الرأسمالية الجديدة، دار نشر فلاماريون، باريس ٢٠٠١م في: جورج طرابيشي، الحياة اللندنية، ملحق تيارات، ٧-٤-٢٠٠٢م.

٢١ ـ دومينيك بلون، الرأسمالية الجديدة، مرجع سابق.

٢٢ ـ إدوارد سعيد، الثقافة والإمبريالية، ترجمة وتقديم كمال أبو ديب، دار الآداب، بيروت، الطبع الأولى، ١٩٩٧م، ١٧٣.

٢٣ ـ د. عبد الله إبراهيم، المركزية الغربية: إشكالية التكون، والتمركز حول الذات، المركز الثقافى العربى، بيروت، الدار البيضاء، ١٩٩٧م.

٢٤ـ دومينيك بلون، الرأسمالية الجديدة، مرجع سابق.

٢٥ـ دومينيك بلون، الرأسمالية الجديدة، مرجع سابق.

٢٦ـ نوام شومسكى، إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م، ص١٩٢.

٢٧ـ بيتر تيلور، وكولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، مرجع سابق، ص ١٥٣-١٥٤.

٢٨ـ تيلور، وفلنت، مرجع سابق، ص ١٩-٢٠.

٢٩ـ تيلور وفلنت، مرجع سابق، ص ٢٤٦-٢٤٩.

٣٠ـ فريد هاليداى، الكونية الجذرية لا العولمة المترددة، ترجمة خالد الحروب، دار الساقى، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، ص١٩٢.

٣١ـ فريد هاليداى، الكونية الجذرية لا العولمة المترددة، المرجع السابق، ص١٩٣.

٣٢ـ تيلور وفلنت، مرجع سابق، ص ٢٢٧-٢٢٨.

٣٣ـ تيلور وفلنت، مرجع سابق، ص ٢٣٠.

٣٤ـ جان زيجلر الأستاذ السابق بجامعة جنيف، سادة العالم الجدد، عرض وترجمة محمد مستجير مصطفى، مجلة سطور عدد ٧٦ مارس ٢٠٠٣م.

٣٥ـ Paul Bairoch, le tiers Monde dans limpasse, paris, Galmard, all sidees 1971.

في : باسكال بونيفاس، إرادة العجز، ترجمة حليم طوسون، كتاب العالم الثالث بالتعاون مع المركز الفرنسي للثقافة والتعاون العلمي بالقاهرة، ترجمة حليم طوسون، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ١٣٧.

٣٦ـ Bertrand Badie et Marie - cluade smouts, le Retourmement du monde, Paris, F N S P. Dalloz, 1992, p. 2-5.

في: باسكال بونيفاس، إرادة العجز، المرجع السابق، ص ١٣٨.

٣٧ـ باسكال بونيفاس، إرادة العجز، مرجع سابق، ص ١٣٨.

٣٨ـ Zbignew Brezezinski, out of control, New Yourk, Macmillan, 1993. P. 81 . في: باسكال بونيفاس، مرجع سابق، ص ١٣٩.

٣٩ـ فريد هاليداى، الكونية الجذرية لا العولمة المترددة، المرجع السابق، ص١٩٩.

٤٠ـ نوام شومسكى، إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية، مرجع سابق، ص١٣.

٤١ــ فريد هاليداى، الكونية الجذرية لا العولمة المترددة، مرجع سـابق، ص ١٢ ــ ١٣.

٤٢ــ بيير كالام، وأندريه تالمان، الدولة في القلب، ترجمة أ. د. سمير إبراهيم غبور وتحرير الأستاذ محسن عـوض، دار المستقبل العربي منشور بمعاونة مؤسسة تقدم الإنسان، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ١٤.

٤٣ــ إدوارد سعيد، ٢٥سنة على صدوره: تمهيد جديد لكتاب الاستشراق، الحياة اللندنية، ٢٠٠٣/٨/١٢م.

٤٤- صامويل هانتنجتون، صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب وتقديم د. صلاح قنصوة، دار سطور بالقاهرة، ١٩٩٨م، ص ٣٧-٣٨.

٤٥ ــ عصام عبد الله، شراكة مهددة وأخطاء متكررة... الولايات المتحدة واوروبا أمام مفترق يصعب تفاديه، الحياة ٢٠٠٣/٦/٢٣.

٤٦- إريك شو، في: سعيد محيو، الحلف الأطلسي يخترع الأعداء .. وأمريكا وأوربا نحو الطلاق السعيد، الوسط، ٣-٦-٢٠٠٢م.

٤٧- إريك شو، في: سعيد محيو، مرجع سابق.

٤٨- في: سعيد محيو، المرجع نفسه.

٤٩ ــ إنريك داسل، النظام العالمي وحدود الحداثة، ترجمة د. فاطمة نصر، مجلة سطور، القاهرة، عدد مايو ٢٠٠٠م.

٥٠ــ بيير كالام، وأندريه تالمان، الدولة في القلب، مرجع سابق، ص ٦٢.

٥١ ــ بيير كالام وأندريه تالمان، الدولة فى القلب، مرجع سابق.

٥٢ ــ يورجن هابرماس، فى محمد نور الدين أفاية، الحداثة والتواصل فى الفلسفة النقدية المعاصرة: نموذج هابرماس، دار أفريقيا الشرق، بيروت والرباط، الطبعة الثانية ١٩٩٨م، ص٦٨.

٥٣ ــ جورج قرم، شرق وغرب: الشرخ الأسطورى، دار الساقى، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، ص ٤٩.

٥٤ــ إيمانويل بيرل، أوربا وأسيا، منشورات باريس، ١٩٤٦م، ص٩ في جورج قرم، شرق وغرب: الشرخ الأسطورى، مرجع سابق، ص٧١.

٥٥ــ عزازى على عزازى، ثلاثون عاما وتسقط أمريكا، مجلة سطور، عدد ٧٦، مارس ٢٠٠٣م .

٥٦ــ نوام شومسكى، ماذا يريد العم سام، تعريب عادل المعلم، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٨م، ص١٤.

٥٧ــ نوام شومسكى، ماذا يريد العم سام مرجع سابق، ص١٣.

٥٨ ــ نوام شومسكى، ماذا يريد العم سام مرجع سابق، ص٢٠ ــ ٢١.

٥٩ــ نوام شومسكى، ماذا يريد العم سام، مرجع سابق، ص١٥.

٦٠ ــ نوام شومسكى، إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م، ص٣٧٧ ــ ٣٧٨.

٦١ــ نعوم تشومسكى، إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية، المرجع السابق، ص ١٦٦.

٦٢ــ نوام شومسكى، ماذا يريد العم سام، مرجع سابق، ص١٨.

٦٣ــ نوام شومسكى، ماذا يريد العم سام، مرجع سابق، ص٢١.

٦٤ــ نوام شومسكى، إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م، ص٢١٣.

٦٥ــ فريد هاليداى، الكونية الجذرية لا العولمة المترددة، مرجع سابق، ص١٩٩.

٦٦ ــ عزازى على عزازى، ثلاثون عاما وتسقط أمريكا، مجلة سطور، مرجع سابق .

٦٧ــ أنظر: بول كنيدي، القوي العظمي: التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري من ١٥٠٠-٢٠٠٠م، ترجمة عبد الوهاب علوب، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، الطبعة الأولي ١٩٩٣م.

٦٨ – أنظر: بول كنيدي، القوي العظمي: التغيرات الاقتصاديـــة والصـــراع العسكري من ١٥٠٠–٢٠٠٠م، ترجمة عبد الوهاب علوب، مركز ابـــن خلدون للدراسات الإنمائية، الطبعة الأولي ١٩٩٣م.

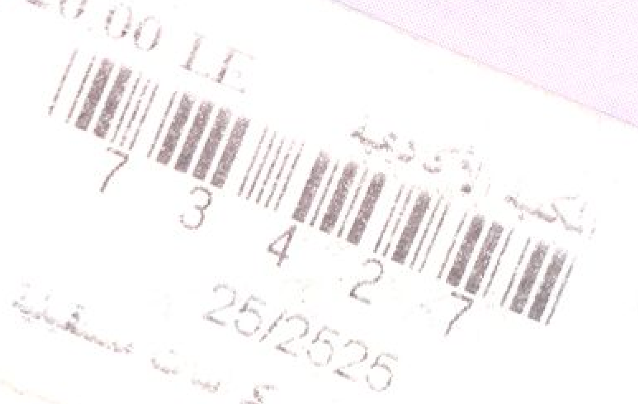
رقم الإيداع : ٢٠٠٥/٢٢٧٣
ISBN : 977-281-273-8

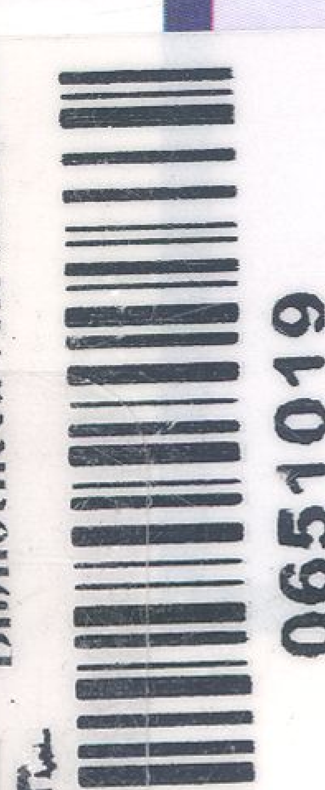
مطابع الدار الهندسية/القاهرة
تليفون/فاكس : (٢٠٢) ٥٤٠٢٥٩٨

هذه الكراسة

تعرض الرؤية الموضوعية للمفكر الشاب صلاح سالم ، الكاتب بالأهرام ، عن العولمة شارحا نشأتها ضمن سياق تاريخي تجاوز نمطي الإنتاج اللذين شكلا عقلانية الماضي البشري وهما الزراعة في العصر الكلاسيكي ثم الصناعة في العصر الحديث . وأيضا بنيتها التي تبدو نتاجا مباشرا لنمط إنتاج المعرفة ، وإستجابة تلقائية أحيانا ، وقسرية أحيانا أخرى ، لنمو الوعي الإنساني بعالمية كوكبنا الأرضى إلى ذروة غير مسبوقة . وكذلك مصيرها أو بالأحرى كيفية استجابتها للأزمات الكبرى (المصيرية) التي تواجه البشر جميعا في نظام عالمي واسع يؤثر فيه الكل على الكل لأنهم (جيران في عالم واحد) محكومون في النهاية ببيئة طبيعية تمنحهم مواردها ، ولكنها تحاسبهم جميعا لو أساءوا استغلالها ، وإلى الدرجة التي قد تجعل حياتهم فيها غير ممكنة إذا وصلت إساءتهم لها حد تدميرها ، ما يفرض عليهم جميعا تجاوز أنانيتهم ، والتخلي عن تحيزاتهم لبناء عالمية إنسانية حقيقية . إن هذه الكراسة ليست الأولى بل الثالثة ، لهذا الإبن المتميز من أعضاء أسرة الكراسات الممتدة ، التي ترحب دائما به وبإسهاماته الجادة .

د. أحمد شوقي





ACADEMIC BOOKSHOP
EGYPTIAN JOINT-STOCK CO. CAIRO 2002